جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية

(مقاربة أمنية)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

هنون نصر الدين *بن زايد امحمد*

لجنة المناقشة:

أ.طارق عاشور.....رئيسا

أ.بن عيسى أحمد.....عضوا مناقشا

أ.بن زايد امحمد.....مؤطرا

السنة الجامعية:

2014_2015م/1435_1436هـ

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية

(مقاربة أمنية)

مذكرة لنيل شهادة ماستر في تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالب:

هنون نصر الدين

إشراف الأستاذ:

بن زايد امحمد

السنة الجامعية:

2015_2014م

1436_1435هـ

بسم الله الرّحمان الرّحيم

التشكـــــــــرات

الحمد و الشكر لله الواحد الأحد ،نحمده و نستعينه الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

وأخص بالشكر الأستاذ المؤطر"بن زايد" الذي أشرف علي في إنجاز هذه المذكرة .

ونشكر جزيل الشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع دون أن أنسى الأستاذة "حلوي" جزاها الله كل خير.

ونشكركل من يسهر على تعليم أبناء الجزائر ورعايتهم والنهوض بهم إلى أرقى المستويات بين شعوب العالم .

الإهـــــــداء

نصر الدين:

أهدي ثمرة جهدي خلال السنوات الدراسية إلى كل من أشرف على تعليمي إبتداء من جدتي و جدي أطال الله في عمرهما،إلى الوالدين و إخوتي ،إلى كل المعلمين و الأساتذة و المشايخ ، إلى أعمامي و عماتي،أخوالي و خالاتي ، أصدقائي في الدراسة في المسجد في الرياضة في التكوين،إلى كل من يعرفني ونسيت ذكره، إلى كل عائلة هذ ـ ـون بداخل الوطن و خارجه.

إلى كل الأمة الإسلامية عامة والشعب الجزائري خاصة.

يعتبر الأمن أكبر هاجس للدول التي تفرض بقاء وجودها في الساحة الدولية،ويظهر هذا من خلال سياساتها المنتهجة في علاقاتها مع باقي الفواعل الدولية فالأمن بجميع مستوياته يعتبر أهم مقومات الحياة الإنسانية،هذه الأهمية الكبيرة التي جعلت كل من الأفراد والمؤسسات والمنظمات تساهم في العملية الأمنية، فالأمن تغير في مفهومه مع نهاية الحرب الباردة بعدما كان مرتبطا بمحافظة الدولة على كيانها العسكري، أصبح متعدد المضامين وذلك لظهور تهديدات أمنية جديدة في العديد من مناطق العالم.

إن المنطقة المغاربية لما لها من أهمية، تعتبر ورقة ضغط في لعبة التوازنات الدولية وساحة لاستقبال الصراع في حقبة الثنائية القطبية بين الشرق و الغرب ،كما أن دول المغرب العربي شأنها شأن الدول السائرة في طريق النمو تعاني من مشاكل ذات أبعاد مختلفة، مما يجعلها تواجه اليوم عدة تحديات على المستوى الداخلي و الدولي، فبعد تقريبا خمسين(50) سنة من إستقلالها مازالت تعاني هذه الدول من مشاكل إقتصادية التي ترتبت عنها أبعاد مختلفة،فقد كانت دول هذه المنطقة عبارة عن مستعمرات،وبعد إستقلالها إنحاز بعضها إلى المعسكر الشرقي والبعض الآخر إلى المعسكر الغربي.

فبعد الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي وما خلفه من فراغ في ظل نظام دولي رجحت الكفة للو م أ وحلفاؤها،مماجعل المنطقة المغاربية مركز اهتمام القوى الدولية و موضوع للمنافسة بينها خاصة بين فرنسا ،الولايات المتحدة الأمريكية ،والصين .

فمن هذه المنطلقات، كانت هناك الاختلافات في الرؤى، وتحركات على كل المستويات، فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بسط نفودها في المنطقة مزاحمة فرنسا ،حيث اتخذت كلا الدوليتين آليات وإستراتيجيات اتجاه المنطقة قصد محاربة هذا الأخطار الجديدة التي ظهرت في المنطقة والتي تهدد أمن العالم بأسره.

أهمية الموضوع :

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة التطورات السياسة و الإستراتيجية التي تشهدها المنطقة المغاربية في ظل الأخطار التي تهدد أمنها و استقرارها ،وأيضا طبيعة التنافس الدولي الإستراتيجي بين القوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تجاه منطقة المغرب العربي ذات البعد الإستراتيجي و الجيو سياسي.

تعتبر كل من دول المغرب العربي المتمثلة في الجزائر،المغرب ،ليبيا ،تونس وموريتانيا ذات أهمية كبيرة في الإستراتيجيات الكبرى للدول العظمى، باعتبارها دول كلها تملك سواحل تطل على البحر المتوسط و المحيط الأطلسي ،فالجزائر وليبيا تمثلان المزودان للطاقة لكل من أوروبا وأمريكا، أما المغرب وتونس وموريتانيا فهم مناطق عبور ناقلات النفط وأنابيب الغاز ،ويمكن حصر أهمية الدراسة في :

1-مكانة منطقة المغرب العربي الهامة على المستوى العالمي ،وما تتمتع به هذه المنطقة من ثروات وموقع إستراتيجي مهم جعلها محور اهتمام الدول الكبرى وزيادة التنافس الدولي حولها في ظل التهديدات الأمنية التي تشهدها.

2-إعتبار فرنسا المنافسة الأمريكية لها في المنطقة تهديدا لمصالحها باعتبار المنطقة مجالا حيويا لمصالحها ،وبإعتبارها دولة مُستعمرة (الإرتباط التاريخي).

3- التحولات التي يشهدها النظام الدولي تسعى كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من إيجاد مكانة لهما في المنطقة المغاربية في ظل التهديدات الجديدة التي تشهدها المنطقة.

أهداف الدراسة :

تكمن أهداف الدراسة في ما يلي :

1-تبيان أهمية الموقع الإستراتيجي و الجيو سياسي وأسباب التنافس الدولي على المنطقة المغاربية.

2- التعرف على الأهداف الأستراتيجية لكل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغاربية .

3- التعرف على واقع التنافس الأمريكي الفرنسي على المنطقة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة فيها وآليات التعامل معها من طرف فرنسا و الو م أ للحفاظ على المصالح وبسط النفوذ.

مبررات اختيار الموضوع : (أسباب ذاتية،أسباب موضوعية)

أسباب إختيارنا للموضوع تتعلق بدراسة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للسياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنساوالآليات والأساليب التي تعتمدها كلا الدولتين لفرض السيطرة على المنطقة في ظل المنافسة الدولية الشديدة من أجل بسط النفوذ في المنطقة،وهذا بصفة المنطقة المغاربية هي البيئة التي نعيش فيها (دوافع ذاتية).

بالإضافة إلى تزايد الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وبروزها بشكل واضح في العلاقات الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تشكله المنطقة من تهديدات أمنية للمجتمع الدولي عامة و للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خاصة ،باعتبار المنطقة نقطة حساسة لتواجد تنظيم القاعدة بها وما تشكله من تهديد لمصالح الدولتين في المنطقة (دوافع موضوعية).

أدبيات الدراسة:

للوصول إلى الأهداف المذكورة ءانفا اعتمدنا على بعض المراجع التي كانت بمثابة أدبيات سابقة حول الموضوع ،ففي ما يخص الكتب كان هناك كتاب لـ" بن عنتر عبد النور " بعنوان " **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** " الذي اقتبسنا منه ،وكتاب " مصطفى الكثيري " بعنوان "**الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي**"

الذي ساعدنا في تقديم المعلومات الوافية عن أهمية المنطقة المغاربية،كما كانت هناك رسائل جامعية تناولت أهداف السياسة الخارجية للدول الكبرى في المنطقة ونذكر منها مذكرة ماجيستر لـ" فاطمة بيرم" بعنوان "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسيةاتجاه المغرب العربي" والتي إعتمدنا فيها على الكثير في إنجاز هذا الموضوع

الإشكالية :

في ظل التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة المغاربية ،ورغبة المجتمع الدولي في إعادة النظر في إستراتيجيته تجاه المنطقة بما يتناسب مع طبيعة التهديدات لما بعد فترة الحرب الباردة التي تضر بمصالح الدول ،وهذا ما جعل الدول الكبرى تتنافس من أجل إيجاد مكانة لها ضمن ترتيبات المجتمع الدولي في المنطقة ،ومن بين هذه الدول المتنافسة نجد كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ، فالإشكالية التي يمكن طرحها :

ما هي إستراتيجية كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغاربية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة فيها ؟

وتنطوي تحت كنف هذه الإشكالية تساؤلات فرعية هي :

1-ما هي المقومات التي جعلت المنطقة المغاربية محل منافسة بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ؟

2-ماهي طبيعة التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة المغاربية؟

3-ما هي مظاهر التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية؟

فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مركزية وهي:

-يعتبر التنافس بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغاربية تنافسا من أجل المصالح وبسط النفوذ لما تمتلكه المنطقة من موقع إستراتيجي،وثروات طبيعية.

ونصيغ الفرضيات الجزئية كالتالي :

1- يعتبر التنافس الأمريكي الفرنسي في ظل التهديدات الأمنية الراهنة التي تشهدها المنطقة إبراز لكل دولة منهما على قدرتها على حل مشاكل على الساحة الدولية.
2- كلما كثفت فرنسا و الو م أ جهودهما في المنطقة زاد حجم المصالح،والتنافس بينهما يعتبر جرس إنذار للدول التي تريد دخول حيز المنافسة .

حدود المشكلة :

1-الحدود المكانية : تتناول هذه الدراسة علاقة الدول المغاربية بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومدى حدة التنافس بينهما على التواجد في المنطقة .

2-الحدود الزمانية : تتحدد هذه الدراسة للفترة ما بعد الحرب الباردة أي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع نفوذه في المنطقة مما دفع بالقوى العالمية من توسيع نفوذها في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية ،وفرنسا.(بعد1991)

الإطار المنهجي :

لقد استخدمنا في تناولنا للموضوع المناهج التالية :

1-المنهج التحليلي : يظهر هذا المنهج كخط رئيسي في دراستنا عبر تحليل أنماط وتفاعلات السياسات الخارجية لكل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه المنطقة في ظل التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة .

2-المنهج الإحصائي : يظهر هذا المنهج من خلال هذه الدراسة في تحليل ظاهرة التنافس تحليلا رقميا من إستعراض بعض الجداول والبيانات التي تسهل لنا الوصول إلى النتائج المترتبة عن هذا التنافس .

3-**المنهج التاريخي:** لقد إستخدمنا هذا المنهج في دراستنا في سرد بعض الوقائع والتطورات الكرونولوجية،كتاريخ المغرب العربي،أزمة الصحراء الغربية...الخ.

تصميم الموضوع : تناولنا موضوع بحثنا من خلال ثلاث فصول وهي مهندسة كالتالي

الفصل الأول الموسوم بالإطار المفاهيمي للأمن و تطوره في المنظورات الدولية،والذي يتضمن ثلاث مباحث.

فالمبحث الأول الذي تناولنا فيه مفهوم الأمن من المنظور العقلاني –المقاربة التقليدية – أي الأمن من منظور الواقعية ،و الأمن من منظور الليبرالية.

والمبحث الثاني الذي تناولنا فيه مفهوم الأمن من المنظور التكويني – التأملي –والمتضمن لمفهوم الأمن من منظور البنائية، و الأمن من منظور النقدية – الاجتماعية –،و الامن من منظور ما بعد الحداثة .

أما المبحث الثالث فيتناول تطور مفهوم الامن لكل من مدرسة كوبنهاغن،و مقترب مركب الأمن.

والفصل الثاني الموسوم بمكانة المنطقة المغاربية و التهديدات الأمنية الجديدة فيها،فهو مكون من مبحثين:

المبحث الأول تناولنا فيه الأهمية الجيوإستراتيجية، الأوضاع السياسية لدول المنطقة الأهمية الإقتصادية والتجارية للمنطقة المغاربية في التصور الإستراتيجي للوم أ وفرنسا.

أما المبحث الثاني فيتضمن التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة (الأصوليات الإسلامية وظاهرة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، التهديدات الأمنية السوسيوإقتصادية) ومواقف الوم أ و فرنسا منها .

أما الفصلُ الثالث المتمثل في مظاهر التنافس الأمني الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية، ويتضمن الإستراتجية المعتمدة لكل طرف اتجاه المنطقة،من مواقف سياسية وعلاقات إقتصادية،وكذا المجال الأمني.

صعوبات الـدراسـة: ففي ما يخص الصعوبات التي تلقيناها في الدراسة فقد تكون كغيرها من الدراسات فقد واجهنا المشاكل الآتية:

1)شح المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع خاصة في ولاية سعيدة،وإن توفر القليل منها فهي متشابهة المعلومات.

2)ضيق الوقت في معالجة هذا الموضوع خاصة في ظل النظام الدراسي الجديد المكثف بالبحوث والمقاييس.

3)التأخر في منح عناوين المذكرات من أجل الدراسة والبحث.

4)صعوبة الإتصال بالمؤطر والإلتحاق بمكتبة الجامعة بسبب العطلة الصيفية.

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع إستخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى إتسامه بالغموض ،فيعتبر الأمن من أبرز المواضيع التي أخذت طابعا ذو أهمية كبيرة في الدراسات الدولية، فقد شغل إهتمام الدارسين في العلاقات الدولية، فهو لحد الساعة لا يوجد حوله تعريف جامع أو مانع كغيره من التعاريف المطاطية في القواميس السياسية و هذا راجع لكونه ظاهرة إنسانية تمتاز بنوع من التعقد والتغير، ولهذا من الصعوبة إخضاعه للمنهج التجريبي، فقد تعددت الزوايا التي يتم النظر من خلالها للأمن كظاهرة ومفهوم.

ففي هذا الفصل قد تطرقنا لمفهوم الأمن وتفسيره وتطوره من المنظورات الدولية مراعين في ذلك الترتيب الكرونولوجي لهذا المفهوم، وهو كالتالي:

المبحث الأول : مفهوم الأمن من المنظور العقلاني – المقاربة التقليدية –

لقد حاول التقليديون (المنظورات التفسيرية العقلانية : الواقعية ، الليبرالية) الحفاظ على المفهوم الضيق و التقليدي المتعلق بأمن الدولة ، و فضلوا إجراء بعض التعديلات الشكلية و السطحية على المفهوم . في المقابل إن النظريات التكوينية التأملية (البنائية ، النقدية الإجتماعية ، ما بعد الحداثة) فقد أعطوا مفهوم جديد لطبيعة الأمن و ذلك بإحداث قطيعة إبستيمولوجية للمفهوم التقليدي ، ومنه إعادة صياغة جديدة و من زاوية تحليل مغايرة للتحليل التقليدي الدولاتي .ومن ثم سيتم إدراج مفهوم الأمن حسب كل منظور من المنظورات العلاقات الدولية .[1]

المطلب الأول : الأمن من منظور الواقعية.

إن في تصور الواقيين للأمن هو رفض لوجود تناسق في المصالح بين الشعوب و يرون أن الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة نشوء نزاعات أو صراعات مع الدول الأخرى التي تعتبرها تشكل خطرا على مصالحها ، و الموارد المتوفرة للدولة

[1] رياض حمدوش ،**"تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية "**,مداخلة ضمن الملتقى الدولي: **الجزائر و الأمن في المتوسط –واقع و آفاق**، جامعة منتوري قسنطينة ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية, الجزائر : الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص271.

هي التي تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي و قدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين مقابل إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الجانب العسكري فحسب .

فالقوة عندهم مكونة من أجزاء عسكرية و غير عسكرية،كما أن لديهم نماذج لتصنيف عناصر القوة الوطنية للدولة على إعتبار أن القوة تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التكنولوجي ، وتزايد وتيرة النمو الديمغرافي، الموارد الطبيعية و العوامل الجغرافية ، شكل الحكومة و القيادات السياسية و الإيديولجية.[1]

يفسر التعاطي الدائم للواقعيين مع حالة الحرب بالمسلمة المركزية التي تأسس عليها البناء الواقعي من جهة ،و عنصر إضفاء الموضوعية و العقلانية عليها من جهة أخرى وذلك باعتبار أن المدرسة الواقعية تعتبر من المدارس التفسيرية لظواهر العلاقات الدولية.

وقد تزامن صعود الواقعية كمذهب مركزي في العلاقات الدولية مع تحولين أساسيين :

1- اهتزاز الافتراضات و الأسس المثالية التي تكرس في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية و ذلك بإعتمادها على معايير السلوك الدولي و تطورها إستنادا إلى القانون الدولي و التنظيم الدوليين ،فيما إستندت الواقعية إلى التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي .
2- تزامن الصعود الواقعي مع الإرتقاء الأمريكي إلى سدة الزعامة العالمية وهو ما أضفى إلى الواقعية قوة تحليلية على تفسير الشؤون الدولية .

إن مسلمات النظرية الواقعية تحظى بإنطباع مقبول في حقل العلاقات الدولية ،و ذلك أنها إستطاعت أن تحدث نقلة نوعية في توجيه صانعي القرار من الصرا ع الإيديولوجي الذي كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية إلى الصراع على المصالح .هذا ما يمكن إعتباره تفسيرا يتسم بالعقلانية .[2]

[1] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة : وليد عبد الحي ،الكويت : كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة ،1985، ص59.
[2] عمار بالة، **مكانة الولايات المتحدة الامريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** ، مذكرة ماجيستر ،غير منشورة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة باتنة ، 2012/2011 ،ص11.

إن مسلمات النظرية الواقعية تعتبر قاعدية في التحليل و جديرة بأن تكون رافدا هاما في تحديد مفهوم الأمن حسب كل من " **جون جاك روسو**" و" **دافيد شارل فليب**".

تنطلق النظرية الواقعية في تحديدها لمفهوم الأمن من :

1- فوضوية النظام الدولي في ظل غياب سلطة مركزية و مشتركة يمكنها أن تنظم العلاقات التنافسية بين الدول .
2- تعمل الدول على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها هذا ما يزيد من حدة المخاطر و التوترات بين الدول .
3- الشك في العلاقات بين الدول و يعتبر عنصرا ثابتا، أي أن العلاقات بين الدول مبنية على غياب الثقة لأن كل دولة تبحث عن تحقيق حد أقصى من القوة ، و بالتالي فهي تسعى إلى التسلح و الدخول في صراع من أجل البقاء.
4- استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته ، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات –خاصة العسكرية – لا سيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى و هو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول .
5- الدولة هي الفاعل الوحيد و المركزي في العلاقات الدولية ، و قدرتها تسمح بمعرفة أولويتها .[1]

لقد خلص الدارسون منذ إتفاقية "**وستفاليا**" عام1648 إلى إعتبار الدولة أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي حيث كانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية و ذلك

1Charls philippe david et Jean Jaques Roche, **Théories de la Securité**, France : Paris Editon Montchrestien ,2002,P.90

في غياب سلطة أعلى منها ، و كان ذلك يعني النظر إلى الأمن على أنه الإلتزام الأول لحكومات الدول .[1]

إن هذا الإلتزام الذي ينادي به أنصار النظرية الواقعية يتمحور حول فكرة تحقيق " الأمن القومي "، و المستمد من النقاش التاريخي الذي حاول من خلاله الفكرون مثل "**هوبز**" و "**ميكيافيلي**"و "**روسو**" رسم صورة أكثر تشاؤما لمضامين سيادة الدولة في ظل نظام دولي متصارع يصعب في إطاره تحقيق السلام الدائم، و أكبر ما يمكن أن تقوم به الدول هو السعي إلى تحقيق التوازن مع القوى الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة وهذا ما أكده رواد المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال "**ادوارد هاليث كار**" و " **هانس مورغانتو**".[2]

لقد سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية ,بإختزالها للأمن في المجال العسكري حصرا، حيث نظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل كل من صناع القرار و الإستراتيجيين، كما نظر الواقعيون إلى الأمن باعتباره مشتقا من القوة.[3]

فقد شكل مفهوم القوة موضوعا مهما في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية، باعتبارها محفز لسلوك الدول أو كنتاج له أو كلاهما معا ، كما يعتقد "**مورغانتو**" أن السياسة الدولية هي صراع مستمر من أجل القوة ، و مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوما.[4]

[1] جون بيليس و ستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية**،ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ،2004،ص414.

[2] جون بيليس و ستيف سميث ،المرجع نفسه،ص.415

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ،الجزائر: المكتبة العصرية ، 2005،ص15.

3Paul Viotti et Mark Kauppi,**International Relation Theory: Realism Pluralism Globalism and Beyond,**Boston :(Allyand Bacon,1997),P.56

أما **"فريديريك شومان"** فقد خلص في دراسة له عام 1933 إلى أنه في ظل إفتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية ،فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها إعتمادا على قوتها الذاتية ، و أن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة.[1]

يذهب **"ارنولد ولغارز"** إلى أبعد من ذلك حين يرى أن القوة هي "القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد أو منعهم من عمل ما لا تريد". و هنا يظهر الخلط الواضح بين القوة و التأثير أو النفوذ ،حيث أن التمييز بينهما يكون إنطلاقا من أن القوة و إن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان ، فإن هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المختلفة .[2]

- القوة من منظور **"هانس مورغانتو"** :

ينظر إليها من ثلاث زوايا هي :

- القوة كسبب أي أنها الدافع لسلوك معين.
- القوة كهدف أي أنها نتاج لسلوكيات الدول.
- القوة كوسيلة أي أنها الأداة لبلوغ الغايات المرجوة .

القوة باعتبارها الأداة المثلى لضمان بقاء الدولة وإستقرارها كوحدة مرجعية للأمن حسب التصور الواقعي ،تنطوي على بعدين و ذلك باعتبارها :

- ميزة Attribut بمعنى أنها معطى تمتلكه الشعوب ، الجماعات ، أو الدول تسعى للحصول على الأمن .
- علاقة Relationship لأنها تعبر عن القدرة التي تمكن الشعوب ، الجماعات أو الدول من اختيار درجة تأثيرها على الآخرين .

[1] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، مرجع سابق ،ص.61

[2] عبد الناصر جندلي ، **إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه ,كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر :2005/2004 ص ص.115-116.

فالقوة كخاصية تميز الدولة،فهي تعد فكرة شائعة في المنظورات التقليدية للعلاقات الدولية . فالعديد من الكتابات الأكاديمية تقدم قائمة لمكونات "القوة الوطنية".و الخصائص التي تؤهل الدولة لأن تكون "قوة كبرى " أو "قوة متوسطة " أو "قوة عظمى" . و قد تمتلك الدولة هذه الخصائص و الميزات لكي تكون مؤهلة للمطالبة بتصنيفها الحقيقي على سلم القوة العالمية .[1]

و بالتالي فإن القوة حسب الواقعيين تساعد الدولة على البقاء الذي يعتبر الهدف الأسمى ضمن مفهوم ضيق للأمن يرتكز حصرا على الدولة الوطنية باعتبارها فاعلا مركزيا إن لم يكن وحيدا في السياسة الدولية ، و القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن ، و بهذا تكون الدولة بصدد تحقيق الحد الأقصى للدولة .

غير أن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساسا و الإعتماد المسلح المحتمل ضدها أي (اختزاله في قضية حماية و دفاع) .جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية و الإستراتيجية و بالتالي تم التعامل معه كموضوع إمبريقي أكثر منه كمفهوم.[2] إن الواقعية الكلاسيكية فشلت في إعطاء مفهوم للأمن واضح و صريح على غرار المدرسة المثالية ، و يظهر ذلك من خلال إهمالها البعد الأنطولوجي للأمن. وقد وجه **"ريمون آرون "** إنتقادات إلى الواقعية الكلاسيكية من خلال كتابه **"السلام و الحرب بين الأمم"** على أنها علم تطبيقي أي أن الواقعية الكلاسيكية تركز على مبدأ" **هدفي** "يعني التركيز على مراقبة العنف بين الدول عبر ضمان السلام الهش المرتبط بالإستقطابات التنافسية للقوة .[3]

إن الفوارق الجوهرية في التمييز بين مختلف الإتجاهات الواقعية في نظرتها للأمن تكمن في أن:

---

[1]Paul Viotti et Mark Kauppi ,Ibid ,P.88.

[2]عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ،ص19 .

[3] Jean Jacque Roche , **Théories des Relations Internationales** , Paris : Edition Montchrestien , 2004 ,P33.

1)**الواقعية التقليدية** :تركز على قدرة الدولة ونضالها من أجل البقاء في سياق فوضوي بحت، ولا مجال للفاعلين من" غير الدولة "ولا للتعاون أو إقامة قواعد القانون، بل إن اعتبارات القوة هي التي تؤخذ في الحسبان، ويشكل **"ميرشايمر"** المرجعية المفضلة للواقعية البحتة والمحافظة.

2)**الواقعية البنيوية** :تركز على بنية النظام الدولي، أي الطريقة التي توزع بها القدرات خاصة العسكرية بين القوى الكبرى، وتتميز هذه البنية بغياب الثقة أو اللاأمن المعمم بين الدول، وسلوك الدول في هذه الحالة يحكمه إما انتماؤها أو إحتجاجها بمعنى أنها دولة مراجعة للوضع القائم، وأبرز روادها **"كينيث والتز" .**

3)**الواقعيون الجدد** :يلاحظ نوع من القطيعة مع الكلاسيكية أو التقليدية، حيث يرون بأن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه للتقليل من مخاطر اللا أمن وضمان مكاسب نسبية وليست مطلقة لكل طرف، وقد يتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي على أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تفسره آليات" **الأمن التعاوني"**، هذه الآليات تحد من الغش في العلاقات بين الدول ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة، وعرف بعض أقطاب هذه المدرسة بالواقعيون الجدد التعاونيون ومن أبرزهم **"شارلز قلايزر".**

المطلب الثاني :الأمن من منظور الليبيرالية.

إن المدرسة الليبيرالية كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية، وعلى الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية الليبيرالية إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات، وهو ما عبر عنه **"سيفنت والت"** قبل الخوض في تفرعات المدرسة الليبيرالية، يمكن حصر الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها في[1]:

- **الفاعلون غير الدول** : كوحدات مهمة في السياسة العلمية فالمنظمات الدولية مثلا قد تكون في بعض الأحيان فاعلا مستقلا، والأمر نفسه بالنسبة للمنظمات غير الحكومية وغير الوطنية، كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السياسة العالمية، لذا يعود تزايد الشبكات" عبر الوطنية "الملتفة

[1] [1]عمار بالة، مرجع سابق الذكر ، ص17 .

حول إستراتيجيات مشتركة وأهداف محددة إلى تحقيق ما يسمى ب" المجتمع المدني العالمي." [1]

- **الدولة ليست فاعلا وحدويا** بالنسبة للتعدديين , بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، فالدولة لا يمكن النظر إليها كفاعل فردي وحدوي لأن ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة" **الدولة** "من جهة، وتجاهلا للتفاعلات بين هذه الفواعل و دور التأثيرات الداخلية و الخارجية بالنسبة للدولة ، بل كذلك تجاهلا للأفكار والقيم للمنظمات الدولية و"عبر الوطنية "والرأي العام من جهة أخرى.

- يتحدى الليبيراليون التعدديون الافتراض الواقعي القائم على إعتبار الدولة **فاعلا عقلانيا** فالنظرة المجزأة للدولة تترك الإنطباع بأن صدام المصالح والمساومةوالرغبة في التسوية التي تؤدي دوما إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني لأن سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار وبالتالي:إحتمال إتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة [2]

- الأجندة السياسية العالمية تبقى **قابلة للتوسيع**، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الإعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، مهمة أيضا.

يعمل المقترب الليبرالي على تشجيع المؤسسات والعلاقات السياسية والإقتصادية كمنطلق لتحقيق السلم والتعاون بين الأمم، بل أبعد من ذلك حين يرى بأنه من الممكن التخفيف من حدة العداء بين الدول عن طريق تطوير التجارة، الديمقراطية والمؤسسات الدولية، ويعتقد الليبراليون أن هناك إمكانية لتحقيق نوع من التنظيم عن طريق مجابهة التصادم بين الأمم، لأن حالة اللا أمن هي نتاج للفوضى .

ومن هنا فإن أساس التصور الليبرالي للأمن موسع قبل النظرية البنائية ليشمل العوامل المؤسساتية، الإقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا في إقامة السلام من المتغير العسكري ، و هو توسيع قائم على أساس فوق القومي .

---

[1] عمار بالة، مرجع سابق الذكر ، ص17 .

[2] عمار حجار , **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي** ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة باتنة : 2002 ، ص ص . 12-13 .

لقد تأثر الفكر الليبرالي أساسا بكتابات كل من **"جون لوك "** و **"ايمانويل كانط"**،و **"آدم سميث"** .حيث يقول **"كانط"** بأن الأسباب الرئيسية للنزاعات تكمن في عدم الإستقرار و اللاعدالة المتأصلة في حالة الطبيعة و هنا يلتقي مع **"كانط"** مع الواقعيين في اعتبار الفوضى سببا للحروب، لكنه يتعارض معهم في إمكانية التغلب عليها وذلك عن طريق التبادل التجاري الذي يحد من النزعة العدوانية للبشر.[1]

في حين يرى **"لوك"** بأنه يمكن تعويض حالة الطبيعة بإنشاء دولة القانون الليبرالي على إعتبار أن قانون الطبيعة أو القانون الأخلاقي وجد قبل السياسة كمعطى إلهي، و قد إستعملت ليبرالية **"لوك"** للدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لإعادة التوزيع العالمي للثروة .أما" **آدم سميث "**فهو فيلسوف النموذج الرأسمالي كمصدر للتوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة.

تؤكد الليبرالية منذ بداية السبعينات على الإنتقال من **برادايم** ما بين الدول إلى نظام عابر للأوطان .و ما ساهم في صعود التيار الليبرالي إبتداء من هذه الفترة هو تحول مفهوم الإعتماد المتبادل إلى أجندة العلاقات الدولية، على أساس أنه لم يعد يحكمها التصور القائم على الدور السيادي للدولة .والإعتماد المتبادل هو ما يعبر عنه الليبراليون بشبكة العنكبوت والتي سيعبر عنها فيما بعد بالعولمة وهو النموذج الذي جاء ليعوض نموذج **"كرات البليار "**الواقعي ل **"أرنولد والفرر"**[2]، حيث أن التعامل الإقتصادي بين الدول سيخلق شبكة عنكبوتية من المصالح المعقدة وبأقل تكلفة، وهنا لا يوجد مبرر للدخول في مواجهة عسكرية مع دولة أخرى أين تلتقي الليبرالية مع الواقعية عبر خيط رفيع هو **"العقلانية" .**

ويمكن التفصيل أكثر في إسهامات المدرسة الليبيرالية حول مفهوم الأمن عبر اتجاهين أساسيين:

1- الليبرالية البنيوية :

[1] Charles P .Dvid et Jean Jacques Roche , Op Cit , PP .96-97.

[2] Juanita Elias and Peter Sutch**, International Relation –The Basics-**,New York:Routledge,2007,P.68.

إقترن هذا الإتجاه بكتابات كل من **"مايكل دويل" و "بروس روست"** من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند على المتغير الديمقراطي، لأن إنتشار الديمقراطية على مستوى الدول وأيضا على مستوى النظام الدولي، من شأنه أن يكرس السلام الدائم الذي يفتح المجال أمام مبادرات جديدة للسياسات الدولية، وتكون الصفة التعاونية سمتها البارزة.

وعليه فإن مفهوم الأمن وفقا لهذا الإتجاه يقع ضمن متلازمة :كلما" تدمقرطت" الدول كلما صار النظام الدولي سلميا، على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تتحارب فيما بينها، ومن هنا فانتشار القيم الديمقراطية يحد من النزوع نحو الصراعات، ويحفز على التسوية السلمية لها بفضل سيادة" ثقافة ليبيرالية "للتوافق أو الحل الوسط .

ويظهر تشبع" **دويل"** بكتابات" **كانط"** عبر اشارته الى العناصر الثلاثة التي قدمها" **كانط"** حول الأمن الدولي في كتابه **"السلام الدائم"** و هي:

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري.

-الإلتزام الإيديولوجي بحقوق الانسان.

-الترابط العابر للحدود الوطنية.

وهي العناصر التي تفسر إتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية [1].

أما **"روست"** فيجادل بأن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب، لأن القوة والتأثيرات الإستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات، وهنا يرى **"روست"** أنه لا داعي لتجاهل النظرات المتبصرة للواقعية، على اعتبار أنها تخبرنا بأن القوة والإعتبارات الإستراتيجية تؤثر على قرارات الدول في محاربة بعضها البعض، وأن الأخطار تكمن في رؤية" الواقعية الفجة" الحرب الجميع ضد الجميع، والتي لا يتأثر فيها التهديد الذي تمثله الدول الأخرى بمعايير ومؤسساتها الداخلية[2].

[1] جون بيليس و ستيف سميث ،مرجع سبق ذكره، ص ص428 – 430 .
[2] المرجع نفسه ، ص129.

2- الليبرالية المؤسساتية :

يؤكد ليبراليون المؤسساتية على أن المؤسسات تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وحتى تعزيز الأمن الداخلي، حيث أن عملية" **مأسسة الأمن** "تزيد من مزايا التعاون بالنسبة للدول وبالتالي تخفيض المخاطر و الغش، وتقوم بتنشئة الفاعلين الدوليين مع المعايير أو السلوك الذي تسعى إليه المؤسسات القائمة، وعليه فإن إستقلالية الدولة قلت بسبب النفوذ المتنامي للمؤسسات ، وأصبحت على إثرها العلاقات بين الدول أقل تصراعا نظرا لوظائف التقارب التي تمارسها المؤسسات حيال سياسات الأمن.[1]

وقد تعزز هذا الطرح خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الإندماجية، كالإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في تطوير أنظمة أمن مستقرة، على اعتبار أن وجود هذه المؤسسات التعاونية أوجد جملة من القواعد والضوابط التي تجعل الدول المنظمة إليها لا تسلك سلوكات عسكرية، عكس ما كان متوقعا مع نهاية الحرب الباردة بزوال مثل هذه المؤسسات لزوال سبب وجودها .كما إستطاع مقترب الليبرالية المؤسساتية" أمنيا "إقناع العديد من صناع القرار الأمريكيين بحججهم، لتبرير توسيع حلف شمال الأطلسي وعلى رأسهم الرئيس **"بيل كلينتون"** بعد إنهيار المعسكر الاشتراكي.

المبحث الثاني :مفهوم الأمن من المنظور التكويني -التأملي-.

أدى عجز نظريات الاتجاه التفسيري لليبرالية والواقعية على وجه التحديد في الإلمام باتجاه نظري متكامل لظواهر العلاقات الدولية، إلى بروز نظريات ومقتربات جديدة أطلق عليها وصف" التكوينية - التأملية"، نظرا لمحاولتها الإلمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية، بهدف تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية عامة في العلاقات الدولية . وعليه فإن النظريات التكوينية كمجموعة من تصورات بديلة للسياسة العالمية تتبنى مواقف إبستيمولوجية وخيارات منهجية وأنطولوجية، غير تلك التي ميزت النظريات التفسيرية في إطار ما يعرف المحاورة الثالثة للتنظير في العلاقات الدولية" التكوينية في مواجهة التفسيرية."

[1]Juanita Elias and Peter Sutch. Op.Cit,P.74

المطلب الأول :الأمن من منظور البنائية.

أدى بروز المقترب البنائي مع نهاية الحرب الباردة إلى زعزعة التصورات الواقعية والليبيرالية حول العديد من المفاهيم، وعلى رأسها مفهوم الأمن الذي أخذ بعدا آخر من المنظور البنائي، انطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه المقترب البنائي هو :اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق وإنما مبنى إجتماعي[1].

كما أن ظهورها تزامن مع نوع من الركود التنظيري في العلاقات الدولية، وهو مبرر اتخذته البنائية لوصف النظريات السابقة وعلى رأسها الواقعية والليبرالية بالفاشلة نظرا لاهتمامها بالجوانب المادية و إهمالها للجوانب المعيارية .بتفصيل أكثر يعزو البنائيون عجز الواقعية إلى سيطرة المنهج المادي والفردية والقوة، وعجز الليبرالية إلى نفس الجوانب ولكن بالتركيز على المصلحة الإقتصادية.

غالبا ما ينظر إلى البنائية على أنها جسر رابط بين الاتجاهات الوضعية – التفسيرية- والنظريات ما بعد الوضعية – التكوينية- (جسر الهوة)، على اعتبار أنها محاولة توفيقية أكثر منها نظرة نقدية أو تحد لمنطلقات الإتجاهات الواقعية والليبرالية .

تعود جذور البنائية إلى كتاب **"نيكولاس أونوف"** "عالم من صنعنا" الذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح البنائية ، ومنتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية **"والتز"** الجديدة، أما الإنطلاقة الفعلية فكانت بفضل "الكسندر وانت" الملقب بأب البنائية عام 1992 في اطار النظرية النقدية الاجتماعية كرد فعل على كل من الواقعية والليبرالية، ومنطلق **"وانت "** أنه لا يطرح نظرية وإنما مقاربة تقوم على الافتراضات التالية :

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل" ذاتوي بيني " .
- هويات ومصالح الدول تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية داخل النظام.[2]

إنطلاقا من هذه الإفتراضات الثلاثة، تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية

---

[1] Charle p.David and Jean Jacque Roche ,Op ,cit,p97

[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**،الجزائر: دار الخلدونية،2007،ص322 .

وأكثر إرادية، رافضة بذلك الأسس المادية والحتمية التي تبنى عليها التصورات الواقعية والليبرالية، وهنا تنفرد البنائية مقارنة بالواقعية والليبرالية بأنها تجمع بين معرفية/وضعية، بمعنى أن الواقع الاجتماعي موجود ويمكن للباحث دراسته ابستومولوجيا وانطولوجيا **ما بعد وضعية**، بمعنى أن هذا الواقع لا هو موضوعي معطى مسبقا ولا هو ذاتي تابع لخطابات الشرعنة، ولكن تتداخل فيه" التذاتيات"، وهي ما تصنعه المعتقدات المشتركة للفاعلين وهو التركيب الذي تسميه البنائية ب التذاتانية.

للتبسيط أكثر، يمكن أن نقارن الإفتراضات الأساسية للبنائية بمختلف الإفتراضات في المنظورات المشكلة للاتجاه التفسيري،" فالبرادايم البنائي "مثلا يختلف عن" البرادايم الواقعي "من حيث عدم تحديده للواقع بناء على توزيع القوى المادية، وإنما على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية، وفي نفس الوقت فإن البنائية تتقاسم مع الواقعية بعض التصورات مثل: الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الإعتراف بالقدرات الدفاعية للدول، إنعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفاعلين.[1]

تركز البنائية على عنصر **الهوية** الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية الدول وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها.وعلى هذا الأساس، فالهوية تولد وتصقل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والإنتماءات العرقية والثقافية للأفراد و صناع قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.[2]

[1] عمار حجار، المرجع السابق ،ص 41 .
[2] عبد الناصر جندلي،مرجع سابق ، ص 223 .

ويمكن تفسير إهتمام البنائية بمتغير الهوية على أنه نوع من التفكيك لنموذج كرة البليار عند الواقعية ، حيث يرفض البنائيون هذا التصور لأنه حسبهم فشل في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات الدولية، والمهم بالنسبة لهم هو فهم التفاعلات الإجتماعية الداخلية للدول (الكرات) لإستيعاب المخرجات السياسية لها حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي .[1]

إذن الفوضوية تعد من الإسهامات الأساسية للبنائية، حيث يرى **"الكسندر وانت "**في مقاله الصادر عام 1992 : "الفوضى هي ما تصنعه الدول :البناء الاجتماعي لسياسات القوة"

بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة، لكنها تكتسي القوة والتأثير عندما تعمل الدول على الإعتقاد بوجودها.[2]

ويقول **"وانت"** أنه بما أن الهويات متعددة المصادر وليست ذاتية، وبما أنها أساس المصلحة القومية فإنه و رغم إشارة هذه الأخيرة إلى مستلزمات الأمن و إعادة الإنتاج فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقاربة أنانية في إشارة إلى الواقعية والليبرالية حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك فيها الدول والتي تصقل هوياتها وبالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول بها، وليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون .وعليه يفرق **"وانت"** بين ثلاثة أنواع من التصورات للفوضى ترتبط بمسألة توظيف الأمن، حيث يقول بأن الدول توظف الفوضوية لخدمة مصالحها، فعندما تنظر الدول إلى بعضها البعض نظرة **عدواة** فإن البنية الدولية تكون مشكلة لفوضى **هوبزية** .ولما تنظر إلى بعضها البعض نظرة **تنافس** تكون مشكلة الفوضى **لوكية**، أما إذا نظرت الدول إلى بعضها نظرة **صداقة** نكون بصدد فوضى **كانطية** .ويرى **"وانت** "أن الثقافة **الهوبزية** المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري وإقصائي وفق علامات القوة لم تعد موجودة في عالم ما بعد الحرب الباردة باستثناء بعض الحالات الشاذة والظرفية، وعليه فالعالم تطور نحو الثقافة **اللوكية** بل وحتى **الكانطية** كما هو الحال في بعض أنحاء العالم مثل :الجماعة

[1] المرجع نفسه ،ص 224 .

[2] .Juanita Elias and Peter Sutch. Op.Cit,P 186.

الأوروأطلسية أين تحدد الثقافة **الكانطية** سلوك دول الجماعة، حيث أنه لما تتحرك دولة من هذه المجموعة فإنها لا تشبع مصلحتها الوطنية فقط، بل وحتى مصالح الدول الصديقة والحليفة.[1]

تتمحور نظرة البنائيين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي :أيهما يسبق الأخر الواقع أم الأفكار؟ .وفي محاولة للإجابة يرون بأن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن على التصورات و المفاهيم التي تعطي للقوة" معنى"وهو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي ،وبالنسبة لـ" **وانت"** فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به.[2]

أما بالنسبة للمفكرين على غرار **"جون روجيه"** و**"إيمانويل ادلر"** و **"فريدريش كراتوشويل"**،وفي محاولة لوضع مجموعة من القوانين النظرية تتعلق بمفهوم الأمن يركزون على المسلمات الثلاثة :

- أسس النظام الدولي مبنية إجتماعية، وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي عبارة عن بنى وليست حقائق موضوعية، ولا تكون ذات" قيمة "إلا إذا آمنت الدول بها، وعلى هذا الأساس سيصبح الأمن "تنبئيا " بصورة تلقائية، لأن الفوضى ليست معطى موضوعي وإنما فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام **وستفاليا** على دمجها ضمن سلوكها.
- الشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، وإنما الأفكار والمعايير تلعب دوراهاما في تشكيل و تغيير هوية النظام الدولي مع مرور الزمن وبصورة مختلفة.
- يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن بشرط أن تتغير طريقة التفكير ، وبصورة حيادية، فإن المقترب البنائي يبعث على التفاؤل لأنه بدل الإعتقاد بديمومة التنافس والتنازع بين القوى الكبرى كما يعتقد أغلب الواقعيين ، يمكن لهذا التنافس أن يزول بتبني أفكار سلمية، كما حدث للإتحاد السوفيتي عندما لعبت أفكار" **غورباتشوف"** دورا هاما في إنهاء الحرب الباردة وبصورة سلمية، دون اللجوء إلى خيار القوة السوفيتية كبديل عسكري.

[1] عبد النور بن عنتر،مرجع سابق، ص25 .

[2] Charles P .Dvid et Jean Jacques Roche , Op .Cit ,PP.103 – 104

لقد أعطت البنائية حيزا بحثيا/ تساؤليا للعديد من الباحثين حول مفاهيم عديدة، فبغض النظر عن إسهامات كل من **"وانت"** و**"أنوف"** باعتبارهما أعمدة المقترب البنائي، فإن **"ايمانويل ايدلر"** يحاول البحث عن كيفية بناء جماعة أمنية،أما**"بيتركاتزنشتاين "**فيسعى إلى دراسة الكيفية التي يؤثر بها التاريخ على بناء السياسات الأمنية للدول، وبصورة خاصة على الطريقة التي يؤثر بها التاريخ على بناء الهوية . وهي محاولات تؤكد الأهمية التي يحضى بها مفهوم الأمن لدى هذا المقترب الذي حاول إعطاءه دفعة جديدة، بعيدا عن التصورات الحتمية و الإقصائية للمنظورات التفسيرية دون أن يلغيها.

المطلب الثاني :الأمن من منظور النقدية – الإجتماعية-.

برزت النظرية النقدية الإجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طورته" **مدرسة فرانكفورت"** بألمانيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية،وترمي إلى إعادة هيكلة وتقييم التنظير في العلاقات الدولية بتبنيها لأطروحات أنطولوجية،إبستيمولوجية ومنهجية تختلف بدرجة كبيرة عن الأنساق الأنطولوجية، الإبستيمولوجية والمنهجية التي تبنتها الإتجاهات النظرية التفسيرية.

تعد النظرية النقدية الإجتماعية من المدارس الذائعة الصيت، ولكنها لا تحظى إلا بتأثير نسبي نظرا لتصنيفها ضمن المقاربات الراديكالية، كما تستقي أسسها من رافدين هما : الفكر المثالي والفكر الماركسي، لدرجة أن البعض يصفها بالماركسية الجديدة نظرا لأن بناءها النظري المفهوماتي جاء في شكل إنتقادات إجتماعية وثقافية متشبعة بالفكر الماركسي [1].

يعتبر **"يورغن هابرماس"** أهم مفكر نقدي إلى جانب كل من **"تيودور ادورنو" و "ماكس هوركايمر"** و**"هاربرت ماركيز** " من ألمانيا، وكل من **"اندرولينكلاتير"** و " **روبرت كوكس"** من بريطانيا[2].

يرتكز التصور النقدي للسياسة العالمية على رفض القواعد والأسس التي بنيت عليها

[1] عمار بالة،المرجع السابق،ص29.
[2] عبد الناصر جندلي،المرجع السابق،ص313.

النظريات التقليدية(التفسيرية)، حيث يدرك النقديون بأن المعتقدات التي يحملها بعض المنظرين الواقعيين مثلا أثبتت ادعاءاتهم حول الحقيقة ,والتي سوف تصبح جزءا من الأنماط ، الإيديولوجية العالمية لشرعنة بعض الترتيبات العالمية، ودعم بعض الأجندات المزعومة للسيطرة، تكون ملائمة لتقديم الإيديولوجية متنكرة في شكل نظريات علمية وعليه فإن مهمة النظرية النقدية هي إماطة هذا اللثام من خلال بناء مفاهيم ومعان أكثر عمقا، وهو ما يبرر سعي النظرية النقدية -الاجتماعية -إلى تشكيل بناء مفهوماتي نظري صلب يقوم على أسس أنطولوجية وإبستمولوجية مغايرة لتلك المعتمدة وضعيا.

فعلى المستوى الإبستمولوجي تنطلق النقدية من إفتراضات منهجية لا وضعية للعلوم الإجتماعية، وهذا ما تؤكده أعمال **"هيبرماس"** المنشورة لأول مرة سنة 1968 ثم سنة 1987 والمرتبطة بـ" المعرفة والمصالح الإنسانية" حيث يميز **"هابرماس"** بين ثلاثة أشكال للنظرية تقوم بدورها على ثلاثة" مصالح معرفية "هي:

1-**المصلحة المرتبطة بالعلوم التحليلية التجريبية** :وهي تلك العلوم التي وصفها المفكر الأول من هذه المدرسة بالعلوم الوضعية وعلى الرغم من استهانة المنظرين الأوائل بهذا الصنف من المعرفة إلا أن **هابرماس** يؤكد على مكانتها في حياة البشر, كما يرى أن كل مصلحة تنمو من خلال ما يسميه بالوسط و هو المجال الذي توضع فيه المصلحة موضع التنفيذ[1] .

2-**المصلحة العملية** : تؤدي بدورها إلى ظهور العلوم التأويلية أو ما يعرف بـ الهيرمينيوطيقا والتي ينصب اهتمامها على التفاعل البشري والسبل التي يُتفاعل بها في إطار التنظيمات الاجتماعية .ويذهب **"هابرماس"** إلى أن المصلحة العملية تفضي إلى نوع ثالث من المصلحة وهي:

3- مصلحة الإنعتاق والتحرر :والتي تؤدي إلى ظهور العلوم النقدية التي تنطلق من التسليم بقدرتنا على التفكير، وعلى الوعي وعيا ذاتيا بما نعمل على أساس الوقائع

[1] أيان كريب , **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**،ترجمة :محمد غلوم،الكويت: عالم المعرفة 1999،ص307.

المعروفة لدينا عن الحالة، وانطلاقا من إدراكنا لقواعد التفاعل المقبولة اجتماعيا، وهي الفكرة التي قامت عليها أسس نظرية **"هابرماس"** النقدية.

تواصل النظرية النقدية مهاجمتها الحادة لإفتراضات الواقعية حول بنائها لنظرية "موضوعية علميا "و"حيادية معياريا"، حيث يرى **"روبرت كوكس"** - أحد أبرز المنظرين النقديين- أن عقلانية الواقعيين ما هي إلا معيارية مستترة تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة، وهو ما يتوافق مع المنطلق النقدي ل **"كوكس"** المرتبط بعبارته الشهيرة" النظرية هي دوما من أجل شخص معين ولهدف معين" ،نازعا بذلك كل موضوعية وعلمية منحت للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، مقترحا بديلا لذلك يقوم على أساس المعيارية الذاتية .

منهجيا :يرفض النقديون هيمنة منهج علمي واحد، ويدعون إلى التعدد المنهجي بهدف إبراز أهمية الاستراتيجيات التفسيرية.[1]

وانطلاقا من كونها مزيج من الماركسية والنظرية النقدية الاجتماعية ، تتبنى النظرية النقدية ابستيمولوجيا "مادية تاريخية "وفق منهجية جدلية، ممثلة بذلك قطيعة واضحة مع الابستيمولوجيا الوضعية التجريبية القائمة على منهج علمي وحيد وهو المنهج الاستقرائي الاستنباطي الذي يميز الواقعية البنيوية .

أنطولوجيا :تتحدى النقدية المفاهيم الواقعية حول الفعل والطبيعة الانسانية وأهمية الهوية في بناء المصالح والأفعال .وكذا مفهوم الفوضى الأبدية للواقع الدولي المفترض قيامه على تنافس دول ذات سيادة لحماية مصالحها الوطنية واستقرار ، فحسب **"وليامز"** و **"كروز"** فإن الفوضى الترتيب العالمي القائم والمصلحة الوطنية ليستا قوانين طبيعية حتمية، وإنما مجرد سلسلة من الافتراضات والأطروحات حول الطبيعة السياسية للفاعلين وعلاقتهم بالسيادة .[2]

إذن وانطلاقا من أن الواقعيين والنيوليبيراليين يقبلون" إشكالية الفوضى "كمعطى ويسعون للتقليل من الآثار الجانبية السيئة للفوضى، فإن المقتربات الجديدة ومنها النقدية

[1] أيان كريب، المرجع نفسه ،ص 308 .
[2] عمار حجار ، مرجع سابق ،ص35..

تسعى إلى إيجاد السبل التي عبرها يمكن للفوضى أن تخدم مصالح معينة [1]. ما يقصده النقديون هنا وفي تحليلهم لمفهوم الأمن إرتكز هذا الأخير على فكرة الإنعكاسية بمعنى أنهم يسعون إلى ربط الوقائع بالقيم، والأعمال بالخطابات والتفسيرات، ويركزون في نظرتهم للواقع على القيم والخطابات.

يتقاسم النقديون ثلاثة أفكار تحدد المسار التنظيري للنقدية الإجتماعية حول مفهوم الأمن هي:

1- يرفضون الخطابات العقلانية حول الأمن.

2- يشككون في قدرة الدولة على ضمان أمن حقيقي أي أمن الأفراد.

3- يحددون ويعرفون موضوع الأمن بالوجود و الرفاه وحالة العيش في ظروف جيدة والإنعتاق الإنساني وهو مفهوم غير دولاتي .

وباعتبارها ترفض العديد من الإفتراضات التقليدية حول مفهوم الأمن، فإن النقدية تقترح تغييرات معيارية مهمة لمفهوم الأمن على النحو التالي:

أولا :بوصفها راديكالية، فإن النقدية أعلنت القطيعة مع الدولة محولة اهتمامها إلى الأفراد الذين يعتبرون الهدف الرئيسي للأمن، على اعتبار أن الدولة عاجزة عن توفير أمن الأفراد،وبالتالي فهي تشكل مصدر تهديد لهذا الأخير، وهو ما يفسر التحول إلى مفهوم إنساني للأمن.

ثانيا :تركز النظرية النقدية على دور الخطاب في شرعنة سلوكات معينة وتبرير سياسات بعينها، وترى أنه لإعادة تشكيل المقاربات المهيمنة حول الأمن لابد أولا من تغيير الخطابات.[2]

ثالثا :يجب على المقاربات الأمنية أن تأخذ بعين الإعتبار وجهة نظر النساء غير المسموعة بشكل كاف، لأن مقاربة نسائية للأمن يمكن أن تغزو الجامعات العالمية على وجه العموم، والأمريكية على وجه الخصوص.

---

[1] بلال قريب، **السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي من المنظور أقطابه –التحديات و الرهانات**- ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،2011/2010 ،ص 13.

1 Charles P .Dvid et Jean Jacques Roche , Op .Cit,107.

رابعا :إن الرهانات الجديدة للأمن خاصة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، تضعف الدول والأفراد، وتحتم تحمل قدر كبير من المسؤولية الشاملة ، كما تدعو إلى عولمة استجابات الأمن عن طريق الفعل المؤسساتي المدروس على المستوى الدولي وكذا المجتمع العالمي.

إذن تحاول النظرية النقدية الاجتماعية إعطاء مفهوم جديد للأمن بعيدا عن الإفتراضات الإقصائية والحتمية للمدرستين الواقعية والليبرالية باتجاهاتهما المختلفة، وذلك بالإضافة إلى ما سبق من خلال نخبة من باحثيها البريطانيين أمثال :**"كين بوث"** الذي يشيد بانعتاق البشر عن أضرار الأمن الدولاتي ، و **"جيم جورج"** الذي يحلل الأمن باعتباره كفاح ومقاومة للخطابات المهيمنة والخطيرة، و **"جيمس دردرين"** الذي يعتبر الصور أكثر تأثيرا من الواقع في التأثير على الأمن وأخيرا **"ماري كالدور"** الذي يدعو إلى ممانعة مجتمعية عبر قومية للسياسات المسؤولة عن الفصل بين الحروب والدول التي تسببها .[1]

المطلب الثالث :الأمن من منظور ما بعد الحداثة.

على الرغم من بلوغ ما بعد الحداثة مرتبة النظرية ابتداء من منتصف ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن مساهمتها في تطوير نظرة أو تصور جديد للسياسة العالمية لا تزال في مرحلتها الأولى، على اعتبار أن اهتماماتها الأولية لا تزال مرتكزة على تكثيف النقد الابستيمولوجي والمنهجي لتحطيم أسس الفكر الإنساني المهيمن، والذي تعتبره نتاج "المشروع التنويري الغربي"القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية.

يعتبر كل من **"فوكولت"، "دريدا"، "بودريار" ،"ليوتار"** و**"لاكان"** من أبرز المساهمين في بناء نظرية ما بعد الحداثة والتي ترجع ، أصولها الفكرية إلى مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين رفضوا هيمنة الفلسفة الوجودية على فرنسا أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، إلا أن ما ساهم في دخول النظرية عالم العلاقات الدولية هو ترجمة كتاب **"جون فرونسوا ليوتار""** الوضع ما بعد الحداثي "إلى الانجليزية عام 1984، وهي تمثل إحدى النظريات الهامة في الحوار الثالث كما يطلق عليها ،**"رونالد بلايكر "** صفة التحول الجميل.[2]

---

[1] Charles P .Dvid et Jean Jacques Roche, Ibid,P.108.

[2] جندلي عبد الناصر, مرجع سابق ,ص.319 .

تعد" ما بعد الحداثة "النظرية ما بعد وضعية بامتياز لأنها تمثل مقتربا يقوم على طرح "تساؤلات "حول ادعاءات المعرفة و علاقتها بالقوة، حيث يرى **"فوكولت"** بأن كل من المعرفة والقوة ينشئان بعضهما البعض وبشكل متبادل .ويقول بأن" :المعرفة والقوة "ببساطة "وجهان لعملة واحدة، فمن الذي يقرر ما المعرفة، ومن الذي يعرف ما احتياجات أن تكون مُعرّفة"وعلى هذا الأساس فإن أنصار ما بعد الحداثة يريدون التطرق إلى :أي علاقات قوة تدعمها" الحقائق "وممارسات المعرفة؟، وهي النظرة التي استخدمها منظورا ما بعد الحداثة لفحص" حقائق "العلاقات الدولية لمعرفة كيف أن مفاهيم وادعاءات المعرفة تعتمد في الواقع وإلى حد كبير على علاقات قوة محددة.

ولتأكيد ذلك يقدم كل من **"سينتيا ويبر"و "جينس بارتلسون"** مثالان حديثان حول مفهوم السيادة، حيث يظهر وفي كلتا الحالتين بأنه متغير تاريخيا رغم محاولة باحثي الاتجاهات السائدة إضفاء معنى ثابت له بشكل مصطنع.[1]

لقد أدت العديد من المؤشرات إلى الدفع نحو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة وفي صورة نقدية لعل أبرزها:

1-اندلاع الثورات العرقية، وشيوع الحركات الانفصالية المرتبط بأزمة الدولة القومية.

2-تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام .

3-صعود عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية , حيث يرتكز هذا النقد في المقترب" ما بعد الحداثي "على مهاجمة ما يسمى بالنظريات" ما وراء السردية" ** القائمة على مجموعة خاصة من ادعاءات المعرفة المتعلقة بالعالم، وعليه يرى منظورا ما بعد الحداثة بأنه لا توجد معرفة موضوعية للعالم .حيث يعرف **"ليوتارد"** ما بعد الحداثة بوصفها" عدم التصديق إزاء ما وراء النصوص السردية"، بمعنى أنها تنكر إمكانية وجود أسس لاثبات حقيقة الأقوال الموجودة خارج حديث ما .[2]

أما على مستوى التنظير في العلاقات الدولية، يتبنى رواد ما بعد الحداثة نظرة مغايرة لتلك التي يدافع عنها الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد، حيث يرى **"والكر"** .أن

[1] جون بيليس و ستيف سميث ، مرجع سابق ،ص388 .

[2] قاسم حجاج ،**العالمية و العولمة:نحو عالمية تعددية و عولمة إنسانية**،الجزائر:(جمعية التراث,2003)،ص144.

نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية عندما ينظر إليها كمظاهر تتطلب تفسيرا للسياسة العالمية المعاصرة، مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة وباعتمادها على عقيدة التناص .

تتحدى ما بعد الحداثة حقل العلاقات الدولية في مستوى جذوره الأكثر عمقا، وذلك بطرح تساؤل" ماذا نعني بالعلاقات الدولية؟"، مع تأكيدها على أهمية طرح مثل هذه التساؤلات رغم انتقادات الاتجاهات النظرية الأخرى في إطار الاتجاه التفسيري.

ومن خلال عقيدة" التناص"، تدعو ما بعد الحداثة إلى ضرورة تضمين الخطاب في العلاقات الدولية" أصواتا كثيرة ومتعددة"، حيث أن توظيف هذه العقيدة يعني إعطاء دور أساسي للغة في فهم وإدراك العالم الاجتماعي أو الواقع .وعلى هذا الأساس يعتقد منظورا ما بعد الحداثة أن اللغة لا تعكس الواقع، بل الواقع يبنى ويصاغ من خلال استعمال اللغة في مسار لا نهائي من التفسير.

يعتبر الفيلسوف الفرنسي ما بعد الحداثة "**جاك دريدا** "الأكثر تطويرا وإثراء لعقيدة "التناص "والمناهج التفكيكية والمقاربات اللغوية اللسانية في العلوم الاجتماعية، حيث يقول: "يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة [1]التعبير عنه" وبذلك يبقى "**دريدا**" المرجع الأساسي لكل محاولات التنظير البنائية المعتمدة على مقاربات نصوصية أو لغوية.

استنادا للبناء النظري لما بعد الحداثة، يمكن القول بأننا أمام منظور أمني مختلف أو على الأقل متناسب مع الأبعاد الابستيمولوجية والانطولوجية لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية .فنظرة ما بعد الحداثة للأمن تنطلق من قيمة الخطاب الذي يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول، ويستندون في ذلك على نقد أو تهديم الطرح الأمني الواقعي الذي يعكس دلالات سلبية بخصوص اتجاه ومضمون الأمن.[2]

وانطلاقات من ذلك يقدم منظروا ما بعد الحداثة بديلا للخطاب الأمني الواقعي الذي يصطبغ بطابع سياسي يمثل مشكلة مركزية لانعدام الأمن الدولي، حيث يصفه "**ريتشارد**

[1] عبد الوهاب المسيري و فتحي التريكي، **الحداثة و ما بعد الحداثة**دمشق :دار الفكر ، 2003 ،ص89 .
[2] خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة باتنة ، 2008/2007 ،ص108 .

آشلي" بالإيديولوجية التي تحمل مشروعا شموليا يشجع على بروز الصراعات الأمنية باعتبار الواقعية تركز على متغير القوة في فهم سياسات الدول، هذا البديل هو تبني خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة و الفهم المشترك من جهة، ويعمل على نزع بذور التفكير الواقعي المسيطرة على عقول الساسة والأكاديميين من جهة أخرى.

على الرغم من التجديد الذي أضافته نظرية ما بعد الحداثة على العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية، ومن منظور تفكيكي على رأسها مفهوم الأمن إلا أنها تبقى عرضة للعديد من الانتقادات، على اعتبار أنها مفرطة في الجانب النظري ولا تهتم بدرجة كافية بالعالم "الحقيقي"، لكن أنصارها يرون أنه لا يوجد في العالم الاجتماعي ما يسمى "بالعالم الحقيقي"بمعنى وجود حقيقة غير مفسرة من قبلنا.

المبحث الثالث :تطورمفهوم الأمن -منظور توسعي-.

يسعى المنظور التوسعي إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى إلى جانب البعد العسكري عبر مدرسة **كوبنهاغن** التي تعد أولى المدارس المراجعة، انطلاقا من إسهامات العديد من المفكرين وعلى رأسهم **باري بوزان**.

المطلب الأول :مدرسة كوبنهاغن .

تعتبر مدرسة **كوبنهاغن** من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر **"باري بوزان" "** الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية" ،الصادر سنة 1991 ، وترتكز دراسات مدرسة **كوبنهاغن** على التجليات الاجتماعية للأمن .من أبرز مفكريها نجد **"باري بوزان"، "أولي ويفر"** و **"جاب دو ويلد"** بالاضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء **"معهد كوبنهاغن لدراسات السلام"**..[1]

[1]"**The Copenhagen School (Internationl Relations**" ,19h25,20h45,24/mars/2015. http://www.wikipedia.org/wiki/Copenhagen_School (international_relations).htm.

تنطلق نظرة مدرسة **كوبنهاغن** للأمن على اعتباره وقبل كل شيء مسعى وأن الفاعلين ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية ، بهدف تبني مسار "الأمننة" وهو مسار ترتكز أسسه على" تعريف ذاتي للتهديد ، ضد البقاء "[1]

لقد أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى غير الأبعاد العسكرية وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، ويعد" **بوزان"** من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيوواقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل كما رأينا سابقا حيث يصف" **بوزان"** نفسه بـ"الليبرالي الواقعي."

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف" بوزان "لهذا الأخير على أنه:" العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن" قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن،فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في إنسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى،فأساس الأمن هو" البقاء "،لكنه يشتمل أيضا على جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ".[2]

لا يعني" **بوزان "**بالعمل على التحرر من التهديد "الانفلات منه أو تحييده كليا" ، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول "إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم "محافظ "لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه" قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"[3]

وفي إجابته حول الادعاءات المتصاعدة لمفكري الجنوب على أساس أن الدول يمكن أن

---

2 Charles Ph .Dvid et Jean Jacques Roche , Op .Cit.P.106 .

[2]Kenn Booth and Steve Smth, **International Relaton TheoryToday**,Pensylvania,The Pensylvana State University Press, 1995 ,PP.176 -177 .

[3] بن عنتر عبد النور، مرجع سابق ،ص 13 .

تشكل مصدر تهديد بدلا من أن تكون مصدر أمن، يؤكد **"بوزان"** بأن التطور نحو مفهوم "القوى الكبرى "ينطبق أكثر على الغرب أين يتمتع الأفراد بدرجة أمن أكبر، ومن ناحية النظام الدولي لا يرى **"بوزان"** بأن " إقصاء الفوضى " هو استجابة لمعضلة الأمن وحول التمييز الواقعي بين النظام الداخلي والفوضى الدولية، يتوقع **بوزان** بأن النظام الدولي يسير نحو" فوضوية ناضجة وهو النموذج الأكثر استقرار " للفوضى الدولية.

يرى الموسعون في إطار مدرسة **كوبنهاغن** وعلى رأسهم" **بوزان "**و" **ويفر"** بأن إطار" الأمننة " يستند في تحديده على ثلاثة معاني :

أولا :**شكل الفعل** المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

ثانيا :سياق الفعل محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل .

ثالثا :وربما أكثر أهمية، يتحدد إطار الأمننة في معنى أن **طبيعة الفعل** معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن.

تتجاهل هذه النظرة الموسعة الأهمية المركزية للسبيل الذي عبره يكون الأمن كهدف معياري أو كتعبير عن القيم المركزية مدركا ضمن سياقات خاصة، إلا أنها تؤكد على أن الأمن يكون ذا معنى فقط إذا كان عرضة للمخاطر والتهديد.

وعليه فقد دخلت" الأمننة "حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، خاصة اتجاه قضايا معينة مثل :إنشاء شبكات الجريمة عبر القومية كمهدد للأمن، وكذا الأبعاد المختلفة للحرب ضد الإرهاب وحقوق الأقليات، كما تتوافر حاليا ترتيبات واسعة" لأمننة الهجرة ."خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر2001

لقد ارتبطت الاتجاهات الحالية التي تدخل ضمن إطار التحليلات ما بعد البنوية للأمن بفكرة" الاستثنائية"وذلك بالتوازي مع تصور مدرسة **كوبنهاغن** للأمننة على أنها مسار/عملية تأخذ وضعا خارج" السياسات العادية "للدولة .[1]

---

1 Matt Mc Donald ,**Securitization and The Construction Of Securty**, University of Warwick institutional repository,2008 ,PP.5 – 10 ,21h15 ,22h00 , 25mars2015. http://www.sagepub.com/cgi/content/abstact/14/2/563.

أما اللأمن عند" **بوزان"** فيعكس عمل التهديدات و الانكشافات بصورة مشتركة على اعتبار أنهما مفهومان يرتبطان بالأمن القومي، بمعنى أنه يمكن لسياسة الأمن القومي إما أن تتجه نحو الداخل لتقلل من انكشافات الدولة نفسها، وإما نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره .وإذا كانت الانكشافات ملموسة ومحددة بوضوح فإن التهديد صعب التحديد لسببين، **أولهما** :استحالة قياس التهديد لارتباطه بمسألة الذاتيةوالموضوعية،كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري .**ثانيهما :**صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيها الكافية لتشكل تهديدا للأمن القومي، وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية .

انطلاقا من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية السياسية،الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميز **بوزان** بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي:

1-**الأمن العسكري** :ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر.

2-**الأمن السياسي** :ويعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

3-**الأمن الإقتصادي** :ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية،للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

4-**الأمن الإجتماعي** :ويتعلق بقدرة المجتمعات على اعادة انتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

5-**الأمن البيئي** :ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الانسانية.[1]

ولا تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعض بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الاشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، ولكنها محبكة

[1] وليد عبد الحي ،**تحول المسلمات في العلاقات الدولية – دراسة مستقبلية –**،الجزائر : مؤسسة الشروق للإعلام و النشر, 1994 ،ص ص.117 – 118 .

تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات، فمثلا هناك ترابط قوي بين الأمن القومي والبعدين الاقتصادي والأمني، حيث يرى الدكتور **وليد عبد الحي** بأن التحول التدريجي في المجتمع الدولي من مفهوم الأمن القومي المنطلق من معنى دفاعي إلى مفهوم شمولي يلم بكافة أبعاد الوجود السياسي، أدى إلى جعل مفهوم" النمو الاقتصادي "متغيرا رئيسيا في الحركة، إذ تدل العديد من الدراسات على أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي التفسير الأنسب للحركة صعودا وهبوطا في سلم القوى الدولي ونتيجة لدور هذا المتغير في تحديد اتجاه وسرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار "نهب "للطبيعة لضمان مكان أفضل لها على سلم القوى .[1]

كما يمكن إضافة البعد السكاني الذي يعتبره المفكرين " **صامويل هنتغتون"** و **"بول كينيدي"** أحد مكونات الأمن الغربي على أساس أن النمو الديمغرافي في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي، وهو ما يعبران عنه بالهجرة .بالإضافة إلى أبعاد أخرى هامة كالأمن المائي بالنسبة للعديد من الدول العربية وخاصة الشرق الأوسطية، وكذا الأمن الغذائي الذي يخص تقريبا كل الدول العربية التي تعاني عجزا غذائيا مزمنا منذ سنوات.

المطلب الثاني : مقترب مركب الأمن.

من خلال دراساته المراجعة لمفهوم الأمن يقترح **"باري بوزان"** بعدا مهما ضمن مساهماته لدراسة الأمن الإقليمي ،و هو التصور الذي قد يبدو مفهوما لدى البعض إلا أنه لم يدرس بشكل كافي .

على هذا الأساس فإن إقليمية الأمن حسب **بوزان** هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة عقلانية ،و لأن الأمن –عقلاني- فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل غير القابل للتجزئة . [2]

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ،ص17.

[1] Mariane Stone, "**Scurity According to Buzan: A Compehensive Security Analysis**", **SECURITY DISCUSSION PAPERS SERIES 1,**N°09 , New York: Columbia UniversitySchool of International and Public Affairs,1991,29 March 2015, 19h30/21h00,P.04. http://www.geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf.

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى **بوزان** بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات و التحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف ، و بالنسبة ل **بوزان** فإن مفاهيم الصداقة و العداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى ، لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة و العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالأيديولوجية الإثنية و الخلفيات التاريخية .

إن تحليل **"بوزان"** لمتلازمة الصداقة و العداوة يقود إلى فهم اقتراحه لمقترب "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة ، حيث يعرفه على : أنه مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها , مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمن الدول الأخرى".[1]

يشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة , أما العامل الأساسي في تعريف "مركب الأمن" هو عادة مستوى عالي من التهديد و الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر (مثل الحلف الأطلسي) . و عليه فإن هذا المقترب يمكن أن يكون مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة .

إن الميزة الرئيسية لمركب الأمن الإقليمي حسب **"بوزان"** هي أنه يتأثر في غالب الأحيان بالعوامل التاريخية من العدوات طويلة المدى مثل : اليونان و الأتراك، العرب و الفرس أو بالالتقاء الثقافي و الحضاري مثل : العرب و الأوروبيين ، شمال و جنوب آسيا و دول أمريكا الجنوبية ، كما يلعب القرب الجغرافي دورا حاسما في تقوية التفاعلات الأمنية التي تتجلى و بشكل كبير في المجالات العسكرية و السياسية و الاجتماعية و البيئية .

إن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات هي :

1- الحدود : التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.

2- البنية الفوضوية : التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

3- الاستقطاب : الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات .

[1] عمار بالة ,مرجع سابق ،ص.46 .

4- البناء الاجتماعي : الذي يحدد أنماط الصداقة و العداء بين الوحدات.

من هذا المنطلق و اعتمادا على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية حدد" **بوزان"** مجموعة من مركبات الأمن و هي : أمريكا الجنوبية ، الشرق الأوسط من المغرب الأقصى إلى باكستان شرقا و من سوريا إلى الصومال جنوبا ، إفريقيا الجنوبية ، جنوب آسيا ، و جنوب شرق آسيا وهي كيانات جغرافية .[1]

كما أن الروابط الثقافية و العرقية قد تشكل عوامل لتحديد مركبات الأمن و هذا ما يظهر بالخصوص في الشرق الأوسط حيث تسيطر فكرة "أمة عربية" و "القوة السياسية للإسلام العابرة للحدود"في المنطقة الممتدة من المغرب إلى عمان و من سوريا إلى الصومال.

و تُضعِف كل من القومية العربية و الإسلام هوية الدول المحلية و يشرعان بدرجة عالية و غير معهودة من التداخل و الاختراق الأمني ، كما يخلقان ميلا لإقامة منظمات إقليمية مثل :جامعة الدول العربية ، مجلس التعاون الخليجي ، الاتحاد ألمغاربي....

و يلعبان أيضا دورا مهما و رئيسيا في تحديد الأنماط الأساسية للصراع في المنطقة المرتكزة على ثلاث دول غير عربية إسرائيل ، إيران ،و إثيوبيا ، وعليه فإن الأنماط الثقافية و العرقية تساعد في تحديد مركبات الأمن ،و لكنها تأتي مركز ثانوي بعد إدراك أنماط الأمن كعامل أساسي في تحديد هذه المركبات .

يقر **"بوزان"** بوجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط مثل الخليج العربي، القرن الإفريقي ، الشرق الأوسط و المغرب العربي و التي لها ديناميات الأمنية الخاصة بها و المتميزة عن المركب ككل ، و لكن هناك تجاوز للحدود و تداخل بين الديناميات داخل مركب الشرق الأوسط يكفيان لتبرير تحديده كنطاق أوسع لوحدة إقليمية أساسية .

إن مركب الأمن ألمغاربي و الذي يصفه **"باري بوزان"** بالأضعف ، حيث يرتكز أساسا حول تحول و اضطراب العلاقات بين ليبيا و تونس ، الجزائر و المغرب و كذا الصحراء الغربية.

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ،ص21.

يرى **"بوزان"** بأن حدود المغرب العربي مع إفريقيا قد شُوهت انطلاقا من أن ديناميات الأمن ألمغاربي تدفع نحو الحدود الفاصلة على رأسها تشاد ، ليبيا ،المغرب موريتانيا الصحراء الغربية ، بالإضافة إلى إسرائيل التي تتبنى سياسات معينة في العديد من دول الصحراء الكبرى ، إلا أن أكبر مشكل إقليمي في المغرب العربي انفجر مع ضم المغرب الأقصى للصحراء الغربية بداية من 1975 ،و هو ما أدى إلى حدوث توترات مع كل من الجزائر و ليبيا .[1]

يرتبط مركب الأمن المغاربي في إطار مركب الشرق الأوسط بالأمن الأوربي بحكم القرب الجغرافي ، و الأمريكي ضمن الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ، يعتبر حوض المتوسطي نقطة تماس بين النظام الإقليمي المغاربي و أوروبا بحيث يخضع إلى تقسيمات معينة ، تصيغها الدول الكبرى وفقا لأولويات مصالحها و استثمارا في الأزمات التي يعرفها هذا المركب[2] .

وفي نهاية هذا الفصل، بعد ما تناولنا الإطار المفاهيمي للأمن بالتفصيل وتطور هذا المصطلح في المنظارات الدولية عبر التاريخ الإنساني ، سنتطرق في الفصل الذي يليه مباشرة لأهمية المنطقة المغاربية ومكانتها العالمية، والتهديدات الأمنية الجديدة في هذه المنطقة.

[1] عبد النور بن عنتر،مرجع سابق ص23.

(*) التخومات : الاسم تخم الجمع : التخوم وتعني الحدود الفاصلة بين الأراضي أي الحدود الفاصلة بين البلدان أو الدول .

[2] عبد النور بن عنتر،مرجع سابق ص23.

بعد ما تناولنا في الفصل الأول مفهوم الأمن و تطوره في العلاقات الدولية سوف نستعرض في مباحث هذا الفصل مكانة وأهمية المنطقة المغاربية الجيوإستراتيجية الإقتصادية، التجارية ،والسياسية ...مكانة هذه المنطقة الحيوية والحساسة التي جعلتها محل تنافس بين الفواعل التي لها وزن في الساحة الدولية، وهذا من أجل بسط النفوذ وكسب حلفاء جدد وفتح مجال إقتصادي لتصريف المنتوجات وجعل المنطقة كهمزة وصل مع باقي الدول المجاورة.

و سوف نتعرف أيضا على التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية كالهجرة غير الشرعية وظاهرة الإرهاب...الخالتي تعيق المسار التنموي في المنطقة،والتي تمثل بؤرة توتر لمكانة المنطقة الحساسة بإعتبارها همزة وصل بين العديد من دول العالم.

وبناءا على هذه الدراسة يعتبر هذا الفصل محور رئيسي وأساسي لكونه فصل وصفي تشخيصي لمكانة المنطقة المغاربية ونظرة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لهذه المنطقة.

وبالتالي فهذا الفصل يعالج جزءا كبيرا من إشكالية الدراسة بشكل مباشر إضافة إلى توضيح الكثير من الأسئلة المتعلقة بإشكالية الدراسة.

المبحث الأول: المنطقة المغاربية في التصور الإستراتيجي للو م أ وفرنسا.

إن كل من اهتمام فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة المغاربية ينطوي بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الإقتصادية ،التجارية الثقافية والسياسية...الخ

وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهمية المنطقة المغاربية أي تقديم وصفة تعريفية للمنطقة لما تحتويه من ثروات طبيعية وديموغرافية، إضافة للموقع الجغرافي الهام الذي تحتله دول هذه المنطقة.

المطلب الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية.

1)الموقع الجغرافي والفلكي للمغرب العربي:

إن المغرب العربي الكبير يشمل كل من المغرب،الجزائر،تونس، ليبيا وموريتانيا[1] ، كما توجد هناك عدة تسميات أخرى للمغرب العربي مثل: شمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية[2]، و يطلق عليه ببلاد البربر باعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري[3]، كما يطلق على المنطقة تسمية الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ويقصد بها بالإضافة إلى شمال الإفريقي أيضا شرق المتوسط سوريا، لبنان مصر،فلسطين، الأردن، العراق[4].

و لكن نستطيع أن نقول أن التسمية الشائعة التي تطلق على هذه المنطقة هي "المغرب العربي" والتي تشمل المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء و المحيط الأطلسي، و بالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي إمتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا.

---

[1] مصطفى الكثيري، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**، الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، 1986، ص .8.

[2] André Charles Julieu, **l'Afrique du Nord, en marche** , paris :1975, p 23.

[3] عبد الله العروي، **"المغرب العربي: نظرة مستقبلية"**, **مجلة قضايا عربية**، العدد 10 لبنان :(مطبعة المتوسط، ، أوت 1975)، ص. 5.

[4] نزيه الأيوبي، **"جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا" مجلة السياسة الدولية**، العدد. 124 ، القاهرة :(مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية أفريل 1996)، ص.125 .

فجغرافيا يحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط، و غربا المحيط الأطلسي، و شرقا مصر و الســودان، و جنوبا السنغال والنيجر و التشاد و مالي .

أما فلكيا فيمتد المغرب العربي بين خطي طول 16°غربا و25°شرقا، وبين دائرتي عرض15° و 37° شمال خط الإستواء.

في ما يخص المساحة فالمغرب العربي يتربع على مساحة تقدرب:6.048.141 **كلم²** أي ما يقارب 42 %من إجمالي مساحة الوطن العربي، وهذا ما منح المنطقة تنوع في المناخ و التضاريس بالإضافة إلى تنوع في الغطاء النباتي ، مما جعل المغرب العربي يمتلك مقومات طبيعية متنوعة .

2) سكان المغرب العربي:

فقد قدر عدد سكان المغرب العربي حسب إحصائيات سنة 2012 حوالي 100 مليون نسمة و الجدول التالي يبين توزيع السكان و بعض الخصائص الديمغرافية للمغرب العربي[1]

[1] الحاج اسماعيل زرقون، **"المغرب العربي و الصراع الدولي "**،**مجلة الواحات للبحوث و الدراسات** ،العدد 09 ،المركز الجامعي غرداية ، الجزائر :2010 ،ص.229 .

- **الجدول01**: يبين عدد سكان المغرب العربي و نسبة الولادات و نسبة الوفيات حسب إحصائيات سنة2012[1]

الدول	عدد السكان (وحدة مليون نسمة)	نسبة الولادات في ألف نسمة	نسبة الوفيات في ألف نسمة
الجزائر	37.9	37.9%	24.8%
المغرب	35	18.8%	4.79%
تونس	11.5	18.6%	5.7%
ليبيا	7.0	21.5%	4.9%
موريتانيا	4.0	33.2%	8.8%
جمهورية الصحراء الغربية	4.5	39.54%	11.49%

المصدر : المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية – المؤشر العربي– 2013/2012

3)الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية:

إن الموقع الجغرافي للمغـرب العربي يعد من المــواقع ذات الأهمـية الإستراتيجية و الجيوسياسية، فهو يمثل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا ما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني، و مركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه المطل على البحر الأبيض المتوسط، و هو يعتبر نقطة إلتقاء لثلاث قارات آسيا، إفريقيا وأوروبا، ونظرا لإطلال بلدانه على البحر الأبيض المتوسط فهي تعتبر همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية، بحيث إذا نظرنا على سبيل المثال إلى مضيق جبل طارق فنجده يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي ونصف الكرة الأرضية، وأما قناة السويس عبر البحر الأحمر فنجدها تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي

[1] المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، **"المؤشر العربي 2013/2012 "،مشروع قياس الرأي العام العربي** ، جويلية 2013،ص.14 .

والهادي، الشيء الذي يجعله ممرا للتجارة العالمية، إذ 50% من البترول المستهلك من أوربا الغربية يمر عبر المتوسط حيث تعتمد كل من إيطاليا واليونان وسويسرا والنمسا على نسبة 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط، و أن أي توقف طويل للإمداد سوف يتسبب في انهيار إقتصاد هاته الدول.

كما تزخر المنطقة المغاربية بثروات طبيعية أخرى، أي أن هناك تنوع في ثرواتها الإقتصادية المتفاوتة بين الدول المشكلة لها، إذ يمكن استغلالها في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة[1].

كما يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المجالات الجيوإستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية، فعلى الرغم مما يحتويه المغرب العربي من ثروات، و ما يتمتع به من موقع إستراتيجي مهم جدا و كذلك الثروة البشرية ، إلا أنه يعتبر من المناطق أو البلدان المتخلفة، بل يعاني من تهديدات ومخاطر كثيرة تهدد الدول والأفراد، رغم أن هذه التهديدات تتميز بالعالمية، بمعنى أنها تؤثر في جميع الوحدات السياسية إلا أن المغرب العربي يعرفها بحدة كبيرة، و البعض يعتبره هو مصدر هذه التهديدات، أي أن الدول المتخلفة هي سبب ظهور هذه التهديدات بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة، لأن هناك مشاكل نابعة من هذه المنطقة بالذات تؤثر فيها وفي الدول الأخرى.

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، **الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21،" مجلة المستقبل العربي"**، العدد 187, الإمارات المتحدة :مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1994، ص .48.

الخريطة رقم:01.

خريطة توضح الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي .

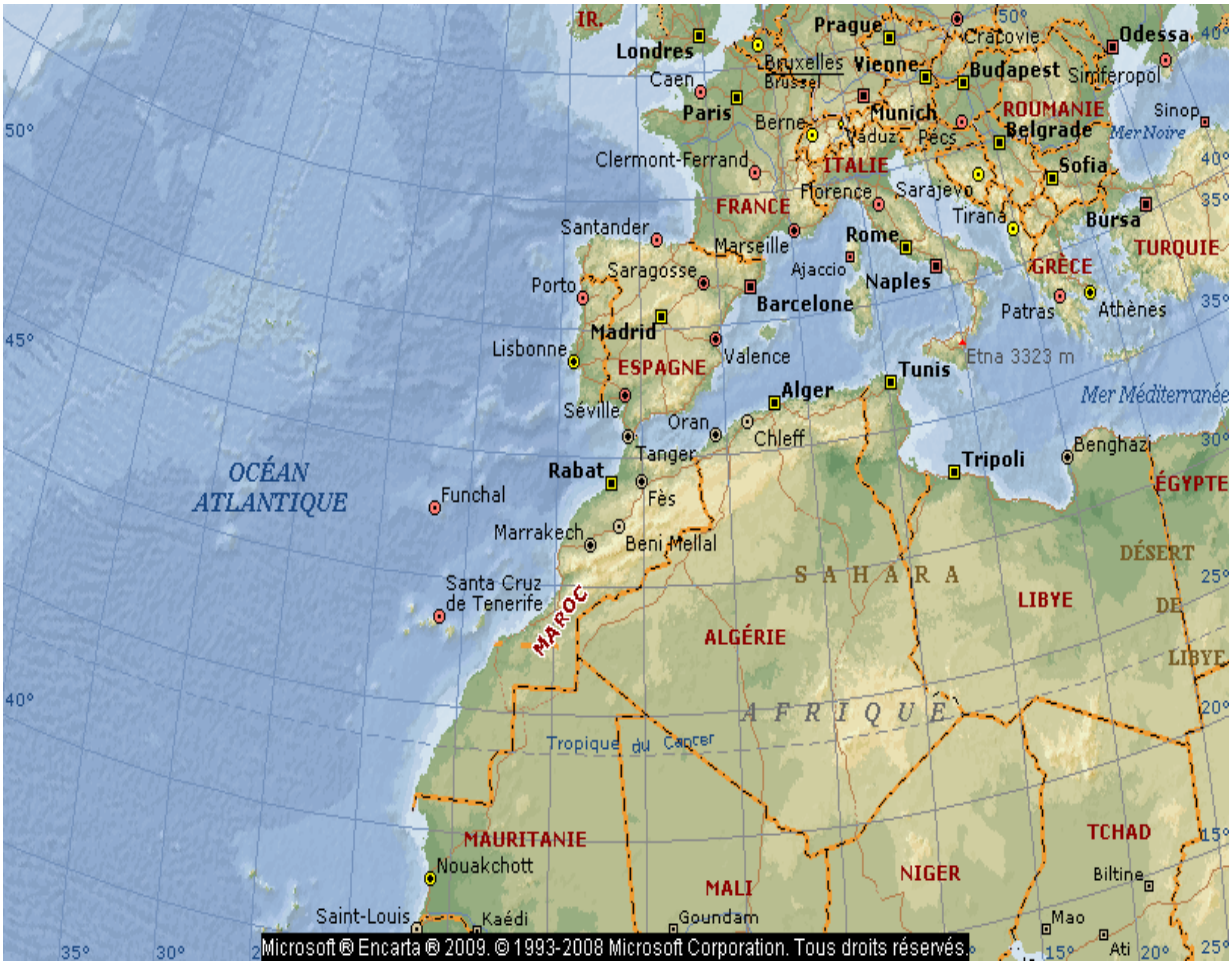

المصدر:[1]

Microsoft Encarta 2009

[1] Microsoft Encarta 2009

المطلب الثاني:الأوضاع السياسية لدول المنطقة.

إن الموقع الإستراتيجي المهم للدول المغاربية يعطيها فرصة لتنويع توجهات سياساتها الخارجية بسهولة و مرونة أكثر، لكونها تتعامل مع أطراف متعددة.
تتسم علاقتها في الأغلب بالمنافسة و الصراع على المصالح. فالمنطقة تشهد تاريخيا و إلى يومنا هذا منافسة كبيرة من طرف القوى الكبرى للسيطرة على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كمكسب إستراتيجي ،و إستغلال ثرواتها التي تأتي على رأسها الطاقة لكن لازالت الثروات الزراعية، المعدنية، و البحرية من أهم ما ركزت عليه القوى الإستعمارية في الماضي وهي محل نظرتها في الفترة الحالية.

ومن خلال هذا الوضع الجيوسياسي تحاول كل دولة مغاربية أن توجه سياساتها لتحقيق أكبر قدر من المصالح، لكن قدرة هذه الدول على تمثيل نفسها بشكل أقوى يعتمد على قدراتها و مواردها، و أهم الدول التي يمكنها ذلك هي الجزائر و ليبيا و بالدرجة الثانية نجد المغرب الأقصى. بالنسبة للجزائر فإنها تتوجه بتأثيرها نحو العالم العربي إفريقيا و منطقة البحر الأبيض المتوسط، لكن ما يجب الإشارة إليه هو كون الدبلوماسية الجزائرية تنشط أكثر في إفريقيا والمنطقة المتوسطية بالمقارنة مع العالم العربي، حيث حاولت الجزائر بعد عقد من الزمن (2000/1992) إعادة بناء ما خسرته خلال الأزمة، و تسير دول الجوار في نفس المسار الذي تسلكه الجزائر.[1]

.و عليه سوف نتطرق لكل دولة مغاربية على حدى من حيث المستجدات على مستوى الوضع السياسي.

1)الجزائر:

كان أول جيل احتج في الجزائر هم شباب الثمانينات أي مواليد ما بعد الاستقلال إذ أن جيل الثورة و انطلقا من خبرتهم و تجاربهم الكفاحية يحملون أفكار سياسية و اجتماعية مختلفة عن هذا الجيل، إنطلاقا من فكرة الإستعمار و العدوان الخارجي، و كانت أولى

[1]Yahia H. Zoubir, Haizam Amirah Fernandez**,** **North Africa: Politics, region ,and the Limits of Transformation,** New York: Routledge, 2008.p:253

مظاهر الإحتجاج في بداية الثمانينات تحديدا في 1980 مع أحداث الربيع الأمازيغي في منطقة القبائل، ثم أحداث أكتوبر 1988 ،ثم تلتها الأزمة الأمنية التي دخلتها الجزائر لفترة عقد من الزمن. فالوضع الإقتصادي في تلك الفترة تدهور إلى حد كبير(البطالة، أزمة السكن، ارتفاع الأسعار، مع انخفاض كبير في أسعار البترول سنة 1985) جعلت الشباب الجزائريين يدخل في حالة من اللاأمل ،وقد راح ضحية هذه الأزمة مئات الآلاف من الضحايا و المفقودين . أما الجيل الثاني الذي احتج هم مواليد السبعينات و الثمانينات، بدأ احتجاجاتهم مع سنة 2001 ، حيث صرح وقتها أحد السياسيين المنتمين للجيل الأول فيما يتعلق بمحاولة رجال الأمن تفريق المحتجين قائلا " لا يمكنهم قتلنا فنحن ميتون في الأصل "، حدثت العديد من التغييرات المهمة على المستوى السياسي في الجزائر مؤخرا و أهم هذه التغييرات تصريح الرئيس الجزائري" عبد العزيز بوتفليقة "يوم 15 أفريل 2011 ، عن ضرورة إدخال إصلاحات تشريعية و دستورية من أجل تقوية الديمقراطية التمثيلية،و كذا رفع حالة الطوارئ التي دخلتها الجزائر منذ 09 فيفري 1992 ، حيث تم ذلك بأمر رئاسي في يوم 24 فيفري 2011 ،يشير بعض المحللين إلى أن هذه الإصلاحات السياسية راجعة لموجة التغيير في الشرق الأوسط، فقد عرفت الجزائر سلسلة من الإحتجاجات في بداية جانفي 2011 ، تعود لارتفاع الأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية مثل السكر و الزيت. حيث توفي خمسة أشخاص و جرح 800 آخرون في العاصمة و بعض المدن الجزائرية على غرار قسنطينة و وهران و منطقة القبائل. كما أنه و مع حادثة إنتحار التونسي" محمد بوعزيزي" حدثت حوادث إنتحار متفرقة، لكن السلطات الجزائرية لم تلجأ إلى العنف و قامت بخفض أسعار المواد الأساسية و تعديل وزاري مس بعض الوزارات، فالسلطة الجزائرية تملك الموارد و القدرات المالية مقارنة بالمغرب و تونس، فإذا نظرنا للحالة المالية و الإقتصادية للبلد فإنها تعتبر في وضع حسن[1]. أكد صندوق النقد الدولي على الإرتفاع المهم في نسبة النمو الإقتصادي في الجزائر الذي كان يقدر ب 2.4% سنة 2009 ثم إلى 4% سنة 2011.

[1]Abdelkader Bousselham, **Regards sur la diplomatie algérienne** , Algérie : CASBAH Editions, 2005,p. 27 .

تعد الجزائر سوق مهمة بالنسبة للمستثمرين الجانب، حيث تمثل ما يقارب 35مليون مستهلك، لكن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وضع قيود مهمة أمام الإستثمار الأجنبي و شروط مختلفة من بينها أن يكون للمستثمر شريك جزائري، و ذلك لتشجيع الإستثمار الداخلي و دعم الإنتاج و السلع الجزائرية و حمايتها من المنافسة، لكن التخوف من عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة المغرب العربي قد أثر هو أيضا على نسبة الإستثمار الأجنبي في الجزائر، التي انخفضت بما يقدر ب 2.3% سنة2010 .

دخلت الجزائر المخطط الخماسي الثالث(2014/2010) و الذي خصصت له ميزانية مالية كبيرة، فعلى سبيل المثال صرح الوزير الجزائري المكلف بالموارد المائية سابقا "عبد المالك سلال" بأن الجزائر قد خصصت ميزانية مقدرة ب 40 مليار دولار لتوفير المياه الصالحة للشرب و بناء السدود و مد أنابيب المياه و تحلية مياه البحر،حيث صرفت ما يقدر ب 25 مليار دولار، و تترقب صرف 15 مليار دولار خلال المخطط الخماسي الممتد ما بين(2014/2010)[1].

صرفت البلد مبالغ كبيرة من أجل البنى القاعدية(بناء الجسور المصانع الطرقات مشروع طريق شرق غرب تحلية مياه البحر، و بناء مئات الآلاف من المنازل، مع الوعد بما يقارب ثلاث ملايين منصب عمل)، لكن في نفس الوقت تشير الإحصائيات إلى أن ثلاث أرباع الشباب المتخرجين الذين لا تزيد أعمارهم عن 30 سنة يعانون من البطالة، كما شهدت سنة 2010 موجة من الإضرابات في قطاعات مختلفة مثل التعليم، الصحة و غيرها ،و لكن الجزائر أصبحت في تراجع مستمر في جميع الميادين خاصة الأوضاع الداخلية منها خصوصا بعد إنتخاب الرئيس الحالي للعهدة الرابعة في ظل معاناته الصحية و استغلال أصحاب المصالح هذا الوضع لنهب ثروات البلد ، فحسب المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالشفافية و الفساد فإن الجزائر تحتل المراتب الأولى من ناحية الفساد و البيروقراطية وخير دليل على ذلك الفضائح التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة من فضيحة الخليفة ، وفضيحة سونطراك 1و سونطراك ،2 و قضية شكيب خليل...الخ، كما

[1] مريم براهيمي ، مرجع سابق ،ص.29 .

تحتل الجزائر مراتبا متأخرة من ناحية توفير المناخ المناسب للإستثمار خاصة الأجنبي و هذا راجع إلى المنظومة القانونية التي لم تستطع جلب الإستثمار الأجنبي.

إلا أن الجزائر إستطاعت أمنيا أن تحمي حدودها وتتصدى إلى كل المحاولات لزعزعة الإستقرار الداخلي في ظل الظروف المحيطة بالبلد من كل الإتجاهات (الوضع في كل من مالي ،ليبيا ،و تونس)، و قد أظهرت ذلك إلى المجتمع الدولي من خلال تصدي الجيش الجزائري للاعتداء على محطة الغاز بتقنتورين و تعاملها مع الأزمة المالية .و تبقى احترافية الجيش الجزائري هي الشيء الإيجابي خلال حكم الرئيس الحالي و الذي يحفظ و يصون أمن البلاد.

2) ليبيا:

غيرت ليبيا في سياستها الخارجية ، فمنذ وصول العقيد "معمر القذافي" إلى الحكم في سنة 1969فتحولت من الأقطار العربية إلى الإفريقية. حيث حاول القائد الليبي اعتبار ليبيا مرتبطة أكثر بإفريقيا عن كونها مرتبطة بالعالم العربي، فقد كان الزعيم الليبي يزدري من مبادرات العمل العربي المشترك من خلل تصريحاته التي يستهزئ فيها ببعض القادة العرب، حيث بدا أن مركز الجذب للدبلوماسية الليبية هي إفريقيا، إذ إترتفعت نسبة الإستثمارات الليبية فيها، كما يلحظ أيضا الدعم الليبي فيما يتعلق بالتأثير الثقافي و الديني في القارة، من خلال بناء المساجد و المراكز الإسلامية في الصحراء الإفريقية [1].

تأثرت ليبيا بما حدث في تونس و مصر، فبدأت الاحتجاجات و المظاهرات في ليبيا في 15فيفري 2011 ضد الرئيس الليبي الراحل "معمر القذافي" في كل من مدينتي بنغازي والبيدا. نظم المعارضون أنفسهم و قاموا بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي، الذي تلقى الترحيب و الدعم الغربي على وجه الخصوص، حيث بدأت المواجهات بين الطرفين .

و في 17 مارس من نفس السنة قرر مجلس الأمن وجوب اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضد جيش القذافي،و ذلك بالقيام بهجمات جوية،في 19 مارس حدثت عملية

[1] مريم براهيمي ، المرجع السابق ، ص.32 .

عسكرية دولية بمبادرة من طرف فرنسا و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية على طرابلس.

قبيل توتر الوضع الليبي كانت ليبيا تلعب دورا مهما للتقريب من وجهات النظر بين القارتين الإفريقية و الأوروبية فيما يخص الهجرة غير الشرعية , فقد دعت ليبيا الدول الأوروبية لتزويد دول الضفة الجنوبية بالمعدات اللازمة لمراقبة الحدود ، فقد عقدت بالعاصمة الليبية طرابلس في نوفمبر 2010 القمة الثالثة أورو إفريقية قدم الاتحاد الأوروبي ما قيمته خمسة ملايير أورو ، و ذلك لمحاولة تقليص إيقاف تدفق الأفارقة إلى أوروبا من خلال ليبيا و تونس و المغرب و الجزائر[1]، حيث تعتبر هذه الدول مناطق عبور للأفارقة الهاربين من دولهم نتيجة الأوضاع المتردية في دولهم كالفقر و الحروب الأهلية و انتشار الأمراض الخطيرة .

بعد سقوط النظام في ليبيا انتشرت الفوضى وعم اللا أمن في ليبيا و أصبحت ليبيا تصنف ضمن خانة الدول الفاشلة و هذا لغياب التام لمؤسسات الدولة ،فاصبحت ليبيا مرتعا للمنظمات المتطرفة التي تهدد دول الجوار و النظام العالمي ككل ، من خلال العمليات الإرهابية التي تنفذها هذه المنظمات الإرهابية كتنظيم داعش و تنظيم القاعدة الإسلامية بالمغرب العربي و تنظيمات أخرى.

3)المغرب الأقصى:

بعد سلسلة الهجمات الإنتحارية التي ضربت الدار البيضاء في 16 ماي 2003 ، ضرب الإرهاب المغرب القصى مرة أخرى في 28 أفريل 2011 في القلب السياحي لمدينة مراكش منطقة جامع الفنا ، من خلال تفجير قنبلة ذات تحكم عن بعد في إحدى المقاهي

إذ قتل 16 شخصا من بينهم 13 سائحا أجنبيا، تبنى تنظيم القاعدة الهجوم، و أعلنت السلطات المغربية وقتها عن بدئها بتحقيق عام و شامل حول الحادثة، لكن طالبت المعارضة أن لا تكون مكافحة الإرهاب عذرا لتجميد الإصلاحات الديمقراطية التي بدأ بها النظام.

[1] Yahia H. Zoubir, Haizam Amirah Fernandez ,op.cit ,p.255.

تأثرت المملكة المغربية بدورها بالإحتجاجات الشعبية للعديد من الدول في الشرق الأوسط، التي سقطت بسببها أنظمة بعض الدول العربية على غرار تونس و ليبيا و مصر و اليمن، في 09 مارس 2011 و في خطاب له أمام الشعب المغربي أعلن الملك المغربي "محمد السادس" على أنه يرحب بمطالب شعبه الاقتصادية و السياسية، مبرزا أهم المحاور التي تنطلق منها التعديلات، و على رأسها تقوية دور رئيس الوزراء، إحترام الحقوق والحريات الفردية، إستقلالية القضاء،و كذا الإعتراف بحقوق الأمازيغ في المغرب مبينا أن الإصلاحات الدستورية و الديمقراطية مهمة، و يجب القيام بها للنهوض بالبلد و الحفاظ على استقراره.

بالنسبة للسلطة التنفيذية في المملكة المغربية دستوريا يقودها رئيس الحكومة، والذي يتم تعيينه من طرف الحزب الفائز بالأغلبية في الغرفة الأولى للبرلمان، و من خلاله تم تقيد السلطة بالنسبة للطبقة الحاكمة،تم تعيين لجنة لمراجعة الدستور برئاسة" عبد اللطيف منوني" ، و رفع مستوى التنسيق بين كل من الملك و الحكومة و البرلمان[1].

في سنة2010 ظهر التوتر على العلاقات المغربية الإسبانية حيث تراجع مستوى العلاقات الدبلوماسية بسبب قضيتي مليلة و الصحراء الغربية . يحاول المغرب الأقصى تقوية وجوده في إفريقيا على الأقل منطقة الساحل و البحر الأبيض المتوسط، لكن من الواضح أن المغرب الأقصى يهتم أكثر بتقوية وجوده في حوض البحر الأبيض المتوسط عن القارة الإفريقية.ففي سنة 1987 أعلن الملك المغربي الراحل "الحسن الثاني "على أن التقارب مع الجماعة الأوروبية هو ناتج عن ضعف مستوى المصالح المشتركة التي تجمع دول منطقة المغرب العربي، و في سنة 1993 صرح وزير الخارجية المغربي "عبد اللطيف فيلالي" على أن المغرب قد دخل في علاقة خاصة و مهمة مع الاتحاد الأوروبي؛ ذلك لكون المغرب الأقصى اقرب الدول الإفريقية لأوروبا من النواحي الاقتصادية الدبلوماسية و حتى السياسات الداخلية .[2]

[1] مريم براهيمي، المرجع السابق ،ص ص .(33 .35).
[2] مريم براهيمي، المرجع السابق ،ص.35.

4) تونس:

يرى بعض المحللين أنه مع قدوم الرئيس التونسي السابق "زين العابدين بن علي" زاد من صلاحيات الرئيس أكثر من ما قام به الرئيس الذي سبقه" بورقيبة." حيث أصبح هو المقرر الوحيد و الأساسي، ممسكا بكل السلطات و الصلاحيات. لكن من الناحية الإقتصادية ظهر اهتمامه بالإنفتاح الإقتصادي و جذب الإستثمار الأجنبي بشكل مهم حيث شجع بن علي على الإستثمار و خلال 21 سنة خطت تونس خطوات مهمة على المستوى الإقتصادي، و في سنة 2010 كانت نسبة النمو الاقتصادي تقدر ب 3.8% ، و قدر الناتج الداخلي ب 43.9 مليار دولار، غير أن البلد كانت تعاني من الفساد الإقتصادي و عدم التوازن في التوزيع، فعلى سبيل المثال تملك جماعات مقربة من السلطة ما نسبته 40 % من الإقتصاد التونسي. أما فيما يتعلق ببرامج التنمية فقد تم تهميش المناطق الداخلية و الجنوبية.

و مع سنة 2010 ظهرت بوضوح عيوب الاقتصاد التونسي من بطالة و فساد و غياب العدالة في التوزيع و تنفيذ برامج التنمية، فعلى سبيل المثال وصلت البطالة بين حاملي الشهادات ما يقارب 30 % .

فيرى بعض المحللين أن موجة الاحتجاجات الشعبية في تونس التي أطلق عليها اسم الثورة، و التي بدأت في 14 جانفي 2010 ، قد انطلقت من أسس اقتصادية، حيث يمثل الشباب فيها نسبة كبيرة 40% من التونسيين يعتبرون تحت سن 25 سنة. و يواجهون البطالة و مستقبل غير معروف، في ظل الفساد السياسي و الوعود التي قدمها نظام زين العابدين بن علي، و التي لم يبدأ بتنفيذها، مما جعل التونسيين يعتبرونها وعودا شكلية لتهدئتهم [1].

[1] مريم براهيمي ،المرجع السابق ،ص ص.(38.37).

إنطلقت الإحتجاجات في البداية من مدينة " قفصة" لأسباب إقتصادية(الفساد و البطالة) لتنتقل إلى المطالبة بالحريات السياسية، إستخدم الشباب التونسي الانترنت لنشر انشغالاتهم و احتجاجاتهم، منطلقين من شبكات التواصل الاجتماعية ، و كذا الاعلام العالمي توسعت الاحتجاجات لتصل إلى" سفاقص" ،ثم لتعم" تونس" بالكامل ،في نهاية ديسمبر 2010 نظم الاتحاد العام للشغل التونسي لحركة إحتجاجات ، وصل عدد وفيات فيها إلى ما يقارب 243 مواطن تونسي . فصرح على إثر ذلك الرئيس التونسي السابق "زين العابدين"، بأنه سيتخذ إجراءات إصلاحية، و سيوفر مناصب العمل، لكن كان الوقت قد تأخر، حيث ظهر من خلالها ضعف النظام، و في 14 جانفي 2011 تجمع أكثر من 40000 مواطن في العاصمة تونس يصرخون :إرحل ! ضد النظام ،فغادر الرئيس التونسي البلاد متجها نحو السعودية لتقع "تونس" في الفوضى السياسية و الإقتصادية تخللتها إضرابات عمالية شلت البلاد حيث خسرت تونس ما يقارب 8 مليار دولارفي ظل هذه الفوضى.

و لكن تونس استطاعت أن تصل إلى بر الاستقرار على غرار الدول العربية التي شهدت حراكا شعبيا ، فقد استطاعت تونس تنظيم انتخابات برلمانية و رئاسية و لأول مرة في تاريخ تونس نزيهة و شفافة فاز من خلالها الرئيس الحالي للبلاد "باجي قايد السيبسي"بعد فترة انتقالية تولت فيها حركة النهضة زمام أمورها بقيادة "منصف المرزوقي" بعد فوز حزبه بالأغلبية البرلمانية لتكون تونس التجربة المثالية للديمقراطية بالنسبة للدول العربية يمكن الإقتداء بها.

5)موريتانيا:

شهدت موريتانيا في 19 أفريل 2006 إنتهاء المرحلة الإنتقالية التي دخلها البلد منذ انقلاب 03 أوت 2005 ، و الذي قام به مدير الأمن الوطني العقيد" أعلي بن محمد ولد فال"، و الذي أصبح رئيس المجلس العسكري الحاكم، شاركه في الانقلاب قائد الحرس

الرئاسي" محمد ولد عبد العزيز"، حيث أعلن الانقلابيون حينها أن هدفهم هو الإطاحة بالنظام التسلطي للرئيس المخلوع "معاوية ولد سيد احمد الطايع "قام المجلس العسكري الموريتاني بعدة تعديلات على الدستور سنة 2006 ، و ذلك لتقليص السلطات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في مواجهة السلطة التنفيذية و التشريعية،حيث أصبحت مدة الرئاسة خمس سنوات عوضا عن ستة سنوات، و يحق للرئيس إعادة انتخابه لعهدة واحدة فقط حسب ما جاءت به المادة 28 ، فقد كانت العهدة مفتوحة بدون حد أقصى [1].

منذ جويلية 2009 و الوضع السياسي في موريتانيا هادئ، مع فوز "محمد ولد عبد العزيز "في الدور الأول في الإنتخابات الرئاسية، و هو جنرال قديم في الجيش الموريتاني، أصبح رئيسا للبلد مع الانقلاب الذي حصل في 16 أوت 2008 ضد أول رئيس مدني منتخب بشكل ديمقراطي" سيدي ولد الشيخ عبد الله". هذا الانقلاب وضع البلد في أزمة مؤسسات استمرت سنة كاملة. في جوان 2009 تم الاتفاق في داكار(عاصمة السنغال) على إجراء انتخابات،و أكد عبد العزيز انه سيسمح بالرقابة الدولية على هذه الانتخابات، و خلال هذه الفترة بدا الضغط على الرئيس الموريتاني من طرف القوى الدولية للمشاركة في مكافحة الإرهاب في منطقة الصحراء و الساحل.

تعود سلسلة الانقلابات التي سقط مع بدايتها نظام معاوية ولد الطايع لعدة أسباب أهمها:

الأسباب السياسية: التي ترتكز في الأساس على حالة الإحتقان السياسي التي تعم البلد نتيجة لممارسات نظام معاوية التي وصفت بالشمولية و التسلطية، أما بالنسبة للإصلاحات السياسية التي قام بها سنة 1991 ، فقد وصفت بالشكلية فقد تم حضر بعض الأحزاب المعارضة كما تم قم المعارضة بشدة خلال فترة حكمه كحزب "اتحاد القوى الديمقراطية" , بالإضافة إلى اعتقال قيادات سياسية مثل ما حدث مع رئيس الجبهة

[1] التطور الديمقراطي في موريتانيا، **"التقرير الاستراتيجي العربي 2007 "**،مصر : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،2006 ، ص.337 .

الشعبية الدكتور" الشيبة ولد الشيخ ماء العينين"، أما بالنسبة لحرية الصحافة و الاعلام فقد كان هذا القطاع يتعرض لرقابة صارمة، و على سبيل المثال فانه قبيل انقلاب 2003 قام النظام بحضر تداول صحيفة الراية الموريتانية ذات الانتشار الواسع بتهمة التخريب.

الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية: و التي يعتبرها المحللون من أهم السباب التي ساهمت في الإطاحة بالنظام الموريتاني السابق، و ذلك بالشارة إلى أن الوضع الاقتصادي قد تدهور بشكل كبير خلال فترة حكم الرئيس السابق معاوية ولد الطايع. أصبحت موريتانيا تصنف من بين الدول الأكثر فقرا انطلقا من تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث وصلت نسبة البطالة حينها إلى% 70 ، إضافة إلى التضخم و ارتفاع الأسعار ، كذا وجود طبقية اجتماعية واضحة مست حتى المؤسسة العسكرية، إذ يحصل أعضاء اللجنة العسكرية للخلاص الوطني التي حكمت البلد منذ الإطاحة بالرئيس" مختار ولد دادة"عام 1978 ، على نسبة كبيرة من مخصصات الجيش في حين يبلغ اجر الجندي العادي 40دولار شهريا، و قد دفعت حالة تهميش فئة الأسود الأفارقة (الحراطين(إلى القيام بمحاولة انقلاب في سنة 1989 ،و هو ما دفع بنظام معاوية إلى القيام بإبادة عرقية لهم في سنة 1991[1].

عوامل خارجية: بالنسبة لدول الجوار فإنها قد شهدت انتقال سلميا للسلطة، و وصول المعارضة للحكم، مثل السنغال و مالي، كما تمكنت المعارضة في المغرب من تشكيل الحكومة، و تغيرت السلطة في الجزائر عدة مرات، مما نمى من رغبة الشعب الموريتاني في التغيير، إضافة إلى أن النظام لم تكن له علاقات حسنة مع دول الجوار,الخلاف مع المغرب حول قضية الصحراء الغربية، الخلاف مع السنغال حول مياه نهر السنغال انسحاب موريتانيا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ايكواس سنة 2000 و قرار التطبيع مع إسرائيل الذي وتر العلاقات العربية الموريتانية سنة 1999 ,كما شهدت علاقة النظام الموريتاني مع فرنسا توترا ملحوظا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001و ذلك

[1] التطور الديمقراطي في موريتانيا ،المرجع السابق،ص. 337 .

حين اعتبرت واشنطن ولد الطايع حليفها الأول في الحرب على الإرهاب في غرب إفريقيا، و وصل هذا التوتر ذروته في فيفري 2005 ، حين اختارت الولايات المتحدة الأمريكية الأراضي الموريتانية للقيام بتدريبات الرد السريع للحلف الأطلسي [1]، إذ اعترضت فرنسا على ذلك و رفض الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك زيارة الرئيس الموريتاني . لباريس في مارس 2005 ، و هو ما يفسر عدم إدانة فرنسا للانقلاب بالنسبة للوضع الأمني في موريتانيا فمنذ سنة 2007 بدا تنظيم القاعدة يهاجم المصالح الأجنبية في البلد، حيث قام انتحاري بعملية تفجير أمام السفارة الفرنسية، و في منتصف نوفمبر من نفس السنة قام تنظيم القاعدة في بلد المغرب باختطاف رعايا أسبان تم تحريرهم في أوت 2010.

إن نسبة مهمة من المحاربين المنظمين لتنظيم القاعدة في بلد المغرب هم موريتانيون، و عليه دخلت موريتانيا في تعاون عسكري مع فرنسا، خاصة في مجال المعلومات، و تم تكثيف الرقابة على الحدود. في جويلية 2010 قدمت فرنسا الدعم للجيش الموريتاني لحماية حدودها خاصة المتاخمة لمالي , وقد تمكنت موريتانيا من إحباط محاولة الهجوم على إحدى الثكنات نتيجة لعمل استخباراتي فرنسي سنة 2010.

بالنسبة لموريتانيا تعتبر 2010سنة إعادة البناء، حيث بلغ النمو الاقتصادي 4.7% يمثل قطاع المعادن نسبة% 35 من الناتج الداخلي الخام، و أصبح الرئيس الموريتاني يدعى برئيس الفقراء، وضعت الأمم المتحدة موريتانيا في المرتبة 136 انطلاقا من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث كانت في المرتبة 154 سنة 2009 ، لكن مازال الوضع الاقتصادي و الاجتماعي متردي في موريتانيا، حيث أن مواطن من اثنين يمكنه توفير حاجاته الضرورية،حيث أن طلبات العمل كل سنة تزيد عن30000 طلب في حين لم تستطع الدولة توفير أكثر من 16000 منصب عمل.

[1] التطور الديمقراطي في موريتانيا ،المرجع السابق، ص. 341 .

المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية والتجارية للمنطقة.

شهدت دول المغرب العربي الخمس نموا إقتصاديا مهما و زيادة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالكثير من المناطق في العالم مثل جنوب و شرق آسيا، يشير البنك العالمي إلى ما يقارب 16 مليون منصب عمل سيتوفر في المنطقة في الفترة ما بين 2000 إلى 2020 ، لكن إشكالية البطالة لا تزال ذات مستوى مهم بين شباب في المنطقة.

و يزخر المغرب العربي بمقومات طبيعية و طاقوية وبشرية مهمة ،بحيث يتوفر على:

4.58 % من احتياطي النفط العالمي ،و 7.34 % من الاحتياطي العربي ، أي ما يقدر بـ 50 خمسين مليار برميل ، كما يملك المغرب العربي ما يقدر ب 600 مليارمتر مكعب من الغاز الطبيعي أي ما يعادل 3.93 % من الاحتياطي العالمي ، و 17.58 % من الاحتياطي العربي .

44مليون طن من الفوسفات، حيث تمثل ما نسبته 34% من الاحتياطي العالمي.

134مليون طن من الفحم، مشكلة ما نسبته 10% من الاحتياطي العالمي.

210مليون طن من الكوبالت، أي ما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي.

45مليون طن من الزنك بنسبة 2% من الاحتياطي العالمي[1].

من خلال هذه الإحصائيات يبدو التنوع الكبير في الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها دول المنطقة، و التي تعتبر مهمة في معادلة التنمية و تقوية اقتصادياتها. تشهد هذه الدول زيادات معتبرة في نسبة النمو الاقتصادي بشكل متفاوت، لكنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية ، كما تأثر إقتصاديات بعض الدول بالثورات العربية (الربيع العربي) مثل تونس و ليبيا [2]،و الجدول التالي يوضح ذلك:

[1] مريم زكري،**البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية** ،مذكرة ماجيستار ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011/2010 ، ص. 25 .

[2] تقرير صندوق النقد الدولي ،**آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2013 الآمال و الواقع و المخاطر**،2013 ، ص .ص.(61 .62).

الجدول 02:

يبين نسب النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة (الوحدة %)

	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	موريتانيا
2007	3	7.5	2.7	2.3	1
2008	2.4	2.3	5.2	4.5	3.5
2009	2.4	-2.3	4.9	3.1	-1.2
2010	3.3	4.2	3.2	3.7	4.7
2011	3.6	_	3.9	1.3	5.2
2012	2.5	_	3	3.6	_
2013	3.3	_	4.5	4	_

المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي 2013

من خلال الجدول نلاحظ تذبذبا واضحا في النمو الإقتصادي لبلدان المغرب العربي خصوصا ليبيا و موريتانيا خلال السنوات الأخيرة، في حين انخفض النمو الإقتصادي بشكل ملحوظ في تونس خلال السنوات 2009 و 2010 و 2011 ، أما بالنسبة للمملكة المغربية فارتفع معدل النمو و انخفض بنسبة متوسطة في حين انخفض بالنسبة للجزائر بشكل بسيط ليستقر في سنتي 2008 و 2009ثم ليرتفع بشكل معتبر سنة 2010 و 2011 لينخفض مرتا ثانية سنة 2012 ثم يعاود الارتفاع من جديد سنة 2013.

إن هذا التذبذب في نمو إقتصاديات دول المغرب العربي يرجع إلى غياب سياسات إقتصادية واضحة ، فنجد مثلا الجزائر تعتمد على البترول و الغاز الطبيعي أي أن

إقتصادها ريعي بامتياز، فالتذبذب في النمو يرجع بالدرجة الأولى إلى أسعار النفط ، حالها حال الإقتصاد الليبي، أما تونس فتعتمد و بشكل كبير على السياحة و التراجع في النمو يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية بعد الثورة التونسية ،أما المغرب فيعتمد على الزراعة بشكل كبير و التراجع في النمو يعود إلى التقلب المناخي و الإحتباس الحراري(مشاكل بيئية) من جهة و من جهة ثانية إلى انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية في الأسواق العالمية[1].

بالإضافة إلى الموارد الطاقوية التي يزخر بها المغرب العربي ،فالمغرب العربي أيضا يملك مؤهلات فلاحية و زراعية تمكنه من أن يكون قطبا فلاحيا بامتياز ، ويستغني عن إستيراد المواد الزراعية .

أما بالنسبة للإستثمار الأجنبي في المنطقة المغاربية، فتختلف من بلد إلى آخر ، فنجد مثلا في الجزائر و ليبيا أن مجمل الإستثمارات الأجنبية تتركز و بشكل كبير في مجال المحروقات ، هذا راجع إلى طبيعة الإقتصاد في هذا البلدين الذين يعتمدان على الإقتصاد الريعي ،أما المغرب و تونس فيتركز الإستثمار الأجنبي في قطاعات أخرى كالسياحة و الصناعة ، و هذا لعدم امتلاك هذين البلدين لمقومات طبيعية كالبترول و الغاز الطبيعي.

أما موريتانيا فيكمن تراجع الإستثمار الأجنبي فيها هذا لغياب بيئة مناسبة تساعد على الإستثمار ، بسبب عدم الإستقرار السياسي لكثرة الإنقلابات بهذا البلد.

و المنحى التالي يبين تفاوت نسب الاستثمار بها على قلتها ، هذا لأن المغرب العربي يملك مقومات هائلة تشجع على الاستثمار به:

[1] تقرير صندوق النقد الدولي ،المرجع السابق ، ص.62 .

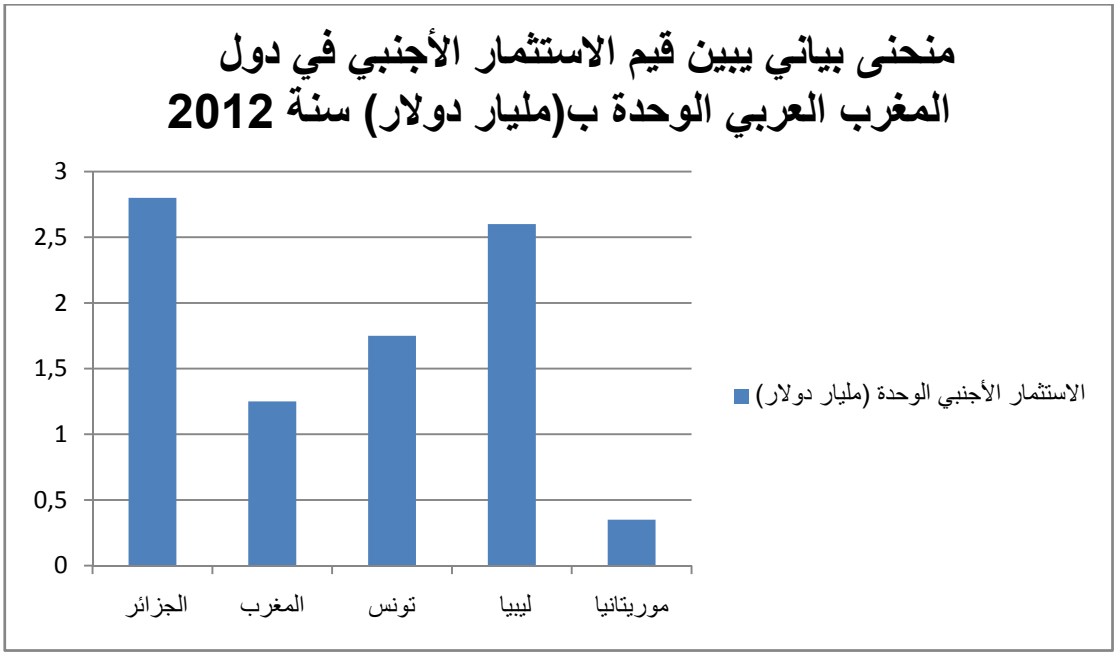

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات[1] .

من خلال هذا المنحنى البياني نلاحظ تباين في نسب الإستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي ،إلا أنه يبقى ضعيفا بالمقارنة مع ما يملكه المغرب العربي من مقومات طبيعية و بشرية و اقتصادية ،و يرجع هذا النقص في الإستثمار الأجنبي إلى غياب سياسات إقتصادية واضحة لدى هذه الدول من جهة ،و عدم توفير المناخ المناسب لجلب الإستثمار المحلي أو الأجنبي من جهة أخرى ، و يرجع ذلك إلى عدم الإستقرار السياسي و عدم وجود أنظمة سياسية ذات كفاءة تلبي تطلعات الشعوب إقتصاديا و سياسيا وإجتماعيا ، أي ضعف الأداء السياسي لهذه الأنظمة الحاكمة ، فمثلا قانون الإستثمار في الجزائر لا يشجع على جلب الإستثمار الأجنبي على غرار الدول العربية الأخرى كدول الخليج العربي (قاعدة 51 % مقابل 49 % للمستثمر الأجنبي)فهذه القاعدة لا ترضي المستثمرين الأجانب . ضف إلى ذلك البيروقراطية و الفساد الإداري و الرشوة

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،**الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة**، العدد الفصلي الثاني ،ابريل 2014 ،ص.14 .

و المحسوبية ، كما أن الظروف الأمنية التي مرت بها معظم دول المغرب العربي لم تشجع على جلب الاستثمار الأجنبي .

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية.

تواجه المنطقة المغاربية في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة وتجارة و جمع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و إنتشارالفقر الأمراض المختلفة ،المخدرات،إضافة إلى المخلفات الإستعمارية...الخ [1].و هذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي الواحد ، أعادت النظر في مبادئ و مفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية ، و العقيدة الأمنية المشتركة ، والتعاون و الإعتماد المتبادل أمنيا.

في هذا المبحث سوف نستعرض بالتفصيل أهم الأخطار التي تهدد أمن المغرب العربي والتي تؤثر على الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية في المنطقة والتي تكبح المشاريع التنموية فيها.

المطلب الأول: الأصوليات الإسلامية وظاهرة الإرهاب.

أصبح من المألوف تداول مصطلح "الارهاب"عبر وسائل الاعلام بشتى أنواعها و كذا في التصريحات الرسمية للسياسين و إنعقاد المؤتمرات الدولية والاقليمية بخصوصه كما لاتخلو قناة فضائية أو يومية إعلامية من التعرض لعمل إرهابي أو جماعة إرهابية في نقطة من العالم أو حتى مناطق عدة في آن واحد .

فأضحت ظاهرة الإرهاب من أخطر الأحداث السلبية التي تشد إهتمام العالم فلم يعد أي مجتمع بمنأى عنها خاصة في الآونة الأخيرة أخذت هذه الظاهرة في تطور

[1] فاطمة بيرم،**أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة** ، مذكرة ماجيستر ،جامعة الحاج لخضر باتنة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2010/2009 ،ص. 149.

مستمر و اتخذت أشكالا وصورا جديدة تشكل تهديدا حقيقيا لإ ستقرار المجتمع الدولي و مؤسساسته و هياكله الإقتصادية الإجتماعية و الثقافية .

فظاهرة الإرهاب تعتبر أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي ، الذي انتشر بصفة خاصة ومثيرة للتساؤل بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 ، حيث كانت إشارة انطلاق لتغيير مفهوم الأمن الدولي ، من المفهوم التقليدي إلى مفهوم جديد لم تتحدد معالمه بدقة إلى يومنا هذا ، كما لم يحصل هذا المفهوم على اتفاق نهائي بين كل دول العالم بعد ، ذلك أنه يتأرجح بين الإيديولوجيات والمصالح وأيضا خضوعه لتكييفات مصلحيه غير ثابتة ، لذا فإن مفهوم الإرهاب خضع لنفس التذبذب في تحديد المعنى الدقيق له ، فالمقاومة المشروعة للشعوب المضطهدة في العديد من مناطق العالم ، كفلسطين والعراق لا يمكن اعتبارها إرهابا بالرغم من تصنيفها كذلك من طرف أمريكا وحلفائها.

وقد عرفت الموسوعة السياسية الإرهاب على أنه :"إستخدام العنف – غير القانوني– أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والإلتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية"[1].

كما عرفه كل من "مارتن غريفيش"و " مارتن اوكلاهان"في كتابهما "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية "على أنه: "هو استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبؤ به، أو تهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها، يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي

[1] ادريس لكريني ،**مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية و وقائع المقاربات الانفرادية** ،" **مجلة المستقبل العربي** "،العدد 281 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، جويلية 2002 ، ص.38 .

الشركات المتعددة الجنسيات، يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة "[1].

كما يعرف الإرهاب في القاموس الصغير على أنه:" مجموعة أعمال عنيفة، اغتيالات تفجيرات، إحتجاز رهائن..الخ تقترفها منظمة من أجل خلق جو من اللاأمن ، لممارسة ابتزاز حكومة حتى تشبع عامل الحقد لديها إزاء مجتمع، وطن، أو نظام "[2].

وتأسيسا على ما سبق يمكن تعريف الإرهاب كالتالي:"الإرهاب هو استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد، جماعة، دولة أخرى مستخدما في ذلك أساليب متنوعة كخطف الطائرات، احتجاز رهائن، التفجيرات، الاغتيالات... ، ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافا إلى جهة معينة ".

وقد اتفقت كل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية كالاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للمجتمع الدولي ويجب محاربته.

ويحتضن المغرب العربي عمل العديد من الجماعات المتشددة ، ففي الجزائر هناك الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي ركزت على البعد الخارجي بعدما كانت تركز على الأهداف المحلية فقط ، حيث تعتبر اليوم جزء من تنظيم القاعدة بعد تأييدها لأسامة بن لادن. أما في المغرب الأقصى فقد حوكم أكثر من ألف شخص من المطلوبين في تهم تتعلق بالإرهاب خاصة بعد هجمات الدار البيضاء في عام 2003 ، تلك الهجمات التي كشفت عن وجود جماعتين هما : الجماعة السلفية الجهادية ، الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية، لذلك أصبحت تطلق تسمية " تنظيم القاعدة في المغرب العربي " ، هذا بالإضافة إلى محاذاة المغرب العربي لمنطقة الساحل الإفريقي ، والتي تعتبر من أخطر

[1] مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2002، ص.41 .
[2] فاطمة بيرم ،المرجع السابق ، ص . 150.

معاقل الجماعات الإرهابية في العالم ، مما جعل منطقة المغرب تصنف كمنظمة خلفية لأنصار السلفية.

لذلك يعد الإرهاب من الهواجس والمخاوف الأولى للنظام الدولي ، هذا الأخير الذي لم يكن يتعامل مع ظاهرة الإرهاب بجدية كبيرة في فترة التسعينات أثناء تفاقم المشكلة الجزائرية ، كما أنه لعب دورا كبيرا وهاما في توسيع دائرة الإرهاب ، حيث تدخلت في بعض الأحيان بعض الدول ولو بشكل بسيط في سياسة هذه الدول ، وأرادت تقرير مصيرها والتحكم في سياستها الخارجية ، وأيضا تهريب الأسلحة عن طريق أراضيها كما حدث في سنة 1997 عندما ألقي القبض على جماعة إرهابية تريد إدخال السلاح للجزائر عبر الأراضي البلجيكية .كما كانت محتضنتا لشبكات الدعم و الاسناد للجماعات الإرهابية التي كانت تنشط في المغرب العربي عامة و الجزائر خاصة[1].

ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وضعت الإرهاب في صميم استراتيجياتها الأمنية ، حيث اعتبرت أنه في أي وقت يمكن أن تتعرض لضربات مفاجئة من تنظيم القاعدة في المغرب العربي ، خاصة بعد التفجيرات التي تعرضت لها اسبانيا في 11 مارس 2004 ، فبعد أن كان الإرهاب داخليا ، صرحت الجماعات السلفية تأييدها لأسامة بن لادن ، وظهور ما سمي بتنظيم القاعدة في منطقة المغرب العربي.

أهم القادة الإرهابيين في منطقة المغرب العربي و المنتمون إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي :

- **جمال زيتوني**: تحمل مسؤولية قيادة الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية قبل أن يقتل.
- **عنتر زوابري**: انتقلت إليه القيادة بعد مقتل جمال زيتوني.
- **أبو مصعب عبد المجيد**: تم انتخابه أميرا على الجماعة الإسلامية المسلحة وقتل في 1 جوان 1999.

[1] فطيمة بيرم،المرجع السابق ،ص. 153 .

- **حسن حطاب شهر أبو حمزة**: مؤسس الجماعة السلفية للدعوة والقتال وهو من مواليد 14 جانفي 1967 استقال بتاريخ 18 جوان 2003 .
- **نبيل صحراوي (أبو إبراهيم مصطفى)**: من مواليد 25 سبتمبر 1966 انتخب أميرا على الجماعة السلفية للدعوة والقتال في 2003 .
- **مالك دوركدال "أبو مصعب عبد الودود "**: قائد الجماعة السلفية للدعوة والقتال وحد الجماعات المسلحة الجزائرية 2004 وخلف دينامكية التقارب مع تنظيم القاعدة.
- **مختار بلمختار** :منفد أول عملية إرهابية داخل الأراضي الموريتانية 2005.
- **أحمد زيرابيب (أبو البراء أحمد)**: كان رئيسا للجنة الشرعية التابعة للجماعة السلفية للدعوة والقتال وهو من مواليد 1963 وقتل في 17 جانفي 2007.
- **سمير مصعب** : تعتبره المخابرات الجزائرية الرجل الثاني في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي قتل في أفريل 2007.
- **عبد الكريم المدجتي**: مؤسس تنظيم الجماعة الإسلامية المقاتلة في المغرب كان وراء عملية القطارات بمدريد 2004.
- **سعيد حسيني مصطفى صيطاوي**: القائد العسكري للجماعة الإسلامية المقاتلة في المغرب واعتقل في 2007 [1]
- **محمد عبد الوهاب رفيقي (أبو حمزة)**: أحد قائدي الجماعة الدينية في المغرب المعروفة في المغرب تحت إسم أهل السنة والجماعة وهو معتقل.
- **محمد بن محمد الفزاري (أبو مريم)**:قيادي تنظيم أهل السنة والجماعة معتقل.
- **نزار نوار**: 24 عاما المسؤول عن عملية بيعة الغربية بجزيرة جربة في أفريل 2002.

[1] مسالي نسيمة، **التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي و استراتيجيات مواجهتها** ،مذكرة لنيل شهادة ليسانس ,كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010/2009 ، ص. 97 .

- **أبو عبد الله صديق** :كان أميرا للجماعة السلفية المقاتلة الليبية، قتل في 2004.[1]

إن هؤلاء القادة معظمهم مطلوبين من طرف الشرطة الدولية انتربول و صادر في حقهم مذكرات اعتقال ،هذا لأنهم قد قاموا بعمليات ضد رعايا أجانب أو سواح . وفيما يلي كرنولوجيا الأحداث العمليات الإرهابية تحت لواء تنظيم القاعدة منذ 2002 :

- أفريل 2002: الاعتداء الذي استهدف بيعة اليهود الواقعة بجريدة جربة بتونس.
- 16 ماي 2003 :الهجوم الانتحاري التي تعرضت لها عدة قطارات بعاصمة إسبانيا مدريد، التي كشفت التحقيقات عن تورط عدد من الشبان من أصول مغاربية.
- 9 ديسمبر 2006: هجوم مسلح على شركة أمريكية بالقرب من العاصمة الجزائرية 23 ديسمبر 2006 الأمن التونسي يكشف خلية نائمة بضاحية حمام الأنف وحصول اشتباك مسلح مع عناصر منها.
- 3 جانفي 2007 :مواجهات مسلحة مع عناصر من نفس المجموعة بمدينة سليمان القريبة من العاصمة التونسية وقوات الأمن والجيش تتمكن منقتل عدد منهم.
- 24 جانفي 2007: الإعلان رسميا عن تبني تسمية القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.
- 13 فيفري 2007: سيارة ملغمة تتفجر بمنطقة القبائل الجزائرية.
- 11 مارس 2007: عملية انتحارية بمقهى انترنت بالدار البيضاء.
- 10 أفريل 2007: عملية انتحارية بالدار البيضاء.
- 11 أفريل 2007: عمليات انتحارية متتالية بالعاصمة الجزائرية تتبعها سلسلة من الهجمات بالمتفجرات في عدد من مدن الجزائر.
- 14 أفريل 2007: عمليات انتحارية بالدار البيضاء[2].

[1] مسالي نسيمة ، المرجع السابق ، ص.99 .
[2] نسيمة مسالي، نفس المرجع ،ص. 100 .

- إن تنظيم القاعدة أصبح يهدد أمن و سلم العالم ككل و ليس فقط منطقة المغرب العربي لذا كان لابد من تضافر الجهود من أجل القضاء عليه ، و قد أصبح هذا التنظيم محل اهتمام المجتمع الدولي بعد أن اصبح يهددهم في بلدانهم ،خصوصا بعد أحداث **11 سبتمبر 2001**
- 9 ديسمبر 2006: هجوم مسلح على شركة أمريكية بالقرب من العاصمة الجزائرية
- 23 ديسمبر 2006 الأمن التونسي يكشف خلية نائمة بضاحية حمام الأنف وحصول إشتباك مسلح مع عناصر منها.
- 3 جانفي 2007 :مواجهات مسلحة مع عناصر من نفس المجموعة بمدينة سليمان القريبة من العاصمة التونسية وقوات الأمن والجيش تتمكن منقتل عدد منهم[1].
- 24 جانفي 2007: الإعلان رسميا عن تبني تسمية القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.
- 13 فيفري 2007: سيارة ملغمة تتفجر بمنطقة القبائل الجزائرية.
- 11 مارس 2007: عملية انتحارية بمقهى انترنت بالدار البيضاء.
- 10 أفريل 2007: عملية انتحارية بالدار البيضاء.
- 11 أفريل 2007: عمليات انتحارية متتالية بالعاصمة الجزائرية تتبعها سلسلة من الهجمات بالمتفجرات في عدد من مدن الجزائر.
- 14 أفريل 2007: عمليات انتحارية بالدار البيضاء. [2]

[1] المرجع نفسه ،ص100.
[2] المرجع نفسه ،ص100

الخريطة رقم 02 :

الخريطة تبين مناطق تواجد القاعدة عبر العالم

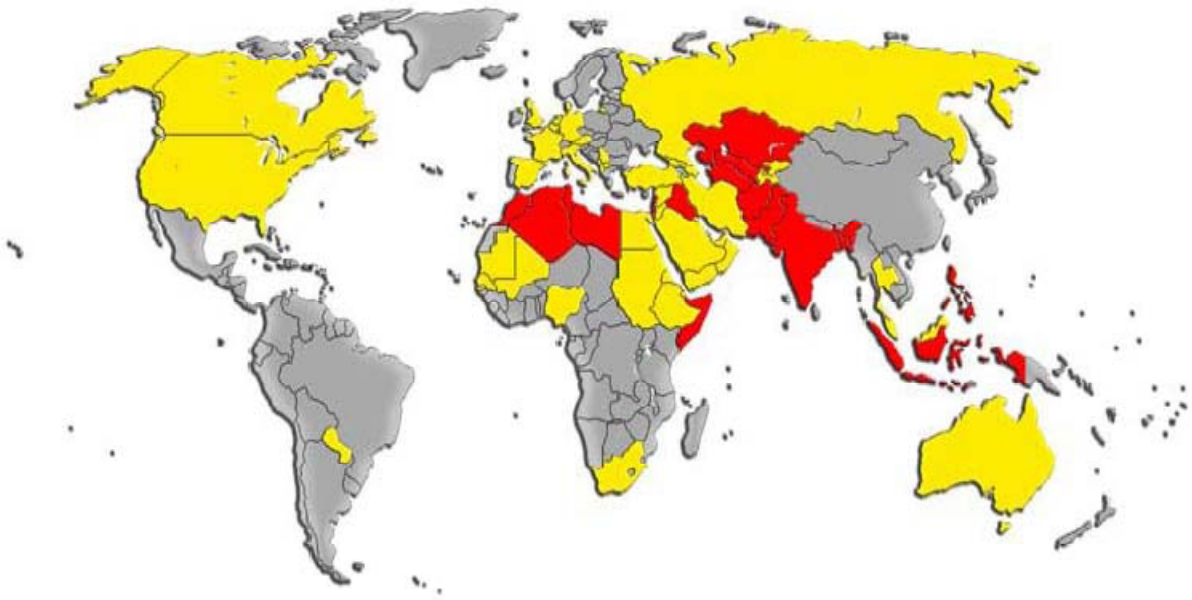

الأحمر: مناطق تواجد تنظيم القاعدة و الجماعات الإرهابية الداعمة له

الأصفر: مناطق تواجد الخلايا الإرهابية الداعمة لتنظيم القاعدة

المصدر : Bernard I. Finel, Holly Crystal Gell, " Are We Wining: Measuring Progress in the Struggle against Violent Jihadism". Report, (Washington: American SecurityProject,2007),in www.americansecurityproject.org ,p:13

من خلال هذه الخريطة نجد أن تنظيم القاعدة يتواجد في العديد من مناطق العالم،و هذا لعدة أسباب أهمها أن التنظيم أصبح يتمركز في المناطق النائية و التي فيها العديد من النزاعات و الصراعات أي الدول التي تشهد عدم استقرار ، على غرار باكستان و أفغانستان و العراق و سوريا و الساحل الإفريقي ، و المغرب العربي هو أحد أهم هذه المناطق هذا لتخومه مع الساحل الإفريقي و بالتالي قد أصبح منطقة للهروب عند تنفيذ عمليات في الساحل ، هذا لشساعة مساحته ، وصعوبة تضاريسه .

المطلب الثاني: الهجرة السرية(غير الشرعية).

تعرف الهجرة في علم الديموغرافيا بأنها : الإنتقال فرديا أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا.

كما أن الهجرة حسب العديد من الباحثين ظاهرة تاريخية ساهمت في اعمار الأرض وهي

تلعب دورا هاما في تلقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات ، مما يسمح بالتلاقح الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة، وتمثل الهجرة السرية أو غير الشرعية أحد الأبعاد السيئة لهذه الظاهرة ، والتي بدأت تخرج عن نطاقها لتقليدي كمحاولات معزولة وأصبحت تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة ، تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه[1].

وعلى هذا الأساس تعرف الهجرة السرية أو غير الشرعية ، بأنها :انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

أما المصطلح المتداول في منطقة المغرب العربي هو"الحرقة " ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.

[1] المرجع نفسه ، ص 151.

حيث ترى النظرية النيوكلاسيكية على أن الهجرة :"الهجرة تعد استثمار قادرا على إحداث فائض ايجابي يأتي من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في البلد الأصل ,و الدخل المتوقع أن يحصل عليه في البلد المضيف مع احتساب و طرح نفقات النقل و التنقل ."

إلا أن نظرية التبعية ترى بأن الهجرة شكل من أشكال من أشكال الاستغلال تقوم به دول المركز على حساب دول المحيط , و تكون النتيجة تعميق الفوارق في المستوى المعيشي و الأجور بين الأفراد في الدول المركز و بين أفراد دول المحيط [1].

ففي البداية كانت الهجرة تحدث من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمار وسرعان ما أخذت اتجاها معاكسا ، حيث لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى العمالة الموجودة في مستعمراتها ،خاصة خلال الحربين العالميتين الأولى و الثانية ، لذا نلاحظ التواجد المكثف للعمال المغاربة في فرنسا وبلجيكا وهولندا و إيطاليا ,ففي الخمسينات عرفت فرنسا لوحدها مجيء **220000** جزائري و **20000** مغربي و **5000** تونسي.فقد ساعدت الهجرة فرنسا على مواجهة حاجاتها من اليد العاملة ، خاصة الصناعات الثقيلة مثلا البناء والصناعة الإستخراجية ، وما يميز هذه العمالة قبولها بأداء الأعمال الصعبة وكذا الخطيرة الملوثة بأجور زهيدة[2].

و لكن في سنوات التسعينات ونتيجة للأزمة التي عانت منها مختلف دول الجنوب ومنها المغرب العربي ، أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة ، فالدافع كان اقتصاديا ، ثم أصبح سياسيا بسبب تدهور الوضع الأمني.

لذلك اعتبرت ظاهرة الهجرة السرية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه الأمن الأوربي , هذا لأن منطقة المغرب العربي أصبحت منطقة عبور للأفارقة القادمين من جنوب الصحراء، كما أصبحت هي أيضا منطقة هجرة سرية لسكانها .

لذا كان من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق الأوروبيين ، و حتى المغاربة أنفسهم ،و عليه فإن هذه المسألة أصبحت نقطة

---

[1] عبد اللطيف محمود ،**الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي** ،القاهرة : الحضارة العربية ، 2003 ، ص. 14 .

[2] هيثم الكيلاني ،**الشراكة الأوروبية المتوسطية :تحليل لنتائج برشلونة ،" شؤون الشرق الأوسط "**، العدد. 49 بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث و التوثيق ، فيفري 1996 ، ص.72 .

خلاف بين الأوروبيين ،فنجد أن أوروبا انقسمت بين مؤيد و معارض و تجلى هذا في أن الهجرة أصبحت نقطة محورية في السياسة التنظيمات الحزبية و السياسات الأوروبية .

الإتجاه المعارض:

و يرى هذا التيار بأن المهاجرين يشكلون تهديدا ثقافيا و أمنيا لأوروبا.

1)البعد الثقافي :يرى الاتجاه اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة و المغاربة خاصة و المسلمون عموما يشكلون تهديدا للهوية الأوروبية , خصوصا بعد التأكد من عدم إندماجهم مع الهويات الأوروبية , لذا يجب إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية

2)البعد الأمني : هذا البعد لا يمكن فصله عن التصور العام لمصادر تهديد أمن الغرب و الساعي إلى جعل مصادر التهديد الآتية من الجنوب و خاصة من العالم الإسلامي ,حيث بلغ إلى حد تجريم الهجرة . فمنذ بداية التسعينات أصبحت الهجرة جريمة مثل جريمة المخدرات و جريمة الإرهاب ...الخ.و المهاجرون السريون هم الأكثر عرضة إلى الاعتقال .

الإتجاه المؤيد:

يؤيد هذا التيار مسألة تواجد المهاجرين في أوروبا بالنظر إلى الحاجة الديمغرافية و الأهمية الاقتصادية التي يمثلونها ، ويعتبر مؤيدو هذا الاتجاه أن العنصرية ضد المهاجرين ستزيد من التطرف فبالتاي يمكن حدوث ردود أفعال متطرفة من قبل هؤلاء الذين يشعرون بالتمييز و العنصرية ،و الأحداث تبين ذلك خصوصا بعد تنامي الأصوات الحزبية اليمينية المنادية بطرد المهاجرين إلى أوطانهم[1].

إن مشكلة الهجرة لا تعني فقط أوروبا فحت المغرب العربي يعاني من هذه الظاهرة على مستويين :

المستوى الأول : هجرة أبناء الوطن العربي إلى الخارج ، و خاصة الطبقة المثقفة منها و التي تزخر بمؤهلات علمية تسمح لها بالاستقرار خارج الوطن أي ما يعرف بنزيف الأدمغة أو هجرة الأدمغة .

[1] هاني خلاف و أحمد نافع ،**نحن و أوروبا شواغل الحاضر و آفاق المستقبل** ، القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية 1998، ص. 232 .

المستوى الثاني :تعتبر منطقة المغرب العربي النقطة الفاصلة للأفارقة للوصول إلى أوروبا ,إذ يتخذها الأفارقة كمحطة عبور أولية ثم تليها الانتقال إلى أوروبا ، إن اللجوء إلى دول المغرب العربي للعبور إلى أوروبا يشكل تهديدا أمنيا و ثقافيا على المجتمع المغاربي حيث أصبح هؤلاء الأفارقة يستغلون من طرف الشبكات الإجرامية و شبكات التهريب التي تهدد أمن الدولة و اقتصادها.

إن ظاهرة الهجرة سواءا السرية منها أو الشرعية أصبحت تؤرق المنظومة الدولية بأكملها هذا لما تسببه من تهديدات تمس الأمن و السلم العالميين، هذا بعد أن استغلت المنظمات الإرهابية و الشبكات المتطرفة أوضاع المهاجرين للقيام بعمليات إرهابية تزعزع أمن و استقرار الدول ،و الدليل على ذلك أن معظم العمليات الإرهابية الأخيرة تم استغلال فيها المهاجرين من اجل تنفيذ هذه العمليات ،لذا دعت دول المغرب العربي دوما في المحافل الدولية إلى ضرورة تكثيف الجهود للحد من الظاهرة .

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية السوسيوإقتصادية.

وفي هذا المطلب سنتطرق إلى الجريمة المنظمة و تجارة الأسلحة كنموذج من النماذج التي تهدد أمن مجتمعات وإقتصاد المنطقة المغاربية.

-الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة:

أدى تصاعد التحديات الأمنية، وخصوصًا الصراعات المسلّحة المحلية والإقليمية والدولية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظّمة، وظاهرة الإرهاب، إلى زعزعة الاستقرار العالمي وتهديد الأمن والسلم الدوليين. كما أنّ لهذه المخاطر الأمنية تداعيات خطيرة على الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، لأن هناك ترابطًا وثيقًا بين الأمن والاجتماع والاقتصاد، بحيث لا تنمية من دون أمن ولا أمن من دون تنمية. في ظلّ هذا الواقع الخطير في سائر أقاليم الأرض، وخصوصًا في آسيا وتحديدًا منطقة الشرق الأوسط، وفي أميركا الجنوبية والقارة السوداء [1] ،والمغرب العربي إحدى هذه

[1] الياس أبو جودة ، **دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة،"مجلة الدفاع لوطني"**،العدد 92 ،لبنان :2014/01/01 ،ص.7 .

الأقاليم التي شهدت انتشارا أصبح يهدد أمنهم واستقرارهم ،مما جعل هذه الدول ترفع هذه المشكلة إلى السياسات العليا لها من أجل معالجتها و إيجاد الحلول الكفيلة للحد على الأقل من خطورتها،بعد أن تأثرت اقتصاديات و مجتمعات هذه الدول.

لقد عرفت الشرطة الدولية (الأنتبول) الجريمة المنظمة على أنها كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع و متواصل ،هدفها الأول تحقيق أرباح و فوائد دون أي التفات للحدود الوطنية ."كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها : جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاث أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم خطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[1].

ومن أنشطتها المعتادة ، نجد جريمة غسيل الأموال غير المشروعة ، تهريب المخدرات والأسلحة والمعادن الثمينة والتحف الأثرية والفنية ، وحتى الحيوانات النادرة والسيارات وبطاقات القرض ،وتهريب البشر وتجارة الرقيق...الخ.

ومنه يمكن تعريف الجريمة المنظمة على أنها:" كل فعل غير شرعي يرتكبه أفراد وجماعات ، بالمساس بالإنسان نفسه أو ماله أو بالمجتمع و نظامه السياسي والاقتصادي يترتب عنه جزاء" .

كما أن الجريمة المنظمة هي أيضا عابرة للحدود ولا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم. وما يسجل بكل اندهاش هو أن النشاط غير المشروع قد شكل سنة 1998 2 % من الناتج الإجمالي العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ، كما أن العلاقات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر ما بين 300 و 500 مليار دولار سنويا ، وهذا ما يفسر لجوء الجماعات التي تنشط في الخفاء بمختلف توجهاتها وأهدافها إلى الاستفادة من هذه الظاهرة .

[1] محمد غربي وآخرون ، **الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق**، الجزائر : الوكالة الوطنية للتنمية و مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، 2008 ،ص.256 .

إن هذه الجريمة العابرة للحدود تعتبر خطرا أمنيا متصاعدا حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي ، ولم يعد من السهل التحكم فيها وهذا ما ينطبق عليها في المغرب العربي لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة لأن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى ،حيث أوضح تقرير لمنظمة الأمم المتحدة سنة 2004 ، أن رقم الأعمال العالمي لتجارة المخدرات يقارب حوالي 500 مليار دولار سنويا وهو يمثل نسبة 8 % من التجارة العالمية ، وبين نفس التقرير أن زراعة المخدرات تمثل الدخل الرئيسي لحوالي 4 ملايين من السكان[1].

وبسبب انتشارها الواسع والمتزايد ، أصبحت تجارة المخدرات من أكبر العوامل التي لها انعكاسات سلبية على النظم الاقتصادية والسياسية في العالم، وشكلت "عالما جديدا" خارج القانون وقد برزت بشكل كبير خلال سنوات التسعينات على المسرح السياسي الدولي ، فنهاية الحرب الباردة أعطت مجال حرية أكبر للمنظمات الإجرامية التي تعمل في مجال المخدرات ، كما أن انفتاح التجارة الدولية ساعد على سهولة تمرير وتبادل المواد المخدرة.

لذلك يمثل إنتاج وتجارة المخدرات أحد الأخطار التي تواجه مختلف البلدان المغاربية والأوروبية على حد سواء ، هذا الملف يخص المغرب العربي مباشرة ، والمغرب الأقصى بصفة أدق ، حيث يعتبر المغرب من بين كبار البلدان المنتجة والمصدرة لمختلف أنواع المخدرات ، خاصة نبتة القنب الهندي أو الحشيش ، وهو يعد إلى جانب لبنان المزود الرئيسي لأوروبا بهذه المادة حيث تقدر صادرات المغرب نحو السوق الأوروبية من هذا المخدر، حوالي 2000 طن سنويا أي بنسبة تتراوح ما بين 60إلى80 % من القنب الهندي المضبوط في أوروبا مصدره المغرب[2].

كما يعتبر المغرب كذلك مصدرا ومعبرا لبعض المخدرات الشديدة المفعول مثل الكوكايين والهيروين القادمة من بلدان أمريكا اللاتينية ، والموجهة إلى السوق الأوروبية على وجه الخصوص والتي تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق، أو عبر الأراضي

[1] محمد غربي و آخرون ، المرجع السابق، ص. 257 .
[2] المرجع السابق ،ص. 275 .

الجزائرية التي أصبحت تعتبر معبرا أساسيا للتهريب ، نتيجة تضييق الخناق على شبكات التهريب في مضيق جبل طارق.

وما يزيد من مخاوف الأمنية للدول المغاربية و دول العالم كافة هو نشاط هذه العصابات مع التنظيمات الإرهابية ،التي أصبحت تتعامل معها على أساس توفير الحماية في الطريق مقابل تزويد هذه التنظيمات الإرهابية بالأموال و الأسلحة ،بل وقد أصبحت دليلهم في المدن من أجل تنفيذ عمليات إرهابية في المدن ،وخير دليل على ذلك فإن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يتزعمه مختار بالمختار المكنى بـ" بلعور" كان زعيم عصابة تهريب المخدرات و السجائر عبر الصحراء الجزائرية.

و قد لجأت هذه التنظيمات الإرهابية إلى هذه الإستراتيجية بعد أن ضيق الخناق على مصادر تمويلها وتزويدها بالأسلحة ، خصوصا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وإعلان الحرب على الإرهاب ،حيث تم تفكيك أكبر الشبكات للدعم الإسناد التي كانت تنشط في أوروبا.

أما عن تجارة الأسلحة في المغرب العربي التي لاقت رواجا كبيرا في هذه الفترة خصوصا بعد تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا، و تفكك الدولة فيها (غياب التام لمفهوم الدولة) و انتشار الأسلحة فيها وامتلاكها من طرف جماعات إجرامية و تنظيمات إرهابية .. خصوصا الأسلحة الثقيلة كراجمات الصواريخ ، مضادات الطائرات ،قذائف المدفعيات مما أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لدول المنطقة عموما و دول الجوار خصوصا كالجزائر و تونس ، فسقوط مثل هذه الأسلحة بين أيدي الجماعات المتطرفة سيشكل خطرا على أمن واستقرار هذه البلدان ،فمثلا حادثة تيقنتورين منفذوها تسللوا من ليبيا عبر الحدود الشاسعة مع الجزائر، فكادت مثل هذه الحادثة أن تهز العالم بأكمله هذا لوجود رعايا أجانب في معمل الغاز ،وتهز الاقتصاد الجزائري و الأوربي (الجزائر ثاني مورد للغار لأوروبا) فلولا تدخل السليم للجيش الجزائري لدخلت المنطقة في أزمة دولية و إقليمية[1].

[1] عبد الستارحتيتة، **ليبيا سوق مفتوحة لتجارة السلاح و الامريكي و التركي على رأس القائمة ،"جريدة الشرق الأوسط"** ،العدد 13322 ، القاهرة : 06 مارس 2015 ،ص.9 .

وهذه بعض الأرقام التي تعكس مدى خطورة السلاح الليبي و انتشاره بين يدي تجار الأسلحة ، إن نحو ألف تاجر سلاح ينتشرون في الأراضي الليبية وبنغازي هي نقطة لتمرير وتهريب السلاح لتنظيم داعش، حيث أنه تم تهريب 7983 قطعة سلاح إلى الأراضي المصرية.وأن التنظيمات المسلحة حصلت على 35 صاروخا من طراز "غراد"، و120 صاروخا مضادا للطائرات، و329 صاروخ "جي 5 إم"، و54 صاروخ أرض عابر للمدن، و24 صاروخ "إم 9"،ويشير التقرير حول الأسلحة الليبية إلى أن التنظيمات المسلحة حصلت أيضا على 262 رأسا مدمرا لصاروخ غراد، و3 رؤوس صواريخ، و144 منصة للصواريخ المضادة للطائرات وجهاز إطلاق صواريخ، و7 أجهزة لتحديد الأهداف، ومدافع هاون، و3 مدافع عيار نصف بوصة، و3 قذائف هاون عيار" 32 مم"، و127 عبوة دافعة لقذيفة آر بي جي، و232 شريطا لطلقات متعددة، و33 بندقية "إف إم" بلجيكية، و327 بندقية آلية، و432 مخزن بنادق آلية، ومليوني طلقة عيار "9 مم"، و72 خزنة سلاح[1].

وفي ختام هذا الفصل الذي تناولنا فيه الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي والمكانة الهامة التي تحتلها هذه المنطقة،والتي جعلتها عرضة للتنافس وظهور عدة أخطار بها مما يهدد أمنها بجميع مستوياته، وفي الفصل الموالي سنتطرق لآليات التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية.

[1] عبد الستارحتيتة ،المرجع السابق ،ص.19.

بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي، وإنتهاء عهد القطبية الثنائية، إنفردت الولايات المتحدة الأمريكية بموقع متميز عالميا كقطب مهيمن، ومن ثمة بدأت تتغير العلاقات بين الطرفين الأمريكي والأوروبي من علاقات تحالف وتلاحم داخل المعسكر الرأسمالي الغربي، إلى علاقات تنافس ، تمثلت في السباق نحو النفوذ والهيمنة، وإعادة النظر في خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب العالمية الثانية.

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتموقع في منطقة المغرب العربي لضمان أمن المنطقة كممر إستراتيجي للخليج العربي، وكذلك كنقطة محورية على أساس الجناح الجنوبي لأوروبا لمراقبة أوروبا من جهة وللمحافظة على مصالحها انطلاقا من المنطقة بدلا من إيطاليا ، بينما تشكل أيضا منطقة المغرب العربي في نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغا إستراتيجيا لابد من ملئه، وذلك في إطار تأمين المصالح الأمريكية وفي إطار عملية الهيمنة والزعامة المطلقة على العالم.

و إذ تعتبرفرنسا أن منطقة المغرب العربي هي مجالها الحيوي، بحكم القرب الجغرافي، والروابط التاريخية الإستعمارية، وبالتالي تعمل على احتواء المنطقة عبر الشراكة الأورو-متوسطية.

و من هذه المنطلقات يمكن التطرق في هذا الفصل إلى إستعراض أوجه التنافس لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي،إذ يحتوي هذا الفصل على مبحثين،الأول سنتطرق فيه لآليات التنافس المعتمدة من طرف فرنسا في إحتواء المنطقة المغاربية ونعرضها في ثلاثة مطالب،أما المبحث الثاني فهو يحتوي أيضا على ثلاثة مطالب نستعرض فيها الإستراتيجية التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية من أجل النفوذ في المنطقة المغاربية.

المبحث الأول:آليات التنافس الفرنسي في المنطقة المغاربية.

لقد إتبعت فرنسا العديد من الإجراءات والوسائل على كل الأصعدة والمستويات من أجل ضمان وجود وبقاء متميز في منطقة المغرب العربي، وسنذكر أهم هذه الآليات في المطالب الموالية:

المطلب الأول: الآليات السياسية(مواقفها من الأزمات في المنطقة)

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل المواقف الفرنسية المتمثلة في الملفات السياسية الأساسية التي تشهدها المنطقة المغاربية منذ نهاية الحرب الباردة و هي: ملف الصحراء الغربية ،ملف مشروع التكامل المغاربي،ملف التحول نحو الديمقراطية في المنطقة المغاربية.

1-السياسة الفرنسية تجاه قضية الصحراء الغربية:

شكلت قضية نزاع الصحراء الغربية منذ اندلاعها عام 1975، أحد المحددات السياسية و الإستراتيجة الرئيسية لمسارات التوتر في المغرب العربي من حيث التأثير على استقرار المنطقة.

وللبحث في قضية توجهات السياسة الفرنسية إزاء قضية الصحراء و تأثير ذلك على توجهاتها في منطقة المغرب العربي ، فإنه يجب الإحاطة أولا بتعريف لمنطقة الصحراء الغربية و بإشكالية هذا النزاع و خلفياته التاريخية.

أ-تعريف المنطقة:

إن الصحراء الغربية إقليم بمساحة 284000كلم² يقع في جنوب غرب شمال إفريقيا ، يحده المغرب شمالا و الجزائر من الشرق الشمالي وموريتانيا شرقا و جنوب المحيط الأطلسي غربا، فيما يتميز بمناخ رطب زراعي شمالا و جاف جنوبا مع بعض الواحات . ويقدر عدد سكان الصحراء الغربية ما بين 350 ألف و500 ألف نسمة منتشرة بين الأراضي الصحراوية الواقعة تحت السيطرة المغربية و مخيمات اللاجئين بتندوف الجزائرية ، بالإضافة إلى وجود حالات الهجرة و الترحال للسكان الصحراويين عبر الدول المجاورة[1].

[1] مسعود الخوند،**الموسوعة التاريخية الجغرافية**،ج1،لبنان:الشركة العالمية للموسوعات،2004،ص188-189.

ب-خلفية تاريخية لنزاع الصحراء الغربية:

لقد أدى اكتشاف المواد ذات الأهمية الاقتصادية في إقليم الصحراء الغربية إلى زيادة حدة النزاع بين الدول الاستعمارية ، إلا أنه من خلال عدة اتفاقيات استعمارية تمكنت أسبانيا من فرض سيطرتها الكاملة على إقليم الصحراء الغربية ، و لكن بعد استقلال دول المغرب العربي، تحول الصراع الاستعماري على الإقليم ليكون بين دول إقليمية أخرى هي المغرب و موريتانيا [1]. فبعد أن كان الإقليم مستعمرة أسبانية منذ العقد الأول من القرن العشرين و حتى عام 1976 حيث تم الجلاء عنها بموجب الاتفاق الثلاثي بين أسبانيا و المغرب و موريتانيا عام1975 ، و الذي أفض بتقاسم الصحراء الغربية بين كل من المغرب و موريتانيا . لكن و مع هذا الاتفاق ، إلا أنه توضح وجود قوى أخرى تطالب باستقلال الإقليم ، وهي جبهة البوليساريو التي أعلنت في 27 فيفري 1976 قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

إذن فقد خرجت إسبانيا من الصحراء الغربية ، لكن بعد أن زرعتها ألغاما و خلافات تغذيها صراعات الأمس ومصالح اليوم و مطامح المستقبل[2].

فالمغرب – الذي ورث عن الستعمار حدودا يعتبرها تآمرية على أرض المملكة التاريخية باقتطاع تيندوف للجزائر و كل أراضي موريتانيا- لا يمكن أن يفرط في هذا الإقليم الذي يمكنه من امتلاك 600كلم على واحد من أكثر السواحل ثروة سمكية في العالم ،و احتلال الرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفوسفات ، و ثروات باطنية متنوعة قد تشمل الغاز و النفط ، فضلا عن التموقع في منطقة إستراتيجية لأمن أوربا مما يمنحه إمكانيات أكبر للمناورة .

أما موريتانيا التي أعلنت على لسان أول رئيس لها المطالبة بالصحراء الغربية سنة1957، أي قبل أن تحصل على الاستقلال ، فإنها رأت في ضم نصيبها من الصحراء الغربية (وادي الذهب) تحقيقا لبعض مطالبها و إبعادا لخطر احتمال عودة المغرب إلى مطالبه القديمة بضمها.

و بالنسبة للبوليساريو فإن الصحراء الغربية ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم إسبانيا أيام الاحتلال ، بل إن الصحراويين شعب له هويته الخاصة و و إرادته التي يجب احترامها ، و الصحراويون الذين أخرجوا الأسبان بقوة السلاح قادرون على مواصلة الكفاح المسلح ضد أي طرف يحتل أرضهم أو أطراف تقتسمها حتى التحرير و إقامة الدولة المستقلة .

1فاطمة بنت عبد الوهاب،**الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية**،في:
http://www.aljazeera.net /NR/exeres /DF0FBC802.htm

[2] Benrramdan Abdelkhaleq**, le Sahara occidental**: enjeu maghrébin , paris : édition khartala , 1992 , p 21-22.

و كانت تغذي هذه التناقضات مصالح القوى الاستعمارية التقليدية (إسبانيا و فرنسا) و صراعات الحرب الباردة ، و هكذا فبدخول القوات الموريتانية أرض الصحراء دوت المدافع بين مقاتلي البوليساريو من جهة و القوات المغربية و الموريتانية من جهة ثانية ، مؤذنة باندلاع صراع مزمن اشتعل طويلا و ما يزال لحد الآن.

ج-سياسة فرنسا إزاء نزاع الصحراء الغربية:

لقد ارتكزت مواقف فرنسا من نزاع الصحراء الغربية منذ اندلاعه عام1975 على مجموعة من المنطلقات التاريخية و الإستراتيجية و الاقتصادية المتداخلة ، و التي و على الرغم من بروزها في بيئة الحرب الباردة إلا أن تأثيرها على موقف فرنسا من هذا النزاع ظل قائما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

حيث ظلت قضية الصحراء الغربية أحد المعالم السياسية الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي ،حيث وفر الرؤساء الفرنسيون المتعاقبون على قصر الإليزيه ، الدعم السياسي و المالي وذلك نتيجة عدة أسباب يمكن إرجاعها إلى :

- الوفاق الإستراتيجي التقليدي القائم بين فرنسا و المغرب ، باعتبار أن هذا البلد ظل دائما مصنفا ضمن المجموعة الغربية الليبرالية ، و كحليف إستراتيجي تقليدي للغرب.

- الرؤية الإستراتيجية الفرنسية الثابتة لسيناريو إنفراد الصحراء الغربية بكيان مستقل عن المغرب، كعامل ممهد لامتداد النفوذ الجزائري الجيو-إستراتيجي إلى المحيط الأطلسي غربا ، بالإضافة إلى عمقها المتوسطي و الإفريقي عبر منفذ الصحراء الغربية ، و هو ماتعتبره فرنسا تهديدا و إضعاف للموقع الإستراتيجي للمغرب و موريتانيا ، و بالتالي عاملا محاصرا للعمق الإستراتيجي الإفريقي لفرنسا جنوبا .[1]

- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية ،كما سبق و حددناها في بداية هذا المطلب حيث تستفيد فرنسا كثيرا من دعمها للمغرب الأقصى و بالتالي بقاء إقليم الصحراء الغربية تحت سيطرة المغرب ، مما يجعل فرنسا تستفيد بشكل مباشر من الثروات الموجودة في المنطقة، و الدليل على ذلك استحواذ الشركات الفرنسية على العديد من المشاريع في منطقة الصحراء الغربية، خاصة في مجال الفوسفات و التنقيب عن الغاز و البترول و كذلك في مجال الصيد البحري.

- اعتماد السياسة المغاربية لفرنسا على إدارة موازين القوى الإقليمية في منطقة المغرب العربي وفق معادلة إستراتيجية ، تحول دون بروز قوة إقليمية رئيسية مهيمنة قادرة على احتواء بقية الأطراف في المنطقة ، و هذا ما يشكل خطرا كبيرا على المصالح الفرنسية في

[1] -Benrramdan Abdelkhaleq ,**le sahara occcidental** :enjeumaghrébin,op.cit,p154.

المنطقة ، لذلك عملت على توفير كل الظروف اللازمة لبقاء النزاع قائما ، خاصة لبقاء و تكريس العلاقات السيئة و المتوترة بين المغرب الأقصى و الجزائر اللذين يعتبران نواة المغرب العربي.

لذلك سعت فرنسا دائما إلى تقديم الدعم الدبلوماسي و العسكري للمغرب الأقصى ، هذا الدعم الذي يشكل عاملا حاسما في ترجيح الكفة و اختلال موازين قوى النزاع لصالح المغرب.

فلطالما كان الموقف الدبلوماسي الفرنسي أكثر وضوحا يميل إلى دعم الطروحات المغربية و هو موقف يعكس دائما لعبة التوازنات في السياسة الفرنسية بمنطقة المغرب العربي ، و لذلك بين الدولتين المحوريتين الجزائر و المغرب تحديدا، فعلى الرغم من إعلان حيادها الرسمي إزاء نزاع الصحراء الغربية ،إلا أن السياسة الفرنسية وظفت كل الأدوات الدبلوماسية ،الاقتصادية ،العسكرية ،لتعزيز الموقف التفاوضي للمغرب.

وقد كانت فترة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان (1974-1981) ، من أكثر المراحل صراحة في دعم السياسة الفرنسية لنزاع الصحراء الغربية على الصعيدين الدبلوماسي و العسكري.

ويتجلى هذا الموقف في إعلان الرئيس الفرنسي صراحة رفضه لقيام دولة صحراوية مستقلة ،مؤكدا أسفه لقيام دويلات صغيرة « micro ètat » في إشارة إلى معارضة هذا السيناريو في الصحراء الغربية[1].

وعلى الرغم من بروز مؤشرات تغير الموقف الفرنسي إزاء نزاع الصحراء الغربية في بداية عهد الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران ، إلا أن ذلك لم يدخل تغيرات جوهرية في الموقف التقليدي الفرنسي من هذا النزاع ، و قد ارتفع سقف هذا الدعم للاحتلال المغربي في سنوات حكم جاك شيراك كما أن المتتبع لخطاب ساركوزي يدرك تأكيده على سياسة الرؤساء الذين سبقوه إزاء نزاع الصحراء الغربية .

فقد ظل تصويت فرنسا بخصوص لوائح ملف نزاع الصحراء الغربية على مستوى هيئات الأمم المتحدة في صالح الموقف التفاوضي المغربي ، من خلال عرقلة تطبيق مبدأ تقرير المصير حتى و إن صوتت لصالح القضية لكنها مقتنعة بأن المغرب الأقصى لن يقبل نتائج استفتاء يفضي إلى استقلال الصحراء الغربية .

حيث ترى فرنسا أن خيار الحكم الذاتي ، هو المخرج القانوني لتكريس الأمر الواقع للسيادة المغربية على أراضي الصحراء الغربية ، من خلال تسوية تزكيها الشرعية الدولية . ففرنسا

[1] Benrramdan Abdelkhaleq ,**le sahara occcidental** :enjeumaghrébin,op.cit,p43

تراهن عبر تكريس هذه التسوية على ضمان مصالح اقتصادية في مجال استغلال الفوسفات و آفاق استكشافات النفط في الصحراء الغربية ، وهو ما يفسر ضغوطات الشركة الفرنسية "توتال"في اتجاه ترجيح خيار " الحكم الذاتي " ، بعد إبرامها مع المغرب لعقود تنقيب و استغلال للنفط في المياه الإقليمية الصحراوية ، في منتصف عام2000.

أما عن الدعم العسكري الفرنسي للمغرب في نزاع الصحراء الغربية منذ اندلاعه ، فقد كان له دور حاسم في مختلف أطوار هذا النزاع الإقليمي ، الذي كان أحد محركات الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة لضمان استقرار النظام الملكي في المغرب و مصالحها المباشرة . وكمؤشر واضح لهذا المعطى ، احتلت فرنسا المرتبة الأولى في قائمة مزودي المغرب بالأسلحة طيلة فترات التصعيد العسكري للنزاع بحصة 210 مليون دولار من مجموع واردات الأسلحة المغربية المقدرة ب514 مليون دولار خلال فترة 1977-1979،و قد تأكد هذا المؤشر في الفترات اللاحقة من التصعيد العسكري لنزاع الصحراء الغربية.

إذن فالموقف الفرنسي من نزاع الصحراء الغربية تميز بالثبات على دعم الطروحات المغربية ، فهي تبدو حريصة أكثر على إدارة موازين القوى في المنطقة ، بالشكل الذي يسمح ببروز قوة إستراتيجية منفردة أو متكتلة في المنطقة تهدد المصالح الفرنسية في الداخل أو في الإطار الإقليمي المتوسطي المغاربي أو الإفريقي.

2-سياسة فرنسا اتجاه مشروع التكامل المغربي (إتحاد المغرب العربي):

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال و تبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية، الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/4/30 ،و الذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي و الحزب الدستوري التونسي و جبهة التحرير الوطني الجزائرية[1].

و بعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون و تكامل دول المغرب العربي ، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي ، و بيان جربة الوحدوي بين ليبيا و تونس عام1974 ، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا و الجزائر ، و معاهدة الإخاء و الوفاق بين الجزائر و تونس و موريتانيا عام 1983 ، و أخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم1988/6/10،و إصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي و تكوين لجنة تضبط

1 "إتحاد المغرب العربي الأهداف والهيكل التنظيمي"،في:
http://www.aljazeera.net/NR /exeres 6/ DA79546-693A 4- BA 88-4 CA 6- C7B58C2AD8 .E htm

وسائل تحقيق و حدة المغرب العربي ، إلى أن أعلن عن قيام اتحاد المغررب العربي في 1989/2/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي :المغرب و الجزائر و تونس و ليبيا و موريتانيا .

وقد نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية [1]:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء و شعوبهم بعضهم ببعض .

- تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتهم و الدفاع عن حقوقها.

- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف .

- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين .

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال فيما بينها .

كما أشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :

- **في الميدان الدولي :** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء ، و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

- **في ميدان الدفاع :**صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

- **في الميدان الإقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء و اتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية ، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد.

- **في الميدان الثقافي :** إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته ، و الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة و صيانة الهوية القومية العربية ، و اتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف ، خصوصا بتبادل الأساتذة الطلبة و إنشاء مؤسسات جامعية و ثقافية و مؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

غير أن السلطات الفرنسية المتعاقبة لم تأخذ إتحاد المغرب العربي على مأخذ الجد ، حيث فضلت فرنسا دوما التعامل مع كل دولة مغربية على حدا ، ذلك لأن مشاريع الإتحاد في

1 الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي،"إتحاد المغرب العربي الأهداف والهيكل التنظيمي"،في: http://www.maghrebarabe.org /

الأقطار المغربية تثير قلقها لما يمكن أن يكون لها من أثر سلبي على علاقات هذه الأقطار مع فرنسا.

حيث عهدت فرنسا منذ حصول الدول المغربية على استقلالها ، على ربطها بعلاقات ثنائية معها ، حتى يتسنى لها التفاوض مع كل دولة حسب المصالح الفرنسية فيها نظرا لتنوع خصائص الدول المغربية ، و ذلك لمنعها من تحقيق الوحدة و التكامل في إطار كتلة متجانسة ، لأنها تعرف جيدا الإمكانيات التي تملكها هذه الدول ، و التي من الممكن أن تجعل منها تجمعا إقليميا ذو تأثير كبير ، خاصة من الناحية الاقتصادية.

3-المنظور الفرنسي نحو دعم التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية:

منذ نهاية الحرب الباردة أضحت فرنسا تدعم الحكومات الديمقراطية و نبذ الأنظمة الشمولية ،من هنا كان تشجيعها للأنظمة الحاكمة في المغرب العربي على توجيه نحو الإصلاحات السياسية و الاقتصادية ، و ذلك تنفيذا لمسار اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي و المتمثل في الانفتاح السياسي و دعم سيادة القانون و الحكم الراشد مع إعطاء أهمية خاصة لاحترام حقوق الإنسان .

و قد ركزت على ذلك من خلال المدخل الاقتصادي سواء منفردة أو بالتعاون مع قوى دولية ، على ربط المساعدات الاقتصادية بمدى التقدم على مستوى الإصلاحات سواء الاقتصادية أو السياسية المطبقة .

بل أن تقييم سلوك الدول في المجال السياسي هو من تقدير فرنسا ، و هذا يظهر من خلال دعم الأنظمة المالية لها في المغرب العربي ، ما يتضح جليا من خلال دعمها الواضح و الصريح للنظام الملكي في المغرب الأقصى .

انطلاق من هذا الأساس كان اختراق فرنسا و الاتحاد الأوربي للدول المغاربية ، والتي باتت تستخدم هذه الآليات لتحقيق أهدافها و مصالحها الإستراتيجية في السيطرة على المنطقة المغاربية[1].

المطلب الثاني:الآليات الإقتصادية .

وقد عملت فرنسا على ربط اقتصاديات الدول المغاربية بفرنسا مباشرة ، وذلك من خلال:

1) السياسة المالية الفرنسية في المغرب العربي:

[1] فاطمة بيرم،مرجع سابق،ص166.

سعت فرنسا لتكريس التبعية المالية لهذه الدول، من خلال إدراجها ضمن منطقة الفرنك الفرنسي، هذه التبعية المالية التي استمرت مع صدور العملة الأوروبية المشتركة "اليورو" فبالرغم من تبني هذه الدول لعملية التقييم المركب للعملات المحلية مقارنة مع سلات العملات الصعبة تتوسطها بقية القيمة المقارنة للعملة المحلية مع الدولار الأمريكي منذ سبعينات القرن الماضي، إلا أن الدول الثلاث تميل إلى استخدام العملة الفرنسية كمرجعية قياس وتقييم نقدي ، مما جعل من العملات الوطنية للدول المغاربية مربوطة بالعملة المرجعية الفرنسية ، كما أن هذه الأنساق النقدية ذات الصفة التبعية ، تعرقل من قدرات الدول المغاربية في فرض الرقابة على الصرف أو وضع قيود على الدول أو شروط تنظيمية لعمليات تحويل الأموال إلى الخارج[1].

كما أن استعمال الدول المغاربية لهذه العملة ، سوف يعمل على دعم القيمة التجارية سواء للفرنك سابقا أو اليورو حاليا، مقارنة بالعملات الأخرى وبالتالي تقوية مكانة فرنسا

الاقتصادية عالميا . بالإضافة إلى ذلك فإن هذه التبعية المالية كرست بشكل كبير وواضح تفضيل الدول المغاربية للمتاجرة مع فرنسا بالدرجة الأولى ، وهذا ما يخدم الاقتصاد الفرنسي، خاصة في عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الأسواق المغاربية التي فتحت شهيتها للسلع والبضائع العالمية وخاصة الفرنسية منها ، مما سوف يقوي من جهة أخرى الاقتصاد الفرنسي ويحافظ بالتالي على المؤسسات الاقتصادية بها، إضافة إلى ذلك خلقت فرنسا مجالات هيمنة أخرى، عن طريق سياسة المساعدات المالية والتي تعتبر أحد أهم ركائز السياسة المغاربية لفرنسا ، الهادفة لتغلغل رؤوس الأموال الفرنسية في

التركيبات الاقتصادية المغاربية بصفة تربطها بالاقتصاد الفرنسي ، وذلك منذ استقلالها وحتى الآن.

وتتكون هذه المساعدات من نوعين : الأولى ذات صفة عمومية موجهة إما لتغطية العجز المالي في ميزانيات الدول المغاربية ، وهذا ما يسمح لتقوية التأثير السياسي الفرنسي في هذه

1شريط عابد،**أثر ظهور اليورو على الإقتصاديات الدوليةوالعربية**،"مجلة بحوث إقتصاد عربية"،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،العدد38،2007،ص 48-49.

الدول ، أو بتقديم القروض الضرورية لدعم المشاريع التنموية في هذه المنطقة ، خاصة في مجالات التربية والتعليم ، والصحة والتكوين المهني ، بالإضافة إلى شروط التحول نحو الديمقراطية وإصلاح قطاعي الإدارة والعدالة ...الخ ، كما قدمت فرنسا على

المستوى الثاني، قروضا تجارية ذات نسب فوائد متفاوتة تبعا لطبيعة القروض ومدتها وحساسيتها الوظيفية، فالمساعدة الفرنسية للمنطقة المغاربية تمثل حوالي 19 % من ميزانية المساعدة الفرنسية العالمية ، هذه النسبة التي بقيت تتأرجح منذ بداية التسعينات بين 15 % و19% ، حسب الظروف والمعطيات لكل دولة ، حيث ترتبط زيادة أو تراجع هذه المساعدات بمدى ولاء هذه الدول للسياسات الفرنسية ، ومدى تقدم الإصلاحات السياسية وخاصة الاقتصادية المشروطة[1]. فبعدما كانت الجزائر المستفيد الأكبرمن الدعم المالي الفرنسي سواء العمومي أو الخاص،فإن مكانتها تراجعت لصالح المغرب خصوصا بعد أزمة التسعينات في الجزائر[2] .

لقد قدرت المساعدات الفرنسية للجزائر سنة 599.5 ، 2001 مليون فرنك فرنسي، بينما كانت حصة المغرب 1502.4 مليون فرنك فرنسي، أما تونس فقد حضيت ب ـ 596.5 مليون فرنك فرنسي . وفي سنة 2007 فقد قدرت قيمة المساعدات المالية المقدمة للمغرب الأقصى 460 مليون يورو، بينما كانت حصة الجزائر 250 مليون يورو، أما تونس فقدرت حصتها ب 94 مليون يورو . إن هامشية الجزائر في السياسة المالية الخارجية الفرنسية، يبين مدى تركيز فرنسا على دعم الأنظمة السياسية الموالية لها، نظرا لعلاقاتها المتوترة دائما مع الجزائر، وقد انعكست هذه السياسة المالية سلبا على هذه الدول، حيث وجدت نفسها محاصرة بدين خارجي كبير، قدر سنة 2008 بالنسبة للجزائر 604.14 مليون يورو ، وبالنسبة للمغرب الأقصى1224.93 مليون يورو ، وقدر بالنسبة لتونس 924.20 مليون

[1] Comité d'aide au développement française, "France : coopération pour le développement " ,p112, dans : http://www.diplomatie.gouv.fr /fr/IMG/pdf/rapport_OCDE.pdf

[2] Le SÉNAT français, "crédits d'aide publique au développement affectés aux pays du Maghreb 2000-2001" , p 17,50,87 , dans : http://www.senat.fr /rap/r00-083/r00-0831.pdf

يورو[1]، وهذا ما زاد من تبعية هذه الدول لفرنسا، التي بقيت دوما الرابح الوحيد في إطار هذه العلاقات غير المتكافئة ، فالدول المغاربية علي اه أن توفي ديونها لفرنسا بالإضافة إلى فائدة هذه الديون ، أو تعوضها مقابل ذلك بمشاريع استثمارية مباشرة عن طريق خوصصة الشركات العمومية لهذه الدول.

2)مكانة فرنسا في التجارة الخارجية للدول المغاربية:

أ) موقعها في التجارة الخارجية الجزائرية:

تعتبر الجزائر الشريك التجاري الأول لفرنسا في إفريقيا، وهي ثالث أكبر سوق للصادرات الفرنسية خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد الصين وروسيا[2]، ومن بين أهم الواردات الفرنسية للجزائر نجد القمح الصلب واللين، الحليب، السكر والفواكه، السيارات، المعدات الكهربائية ... الخ، حيث تعتبر فرنسا أول ممون رئيسي للجزائر عام السوق الجزائرية 2008% ، وذلك بقيمة 6465 مليون دولار، لتكون بذلك حصتها من . بقيمة 16.51

وقد سجلت نفس المعطيات عام 2007 ، وذلك باحتلال فرنسا للمركز الأول كأول ممون للجزائر حيث بلغت قيمة صادراتها للجزائر 4614 مليون دولار بنسبة 16.75% من سوق الصادرات الجزائرية، وقد تعزز هذا المركز الريادي خلال سنة 2004 بقيمة 4126 مليون دولار، بنسبة تغطية لسوق الصادرات الجزائرية مقدرة ب 22.67 % ، كما سجلت سنة 2002 نفس التوجه بصدارة فرنسا في قائمة مموني الجزائر بقيمة 3543 مليون دولار بنسبة قدرها 30.6%[3].

[1] - Encours des créances de la France sur les États étrangers au 31 décembre 2008" , dans : http://www.minefe.gouv.fr/directions_services/dgtpe/international/encours_creances071231.pdf

[2] " les relations économiques franco-algérienne", dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top

[3] L'Office National algérien des Statistiques (ONS)," les échanges commerciaux entre la France et l'Algérie" , dans : http://www.ons.dz/-Commerce-Exterieur_html?debut_articles=20#_pagination_articles

أما فيما يخص الواردات، فإنها تحتل مراكز متقدمة أيضا، ففي سنة 2002 احتلت المركز الرابع بقيمة2460 مليون دولار بنسبة قدرها 12.80% ، وذلك بعد كل من ايطاليا،اسبانيا والولايات المتحدة. وفي سنة2003 فقد احتلت المركز الثاني بقيمة 2911 مليون دولار، بنسبة 15.22%، من صادرات الجزائر،وذلك بعد ايطاليا التي تحصلت 4305 مليون دولار بنسبة 22.50%،أما في سنة2004 فقد احتلت فرنسا المركزالثالث في قائمة زبائن الجزائر بقيمة 3615 مليون دولار، بنسبة قدرها 11.40%، وذلك بعد كل من

الولايات المتحدة، وإيطاليا، وفي سنة 2008 جاءت في المرتبة الرابعة بقيمة 6481 مليون دولار بنسبة قدرها 8.21% من الصادرات الجزائرية ، وتتركز نسبة الموارد الطاقوية في الواردات الفرنسية من الجزائربنسبة 91.38%، وبذلك تحتل مركز رابع مستورد لهذه المادة من الجزائر، بعد كل من ايطاليا واسبانيا وهولندا ، فالجزائر تحتل مرتبة خامس مزود لفرنسا بالنفط وثالث ممون لها بالغاز، حيث تغطي 24بالمئة من حاجيات فرنسا من الغاز ، لهذا تمثل الجزائر مورد كبير ومهم لمصادر الطاقة لفرنسا التي تعاني من تبعية كبيرة للخارج في مجال الطاقة ، وذلك بحكم افتقارها لهذه المواد، إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم والطاقة الكهربائية، فمن خلال هذه الأرقام يمكن ملاحظة الدور المتقدم لفرنسا في قائمة الشركاء التجاريين للجزائر ، كأول شريك تجاري (أول ممون وثالث زبون)، حيث سجل إجمالي المبادلات التجارية للجزائر (صادرات- واردات) مع فرنسا عام 6.47 ، 2001 مليار يورو ، بينما أصبح سنة 6.5 ، 2002 مليار يورو، غير أنها سجلت تحسنا بنسبة 5.2% سنة 2003، وذلك بمبلغ قدر ب - 6.7 مليار يورو، بينما بلغت حصة فرنسا من السوق الجزائرية 17 % في سنة 2007 وذلك بمبلغ 705 مليار يورو[1].

ب) موقع فرنسا في التجارة الخارجية المغربية:

تتصدر فرنسا قائمة ممولي المغرب كما هو الحال بالنسبة للجزائر، فقد تراوحت نسبة تغطية فرنسا للواردات المغربية خلال الفترة 1997–1990 ما بين 22.9 و% 20.7% على

[1] " les relations économiques franco-algérienne" , dans : http://www.ambafrance-dz.org/ article.php3?id_article=22#top

التوالي ، وقد ظلت فرنسافي عام 2002 محتفظة بالمركز الأول في قائمة الممونين بإجمالي 2519 مليون دولار بنسبة 21.2بالمئة من مجموع الواردات المغربية،و حسب إحصائيات الواردات المغربية لعام 2003 ، ن فرنسا تصدرت أيضا قائمة موني المغرب، حيث احتلت المركز الأول عام 2003 بنسبة 20.7% من مجموع الواردات المغربية المقدرة بـ 12.3 مليار يورو . وتعود نسبة 42.7 % من الصادرات الفرنسية للمغرب الأقصى إلى المكونات الالكترونية، المنسوجات ومنتجات الحديد والصلب، 22.2% من معدات الاتصالات وأجهزة الحاسوب وأدوات البناء ، والمحركات والمولدات الكهربائية ، والسلع الاستهلاكية ، 12% من المواد الصيدلانية ، 8.3% للمنتجات الزراعية ، والسيارات 6.8 ،% والمواد الطاقوية بنسبة 3.8بالمئة.

أما فيما يخص الصادرات المغربية إ ف، ن فرنسا تعتبر أيضا أول زبون للمغرب ، ففي سنة 2000قدرت ب - 2.5 مليار يورو ، وذلك بنسبة 28 % من صادرات المغرب الأقصى أما في سنة 2002 فقد كانت فرنسا الزبونة الأولى للمغرب بقيمة 2355 مليون دولار ، بنسبة قدرها 14.9 % من مجموع الصادرات المغربية ، وقد سجل نفس التوجه في قيمة الصادرات المغربية لعام 2003 ، أين احتلت فرنسا المركز الأول بنسبة 33.8% . وتتركز الصادرات المغربية لفرنسا في المنسوجات، المكونات الالكترونية والكهربائية والمنتجات الغذائية التي تمثل 80 % من مشتريات فرنسا[1].

ج)موقع فرنسا في التجارة الخارجية التونسية:

تحتل فرنسا مرتبة الشريك التجاري الأول لتونس، كما تصنف تونس ضمن الخمسة وعشرون دولة الأولى الشريكة لفرنسا ، حيث تحتل المرتبة 23 كزبون و21 كمورد لفرنسا فتحتل فرنسا المركز الأول في تموين الواردات التونسية ، وذلك منذ

[1] "les relations économiques franco-marocaine" , dans : http://www.diplomatie.gouv.fr /fr/pays-zonesgeo_833/maroc_410/france-maroc_1185/relations-economiques_3362/relations-economiques_5293.html

التسعينات، ليتعزز بعد ذلك مركزها سنة 1998 ببلوغها نسبة 27% من حصة الواردات التونسية ، وقد حافظت فرنسا على نفس المركز في قائمة مموني تونس لعام 2002

بحجم صادرات بلغ 2.08 مليار يورو ، وفي سنة 2003 بالرغم من تراجع الصادرات الفرنسية لتونس بنسبة 7.2 % عن عام 2002 ، إلا أنها احتفظت بالمركز الأول في قائمة مموني تونس، إلا أنها رجعت وتحسنت سنة 2004 بنسبة تغطية تعادل 25.1 %

كما تعتبر فرنسا الزبون الأول لتونس بنسب متفاوتة ، حيث قدرت عام 1990 بـ 26.6 % ، أما عام 1996 فكانت 25.7 %. كما احتلت فرنسا نفس المرتبة عام 2004 بنسبة تفوق 33.1 % ، أما سنة 2008فقد بلغت نسبة الصادرات التونسية إلى فرنسا نسبة 29.3 % .وتشكل المعدات الكهربائية والالكترونية 28 % من المبادلات التجارية الثنائية

بينهما بينما، يشكل النسيج % 29، هذا بالإضافة إلى المواد الغذائية ، والسيارات...الخ[1].

3)موقع فرنسا في الإستثماراتالأجنبية للدول المغاربية:

أ) الاستثمارات الفرنسية في الجزائر:

لقد عرفت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر انتعاشا كبيرا منذ سنة 2002-2001 عندما بلغت قيمة 600مليون يورو، لتشهد بعد ذلك هذه الاستثمارات نموا متزايدا ، إذ سجلت سنة 2003 ارتفاع إلى 1 مليار يورو ، لتصل سنة 2005إلى 4 مليار يورو وذلك في قطاعات النقل، الكهرباء، المحروقات، التجهيز الصناعي، البناء...الخ . وبذلك تعد فرنسا ثاني مستثمر في قطاع المحروقات في الجزائر وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأول مستثمر في باقي القطاعات الأخرى خارج المحروقات . ففي قطاع المحروقات والذي يمثل قطاع حيوي بالنسبة للجزائر كمنتج ، وبالنسبة لفرنسا كمستهلك ومستثمر، تعتبر شركة " توتال " الفرنسية المجموعة البترولية الفرنسية الوحيدة التي كانت لها وجود مباشر في الجزائر قبل عام 2000 فبعد تأميم مصالحها في بداية عام 1970، سجلت هذه الشركة البترولية الفرنسية

[1] "les échanges commerciaux franco-tunisiens", dans : http://www.ambassadefrance-tn.org /france_tunisie/spip.php?article422

عودة ملحوظة في قطاع المحروقات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، حيث تشارك " توتال " حاليا طبقا للعقد المبرم عام 1995 ، بنسبة 35% في حقول الغاز والسوائل بـ " تين – فوري- تابنوقورت ،" إلى جانب سونطراك 35% و ريبسول الاسبانية 30%، كما استطاعت الشركة الفرنسية توتال تسجيل خطوات استثمارية كبيرة خلال سنوات الانفراج السياسي في الجزائر، حيث وقعت مع شركة اركو – الجزائر في سبتمبر 1999 على عقد يسمح للشركة الفرنسية بالحصول على 40% من أسهم اقتسام إنتاج حقل "روض البغل "، ومن جهتها ظفرت شركة "أو نتروبوز " الفرنسية عام 2001 بعقد قيمته 89 مليون دولار لتطوير إنتاج حقل "منزل الجنات-شمال"[1].

وفي أكتوبر 2001 أبرمت اتفاقية بين شركة سونطراك الجزائرية والشركة الفرنسية توتال ، وذلك للحصول على اكتشافات جديدة في مجال المحروقات في الصحراء الجزائرية، أما في سنوات ما بين 1995 – 1993 فقد تم إحصاء عدد المشاريع الفرنسية في قطاع البترول بـ 18مشروع أي بنسبة 23 % من السوق الجزائرية بمبلغ قدره 971.6 مليون دج ، أما الفترة ما بين 2002و2008 فقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية

بصفة عامة 121 ، بقيمة 39376 مليون د ج[2].

أما خارج قطاع المحروقات ، فيعد قطاع السيارات قطاع جد حيوي بالنسبة للاستثمارات الفرنسية في الجزائر، حيث يعد الاستثمار في قطاع السيارات في منطقة المغرب العربي عموما نشاط مهم في الاقتصاد الفرنسي، والذي تنامى بصورة متزايدة في السنوات القليلة الماضية، ومتوقع أن تزداد في السنوات المقبلة ،خاصة بسبب زيادة الطلب على السيارات الجديدة من طرف الطبقة الوسطى في كل من تونس ، الجزائر

والمغرب.

[1] amor khelif , " la reforme du secteur des hydrocarbures en Algérie de la dépendance économique à … la dépendance économique " , NAQD , revue d'études et de critique sociale , Alger : centre national du livre n 12 , printemps - été 1999 , p 166, 186 .

[2] Agence nationale algérienne pour développer les investissements, "évolution des déclarations d'investissements période 2002-2008" , dans : http://www.andi.dz/ ?fc=b_declare

فمع نهاية التسعينات، حيث عرف الاقتصاد الجزائري انتعاش كبير بعد سنة 2000 ، إذ شهدت الساحة الجزائرية عددا متزايدا من الموزعين والمستوردين ، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بهاالدولة ، بالإضافة إلى تطبيق سياسة البيع بالتقسيط ، وذلك بالإقراض من البنوك لشراء السيارات ،بالإضافة إلى منع إدخال السيارات القديمة إلى الجزائر ، وهذا ما زاد من نسبة الطلب على السيارات الجديدة[1].

ب الاستثمارات الفرنسية في المغرب الأقصى:

في دراستنا عن الأصل الجغرافي للمستثمرين الأجانب في المغرب الأقصى، وجدنا هيمنة العاصمة الفرنسية عليها حيث تحتل المركز الأول، فبين عامي 1998–1991 ، مثل الاستثمار المباشر الفرنسي 26.11 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المغرب

وعلى مدى الفترة 2007 – 2001 والاستثمارات الفرنسية في المغرب تنمو بمعدل 1.18 مليون يورو في السنة ، لتمثل 56.7% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في المغرب ، وبهذا إحتل المغرب المركز 18 سنة 2005 ، في قائمة الدول المستقبلة للاستثمارات الفرنسية في العالم، متقدما على تونس التي تحتل المرتبة 41 والجزائر المرتبة 50 فيوجد في المغرب 500فرع للشركات الفرنسية بحيث تشغل مالا يقل عن 75000 عامل ، ويتعلق الأمر، بشركات: توتال ، فيفندي اونيفيرسيل، فرانس تليكوم، سويز، رونو، الكاتيل، الستوم، سوسييتي جينيرال ، بي ان بي باريبا، وغيرها من الشركات الفرنسية التي

يعود تواجدها بالسوق المغربية إلى عقود طويلة[2] .

وتتبع الاستثمارات الفرنسية في المغرب الأقصى منطق طلبات السوق المغربية ، وذلك في كل من المواد الغذائية ، مخابر الأدوية، البنوك ، التأمين ، البيئة ، الطاقة ، السياحة ، الاتصالات ، مواد البناء ، بمعنى منطق الإنتاج من أجل التصدير ، وخاصة في الفواكه

[1] " l'industrie automobile française au Maghreb : caractéristiques des marches et stratégies des acteurs, pour une stratégie renforçant les synergies entre chaque acteur", p 06 , dans : http://www.industrie.gouv.fr /pdf/etudeauto.pdf

[2] les relations économiques franco-marocaine , dans : http://www.financesmediterranee.com/pdf /pays/FM_DREE_Maroc_RelationEco&Fin.pdf

والخضروات والمعدات الكهربائية والالكترونية ، تركيب السيارات ، وكذلك في مجال النسيج أو الملابس.

ج الاستثمارات الفرنسية في تونس:

تعد فرنسا من البلدان المستثمرين الأوائل في تونس، فخلال الفترة الممتدة بين سنة 2007-1992 ، تحتل فرنسا المرتبة الثالثة بنسبة 10.4% من تدفقات الاستثمارات

الفرنسية في تونس، وذلك بعد كل من الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، ولكن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الصناعية في تونس.

فمع نهاية 2007 بلغ عدد الشركات الفرنسية في تونس 1200 شركة.

فقد بلغ حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة في تونس 73.5 مليون يورو عام 2004 ، مسجلة بذلك زيادة بنسبة +33 % عن عام 2003 ، الذي قدرت فيه الاستثمارات الفرنسية بتونس بقيمة 55.1 مليون يورو[1] .

أما في سنة 2008 فقد حققت قيمة الاستثمارات الفرنسية في تونس طفرة كبيرة بتحقيقها لمبلغ 312 مليون يورو مقابل 92 مليون يورو سنة 2007 ، وهذا ما جعلها في مقدمة المستثمرين الأجانب في تونس وذلك بعد بريطانيا بقيمة 599 مليون يورو.

وعلى الرغم من هيمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية في قطاع الاستثمار في تواجد ماركات تجارية فرنسية كبيرة وفي كل المجالات تونس ، إلا أن الساحة التونسية تشهد :قطاع البنوك،قطاع التكنولوجيا والإتصال،قطاع الملابس...الخ[2].

الخلاصة التي نصل إليها هي أن فرنسا هي المستفيد الأول من العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي الثلاث ، وذلك باعتبارها أسواق استهلاكية لمنتجاتها ، بالإضافة إلى اعتمادها على استيراد المواد الأولية منها خاصة المواد الطاقوية والمواد الأولية الطبيعية

[1] Ambassade de France en Tunisie mission économique, "fiche signalétique de la Tunisie" , p 03. http://www.upe13.com/docViewer.aspx ?id=4552

[2] "IDE en Tunisie et présence française en 2008" , op.cit, p 03 .

الأخرى التي تزخر بها منطقة المغرب العربي، والدليل على ذلك أن الميزان التجاري غالبا يكون موجب لصالح فرنسا على حساب هذه الدول ، مما يزيد من غنى فرنسا وتبعية الدول المغاربية لها.

المطلب الثالث:الآليات الأمنية والدفاعية الفرنسية.

شكلت التحديات الأمنية أحد أهم المحاور الرئيسية في العلاقات الفرنسية المغاربية ، نتيجة لتهديدات مختلفة و ، التي تم التطرق إليها ءانفا، لذلك استجابت فرنسا لهذه الظواهر الأمنية المتعددة الجوانب ، في محاولة منها لاحتوائها واحتواء الآثار التي يمكن أن تنجم عنها ، وذلك سواء بطرق فردية في إطار علاقات ثنائية مع الدول المغاربية أو في إطار جماعي بحكم انتمائها إلى الاتحاد الأوروبي.

1) المبادرات الفردية الفرنسية :

منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، أصبح الأمن الفرنسي في المنطقة المتوسطية لا يخضع لمنطق توازن القوى التقليدي أو النووي ، بل يخضع أكثر لتوازنات جديدة فرضت نفسها، هذه التوازنات هي نتاج تحولات معقدة ، خاصة بتلك المتعلقة بتحول بناء نظام إدراكات التهديد بعد بروز ما يسمى تهديدات الجنوب ، التي أصبحت تشكل قاعدة لبناء إقليم أ مني معرفي في الجهة المتوسطية . فقد كان الأمن الأوروبي عامة والفرنسي خاصة مبنيا على قاعدة أساسية عسكرية، لأ ن النظام الشيوعي كان شاملا بكونه الإيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية ، وحاملا للتهديدات ، ولأن وسيلة هذا الأخير تهيالآ و الإجرائية، كانت في الأخير الجهاز العسكري ، لكن بداية من نهاية الحرب الباردة، فإن التهديدات الجديدة، التي تواجهها فرنسا ، تبدو أكثر تعقيدا من سابقاتها ، نظرا لطبيعة الأشكال والمصادر فبعيدا عن رؤيته تهديدا عسكريا محضا ، تؤكد فرنسا اليوم على خطر عدم الإستقرار الإجتماعي وسوء التنمية الإقتصادية في دول جنوب المتوسط عموما ، ودول المغرب العربي بصفة خاصة[1].

[1] Immigration clandestine : une réalité inacceptable, une réponse ferme juste et humaine (rapport)" , dans :
http://www.senat.fr/rap /r05-300-1/r05-300-1.html

وقد اعتمدت الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في مواجهاتها للتهديدات الأمنية الآتية من منطقة المغرب على مقاربة " الأمن اللين" أكثر من اعتمادها على الوسائل العسكرية وذلك نظرا لطبيعة هذه التهديدات ، لذلك قررت فرنسا بأن أي إجراءات كانت سواء على المدى المتوسط أو الطويل لن تكون ناجحة أو فعالة دون مساعدة دول المنطقة على تحقيق التنمية الاقتصادية ، فلجأت إلى تجديد وتعميق المساعدات المالية الفرنسية لهذه الدول حيث قدرت المساعدات المالية الفرنسية المقدمة للجزائر سنة 2007 - ب 599.5 مليون فرنك فرنسي[1]، أما المغرب فقد كانت حصته 1502.4 مليون فرنك فرنسي، في حين كان نصيب تونس 596.5 مليون فرنك فرنسي ، هذه المساعدات التي من شأنها حسب فرنسا تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي عن طريق تحسين البيئة الاقتصادية ، والصحة والتعليم ، مما يحول دون زيادة تدفقات المهاجرين سواء الشرعيين وأ غير الشرعيين . كما أنها اتخذت مجموعة من الإجراءات نذكر منها:

- إختيار الأفراد الذين يمكن أن تستضيفهم فرنسا ، وذلك بتتبع سياسة انتقائية اتجاه المهاجرين ، كما يتم تسوية وضعية أولئك الذين ترى أنهم يخدمون اقتصادياتها ولا يشكلون تهديدا على المجتمع الفرنسي ، فخلال الفترة 1998-1997 تمت تسوية

وضعية 80000 شخص من بين 140000 ملف في فرنسا [2].

- عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المغاربية.

-كما أنها تعتمد بالشكل الأكبر على شرطة الحدود الفرنسية، المنتشرة عبر التراب الفرنسي والتي تركزعلى تفكيك الهياكل الإجرامية المنظمة ، التي تهرب المهاجرين ، أو التي تشغلهم في فرنسا من دون حصولهم على حق الإقامة الشرعية.

1ناجي عبد النور،**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط**،"ظاهرة الهجرةغير القانونية في المغربالعربي"،في كتاب جماعي بعنوان"الجزائر والأمن في المتوسط،واقع وأفاق"،الجزائر:مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،ص120.

وبحكم طبيعة الهجرة غير الشرعية، فإن فرنسا عملت على تطوير علاقات تعاون على المستوى الإقليمي والدولي ، حيث يقوم المكتب المركزي الفرنسي بمراقبة الحدود ، بإدارة العلاقات مع المنظمات الدولية المتخصصة "الأوروبول-الأنتربول"[1].

أما فيما يخص الإستراتيجية الأمنية لمواجهة الإرهاب وخاصة في منطقة المغرب العربي، وهذا ما اضطلع به بالتفصيل الكتاب الأبيض للأمن الفرنسي سنة 2008 ، حيث أكد على أن الأراضي الفرنسية مهددة بشكل كبير من أي نوع من الهجمات الانتحارية ، وخاصة بعد تلك التي حدثت في مدريد 2004 ولندن 2005 والتي بينت وأكدت مدى فعالية الشبكات الإرهابية . كما أكد أن التحدي الكبير وبشكل مباشر مصدره من طرف ما أطلق عليه "بتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا أو المغرب الإسلامي ،" وبالتالي يجب على فرنسا اتخاذ كل التدابير الوقائية والهجومية ضده ، خاصة بعد التأكد من إمكانية حدوث هجوم إرهابي على الأراضي الفرنسية ، وذلك باستخدام وسائل غير تقليدية مثل الأسلحة النووية ، الإشعاعية والبيولوجية والكيميائية ، وبالنظر إلى حجم هذا التهديد فإن الكتاب الأبيض يراهن على الدور الحيوي للاستخبارات الفرنسية لمنع وقوع مثل هذه الأعمال.

ويركز جهاز فرنسا لمكافحة الإرهاب على أعمال و نشاطات كل من[2]:

الشرطة الوطنية وخاصة من قبل وحدة التنسيق لمكافحة الإرهاب، أجهزة الاستخبارات الداخلية عن طريق المديرية المركزية للاستخبارات ، أجهزة الاستخبارات الخارجية خاصة بالإضافة إلى أجهزة و مديريات مختصة في قضايا .المديرية العامة للأمن الخارجي الجمارك والمسائل المالية و هي:

[1] " la lutte contre les filières d'immigration clandestine ," dans : http://www.immigration.gouv.fr/spip.php?page=dossiers_det_imm&numrubrique=237&numarticle

[2] "la lutte contre le terrorisme au livre blanc" , dans : http://www.defense.gouv.fr/livre_blanc/les_reperes/le_nouvel_environnement_geostrategique/lutter_contre_le_terrorisme__1 / lutter_contre_le_terrorisme

- المديرية الوطنية للاستخبارات والتحقيقات الجمركية ، مصلحة الاستخبارات ضد تحويل رؤوس الأموال غير الشرعية ، وتعتمد فرنسا بالإضافة إلى هذه الأجهزة على مساعدات من طرف الوحدات العسكرية الفرنسية المتخصصة-

كما تعتمد فرنسا على العديد من الوسائل الوقائية لحماية المدنيين والحفاظ على السلامة الإقليمية الفرنسية والتي تشمل:

-رصد ومراقبة وكشف وتحديد تدفق الأشخاص والسلع المشكوك فيها ، وحماية الأراضي الفرنسية من الإقتحام.

-حماية الأماكن المعرضة للخطر بشكل خاص ومباشر ويقصد بها : شبكات النقل الجوي ، البحري والأرضي والبنى التحتية الحيوية في البلاد.

-العمل دائما على تطوير سرعة اكتشاف الخطر أو التهديد ، عن طريق تطوير الأجهزة والمعدات بآخر التطورات التكنولوجية ، القادرة على اكتشاف المتفجرات بالإضافة إلى السيطرة على تدفق الاتصالات والمراقبة بالفيديو.

-العمل على عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي للعمل المشترك والمتبادل لمواجهة هذه الظاهرة.

ومن بين أهم الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا والدول المغاربية في السنوات القليلة الماضية :

توقيع المغرب اتفاقية تعاون في مجال الأمن في باريس في 30 ماي 2000، وتركز هذه الاتفاقية على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات والهجرة غير القانونية وغيرها من الأشكال الخطيرة للجريمة المنظمة[1].

كما تم التوقيع على إتفاقية للتعاون في مجال الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة بين الجزائر وفرنسا في 25أكتوبر 2003.

[1]" اتفاقية الأمن بين المغرب و فرنسا: الجريدة الرسمية المغربية رقم 4955 الصادرة يوم الاثنين نوفمبر 2001 "، في http://adala.justice.gov.ma/production /Conventions ar/ Bilaterales/ France %D9%86.htm

و في 2 ماي 2008 تم توقيع الاتفاق التونسي الفرنسي لتنظيم الهجرة ، كما تم إبرام اتفاق آخر حول الهجرة أيضا سنة2009.

وتنص كل هذه الاتفاقيات على ضرورة التعاون المتبادل بين الدول المغاربية و فرنسا و ذلك حسب طبيعة كل تهديد .

ففي إطار مكافحة الإرهاب تنص هذه الاتفاقيات بتبادل الأطراف:

-معلومات عن أعمال إرهابية معتزمة أو تم ارتكابها، وعن أساليب التنفيذ والوسائل التقنية المستعملة من أجل تنفيذ هذه الأعمال.

-معلومات عن الجماعات الإرهابية وأعضاء هذه الجماعات، ممن ارتكبوا جرائم إرهابية أو يعتزمون ذلك ، على تراب أحد الأطراف والتي تمس بمصالح كل الأطراف.

-كما تم التعهد على ضرورة التعاون في إطار الالتزامات الناجمة عن القرار 1373 للأمم المتحدة ، أو الالتزامات التي يتم التعهد بها في المحافل الأوروبية المتوسطية.

أما في إطار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات:

فيتم تبادل المعلومات عن الأشخاص الضالين في الاتجار غير المشروع في المخدرات وعن أساليبهم ، ومخابئهم وعن مصادرهم ومعابرهم ومواقع تزويدهم بالمخدرات ، بالإضافة إلى التعاون في المجال الجمركي و شرطة الحدود.

وأخيرا تم التأكيد على التعاون في مجال الهجرة السرية ، عن طريق تدعيم التعاون بين حرس الحدود البحرية، تبادل المعلومات حول الجهات المنظمة لمثل هذه العمليات[1].

2)المبادرات الفرنسية الأوروبية في المنطقة:

لقد عملت فرنسا على تعزيز النهج الأوروبي المشترك في مجال الأمن والاستقرار نظرا لعدم قدرتها من جهة ، ومن جهة أخرى لطبيعة التهديدات الأمنية القادمة من الجنوب

[1] - Ibid

والتي تمتاز بالميوعة وسرعة الانتشار لذلك سعت إلى بحث التعاون الإقليمي سواء بين الإتحاد الأوروبي ككل ودول المغرب العربي، أو بين الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط فقط[1].

ونجد من أهم المبادرات ما يلي:

أ) حوار5+5:

نشأت المبادرة التي أفضت إلى مشروع 5+5 سنة 1983 ، حيث أعلن الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض البحر المتوسط يضم اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب، ويخصص لدراسة القضايا الاقتصادية، وهو ما أيدته كل من تونس والمغرب، في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيعه ليبحث أيضا في المسائل الأمنية ، وقد رفض الإقتراح.

ثم بعدها جاء ملتقى مرسيليا 26-25 فيفري 1988 ليناقش ثلاث محاور رئيسية : المشاكل المالية والصناعية ، العلاقات الأورومغاربية ، آفاق العلاقات المغاربية ، ثم بعده ملتقى 27-24 ماي 1989 ليطرح مسألة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط ، وكتتويج لهذه المبادرات والملتقيات جاء اجتماع روما في 10 أكتوبر 1990، الذي جمع تسع وزراء خارجية دول غرب المتوسط 4+5 وهي ، فرنسا ، اسبانيا، ايطاليا ، البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا ، موريتانيا ، وذلك لوضع آليات جهوية تسمح بتثمين الأفكار حول مفهوم الأمن الشامل : اقتصادي ، اجتماعي ، سياسي ، إيكولوجي,...الخ ، بعدها عقد لقاء ثاني يومي 26 و27 أكتوبر 1991 بالجزائر ، وشهد هذا اللقاء انضمام مالطا لتصبح الآلية معروفة بحوار 5+5. غير أن حوار 5+5 تعطل بفعل حرب الخليج ومواقف دول القوس اللاتيني خاصة فرنسا ، وكذا بفعل الحصار على ليبيا في إطار أزمة لوكربي والمشاكل المغاربية خاصة الخلاف حول الصحراء الغربية،وقد أعادت فرنسا تفعيل مشروع 5+5 رسميا من قبل وزراء " وخاصة في مجال الأمن ، عندما تم إطلاق مبادرة " 5 + 5 دفاع

[1] Ibid

دفاع العشر دول في باريس في 21 ديسمبر 2004 و. هي اتفاقية تنص بأنه يمكن لكل دولة أن تشارك في هذه المبادرة وفقا لإمكانياتها وطموحاتها[1].

ويرتكز هذا التعاون المتعدد الأطراف بشأن القضايا الأمنية في غرب المتوسط ، على خطة عمل تقوم بها لجنة مركزية تجتمع مرتين في السنة تحت رئاسة واحدة من البلدان العشرة بالتناوب ث ، م بعدها يتم المصادقة على أعمال تلك اللجنة من طرف وزراء الدفاع في اجتماعهم السنوي الذي يكون في شهر ديسمبر من كل سنة . وقد تم تركيز أنشطة المبادرة " 5+5 دفاع " على المجالات ذات الأولوية ، مثل السلامة البحرية ، أمن الطيران ، وحماية المواطنين.

ب)الشراكة الأورومتوسطية:

يمكن اعتبار الشراكة الأورومتوسطية بمثابة علاقات متعددة المجالات بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي، فهي إحدى الآليات التي يمكن من خلالها تكريس الأمن وفق المفهوم الأوروبي، أي أنها تشكل أحد مجالات تأثير الهوية الأمنية الأوروبية ، إضافة إلى إمكانية اعتبار الشراكة الأورومتوسطية محاولة أوروبية لوضع دراسات إقليمية معينة تمنع التأثيرات غير المرغوب فيها التي تمارسها أطراف أو قوى خارجية[2].

و منه فالاهتمام الأوروبي بجنوب المتوسط قد تجسد في شكل أكثر وضوحا مع زيادة الهاجس الأمني الأوروبي اتجاه مستقبل الهجرة ، وتدفق العمالة من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان شمال أوروبا ، وما تطرحه من إمكانيات تصدير العنف والتطرف من بلدان الساحل الجنوبي للمتوسط إلى ساحله الشمالي، والامتداد في أعماق القارة الأوروبية ،فبسبب الربط بين ظاهرتي الهجرة السرية والتطرف الديني والسياسي، تحولت الدول الأوروبية من مجرد قاعدة خلفية للجماعات الإرهابية إلى أهداف لنشاطاتها.

1فاطمة بيرم،مرجع سابق،ص149-150.

2 محمدصالح المصفر،**الإتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية**في:" العلاقات الأوروبية حاضرها ومستقبلها"،ط1،باريس:مركز الدراسات العربي الأوروبي،1997،ص127.

لذلك حددت الشراكة الأورومتوسطية مجموعة من الأهداف أهمها مكافحة الإرهاب ، والهجرة السرية ، فقد وجه إعلان برشلونة 1995 دعوة للدول المشاركة من أجل تدعيم التعاون للوقاية من الإرهاب ومحاربته ، خاصة عن طريق التصديق على الأدوات الدولية التي تنص على ذلك و تطبيقها.

ونظرا لتفاقم حدة الهجرة نحو أوروبا وفرنسا خاصة ، اعتمد المجلس الأوروبي في 15 أكتوبر2008 "الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء ،" وذلك بعد اقتراح من طرف الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ، أثناء الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي في تلك الفترة، حيث تعهدت الدول الأوروبية السبعة والعشرون باعتماد سياسة مشتركة في هذا المجال، وقد حث هذا الميثاق الدول الأوروبية على أربع التزامات أساسية وهي:

- تنظيم الهجرة القانونية مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات والقدرات التي تحددها كل دولة من الدول الأعضاء.

- مكافحة الهجرةغيرالشرعية: فكل دولة مسئولة عن مراقبة حدودها البرية والبحرية و الجوية.

- ضرورة التعاون لمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي ، وقد أوكلت هذه المهمة إلى وكالة خاصة بذلك يطلق عليها اسم "فرونتكس" ، مع تعهد الدول الأوروبية بتوفير وسائل عمل هذه الوكالة ، مع اعتمادها استعمال أحدث الأجهزة التكنولوجية في ذلك.

-تحقيق التعاون مع دول منشأ الهجرة أو دول العبور ، بتعزيز درجة مراقبة حدودهم[1] ، وتبادل المعلومات بشأن المهاجرين غير الشرعيين ، وفي هذا السياق تم عام 1992 إحداث مركز المعلومات والتفكير والتبادل ، بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية ، وتنظيم التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وتنظيم الانتقال عبر الحدود..

1الحسن بوقنطار،**آليات مواجهة الهجرة السرية**،في:
http://www.aljazeera.net /NR /exeres 53/ CD62AA-DDFD 4- CE -3 B4B .-7htm

ورغم أن المقاربة الأمنية قلصت قليلا من حدة الهجرة إلا أنها لم تقضي عليها ، فأفواج الهجرة لا زالت تتدفق على أوروبا ، مادامت الأوضاع السياسية والاقتصادية في المغرب العربي على حالها.

وفي إطار مكافحة المخدرات فإن الاتحاد الأوروبي يعي جدا أهمية التنسيق مع المغرب الأقصى في مجال المخدرات – بصفته المورد الأكبر لهذه المادة إلى أوروبا ، - وتجلى ذلك من خلال الزيارة التي قام بها وزير الداخلية " نيكولا ساركوزي " في سنة 2005 ، لبحث مسألة مكافحة المخدرات في إطار مشترك، وهذا تجسيدا وامتدادا للسياسة الأوروبية في الحوار مع جميع الشركاء من أجل إقامة منطقة أمن واستقرار إذ، تدخل مسألة مكافحة المخدرات ضمن برنامج الحوار السياسي الأمني ومكافحة الجريمة المنظمة ، كما تضمنتها اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية ، ضمن الحوار السوسيو-ثقافي والإنساني لما لها من انعكاسات مباشرة على المجتمعات الاورو-مغاربية[1].

أما في مجال مكافحة الإرهاب فإن مؤتمر برشلونة 1995 لم يتناول ظاهرة الإرهاب بجدية كبيرة ، غير أنه تم تدارك الأمر فيما بعد ، نظرا للتصاعد الخطير الذي عرفته الظاهرة ، فقد شهدت مسألة مكافحة الإرهاب تطورات هامة قطعت خلالها أشواطا كبيرة في مسار تقريب وجهات النظر حولها، خلال المؤتمر الرسمي الثالث لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية، الذي عقد بمدينة" شتوتغارت" الألمانية يومي 15و16أفريل1999حيث تقدمت دول الاتحاد الأوروبي بما سمي" الميثاق الأوروبي المتوسطي" الذي أكد أن المحافظة على السلم والإستقرار في المتوسط تقوم على مجموعة من المبادئ هي:[2]

-التأكيد على إعلان برشلونة 1995 كأساس للشراكة الأوروبية المتوسطية.

-احترام مبادئ الأمن وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

-عدم قابلية الأمن والاستقرار في البحر المتوسط للتجزئة.

---

[1] - " sarkosy à rabat pour évoquer le terrorisme et la drogue " , **le quotidien d'Oran** , du 21 novembre 2005 , p 24 .

[2] فاطمة بيرم،مرجع سابق،ص154.

-الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل.

-الاعتماد على وسائل التعاون الأمني.

-عدم التدخل في فض المنازعات الحالية.

-الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في البحر المتوسط.

وقد ازدادت أهمية مكافحة الإرهاب ومحاربته بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم بعدها أحداث مدريد في 2004 ولندن 2005.

لكن ما يؤخذ على مسار الشراكة في مجال مكافحة الإرهاب ، أنه يؤكد على اعتبارها من أهم التهديدات التي تواجه المنطقة ، غير أنه لم يحدد آليات عملية تطبيقية لمكافحتها ، ماعدا التطرق في كل مرة وفي كل لقاء على التعاون في مجال تبادل المعلومات.

ج)تشكيل الأوروفور والأورومافور:

في إطار التهديدات الجديدة التي عرفتها المنطقة الأورومتوسطية ، أنشأت دول أوروبا الجنوبية سنة 1995وحدتين للتدخل السريع في المتوسط ، فعلى هامش اجتماع إتحاد أوروبا الغربية الوزاري في لشبونة ماي 1995 وقعت كل من اسبانيا، فرنسا،ايطاليا والبرتغال الوثائق المؤسسة لكل من Eurofor : و Euromafore، وذلك لحماية أراضي دول إتحاد أوروبا الغربية . وقد أنشئت الوحدتان للمساهمة في تزويد أوروبا بقدرة عسكرية خاصة ، قابلة للانتشار في غضون أيام ، حيث تبقى مشاركة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مفتوحة للمشاركة في عملياتها العسكرية وذلك للدفاع عن الأراضي الأوروبية[1].

فقوات الأوروفور عبارة عن قوات برمائية للانتشار السريع، أنشئت عام 1995 وتم الإعلان عندها رسميا أو فعليا في 1998، وهي تتكون من 250000 فرد . أما قوات الأورومافور فهي قوات بحرية - جوية بمثابة مبادرة ترويجية للقوات البحرية للاتحاد الأوروبي ، تأسست

[1] "la défense en Europe les initiatives multinationales",dans : http://www.defense.gouv.fr/la_defense_en_europe/les_initiatives_multinationales/les_eurofor ces/euromarfor/ leuromarfor

عام 1995 ، يوجد مقر قياداتها في قاعدة فلورنسا الايطالية كي تكون قريبة من نطاق العمليات المفترض.

ومع أن البلدان الأوروبية توصلت إلى اتفاقات للتعاون العسكري والأمني مع البلدان المتوسطية، إلا أنها تبدو غير واثقة إلا بقواتها الخاصة لحماية جنوب القارة الأوروبية.

وتجسد هذه الرؤية التحركات المختلفة التي تقوم بها الوحدات البحرية والجوية التي شكلتها البلدان الأوروبية الجنوبية خاصة في الحوض الغربي للمتوسط (المغرب العربي و) التي تشتمل زيارات دورية للقواعد العسكرية المغاربية ، كما تجوب هذه الوحدات البحرية في عرض البحر المتوسط لاعتراض المهاجرين السريين وتفتيش السفن المشبوهة[1].

ففي 17 نوفمبر 2007 رست أربع سفن تابعة للقوات البحرية الأوروبية " أورومافور" بميناء وهران، تمهيدا لإجراء مناورات بحرية مشتركة مع القوات البحرية الجزائرية تستمر لعدة أيام ، هذا كما رست في 20جوان 2001 مجموعة أيضا من قوات الأورومافور في تونس مكونة من أربع قطع.

وتندرج هذه المناورات في إطار تنمية التعاون الأمني والعسكري بغرب حوض المتوسط . إذن فقد اعتبر تشكيل القوتين إشارة قوية لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الفرنسية والأوروبية، المقاربة الهجومية البحتة، ذلك أن فرنسا اعتبرت نفسها في خطر من ظهور تهديدات صاروخية أو أسلحة كيميائية من المغرب العربي، وقد أثار إنشاء القوتين حفيظة الدول العربية، و اعتبرت على أنها عملية لإجهاض الحوار الأمني بين أوروبا والدول العربية المتوسطية ، مما أدى إلى طرح تساؤلات عن نوايا الأوروبيين وجدوى مشروع الشراكة الأورومتوسطية في مثل هذه الظروف[2].

2 رشيد خشانة،**"ضمان أوروبا...بين التعاونوالريبة والتناقض"**،في:
http://www.swissinfo ch. /ara/search/Result.html?siteSect=882

[2] فاطمة بيرم،مرجع سابق،ص155.

المبحث الثاني: آليات التنافس الأمريكي في المنطقة المغاربية.

يشكل المغرب العربي إهتماما ومصالح أكيدة للولايات المتحدة الأمريكية ،ولهذا إتخذت هذه الأخيرة العديدمن الآليات على كل المستويات من أجل ضمان نفوذ وبقاء متميز في منطقة المغرب العربي، وسنذكر أهم هذه الآليات في المطالب الموالية:

المطلب الأول :مواقف الو م أ من الأزمات في المنطقة.

كانت الصدمة قد خيمت على صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية جراء الثورات العربية ابتدءا من تونس ومرورا بمصر وليبيا وباق الدول العربية التي حدثت فيها انتفاضات شعبية مطالبة أنظمتها بالتنحي عن السلطة, حيث إن قيام هذه الثورات كانت بعيدة عن توقعات الاستخبارات المركزية الأمريكية ، وفضلت واشنطن الترقب والانتظار ولم تعلن موقف صريح من كل انتفاضة عربية لحين تبيان مجريات الانتفاضة خوفا من وقوع فوضى في البلدان العربية تؤدي إلى مجيء أنظمة مستبدة ، وقد نصح الثائرة بما يتلائم مع الثورات الجديدة بعض مستشاري الرئيس اوباما على وضع إستراتيجية جديدة تجاه الدول والشعوب العربية التي شهدت ثورات.

ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن الاتهامات فيما يحدث من ثورات حيث اتهمتها أطراف عديدة غربية وعربية في تحريك الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية من خلال تدريب الناشطين السياسيين العرب على التظاهر السلمي والعمل على إسقاط الأنظمة الاستبدادية بطرق سلمية ،إلا أن الولايات المتحدة تعاملت مع كل ثورة عربية بمعزل عن الأخرى بالرغم من إن الهدف واحد وهو إسقاط الأنظمة الاستبدادية واستبدالها بأنظمة ديمقراطية جديدة تسعى "واشنطن "أن تضع هذه الأنظمة الجديدة تحت لوائها وسيطرتها ، فنرى تعامل الولايات المتحدة مع ثورة تونس بالإيجاب لأن شعب هذه الدولة استطاع أن يخلع نظامه المستبدة في وقت وجيز[1] .

أما ليبيا فقد قامت الولايات المتحدة يترأس حلف عسكري ضم عدد من الدول لمساعدة ثوار ليبيا للتخلص من القذافي الذي وصف الثوار الليبيين بأنهم جزء من

[1] أدهام البدراني ،"**الموقف الأمريكي من الثورات العربية :ثوابت ؟ أم مصالح ؟**"،"**الحوار المتمدن**"،العدد 3452 (القاهرة : 2011/08/10)،ص 14.

القاعدة ، فقام حلف الناتو بضربات جوية على أهداف عسكرية لقوات القذافي.[1]

وهناك دول عربية شهدت ثورات تنشد التغيير غير إن واشنطن لاتزال ترغب في بقاء أنظمتها لاعتبارات المصالح الإستراتيجية في المنطقة مثل البحرين والمغرب والأردن.

فإذا أردنا تحليل الموقف الأمريكي لكل دولة عربية حدثت فيها ثورة شعبية يمكن لنا أن نستدل على ما يلي :

الموقف الأمريكي من الثورة التونسية (ثورة الياسمين): هناك مخاوف أمريكية بعد تنحي نظام بن علي وهذه المخاوف تتجسد في خوف واشنطن من سيطرة الحركات الإسلامية على السلطة ، والأمر نفسه في مصر فقد تخوفت الولايات المتحدة من سيطرة السلفيين على الحكم في مصر بعد سقوط نظام مبارك إضافة إلى تخوفها من تغيير سياسة مصر الخارجية تجاه إسرائيل خصوصا خوفها من إجهاض اتفاقية السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل منذ العام 1979م .[2]

الموقف الأمريكي من الثورة الليبية:

أما مع ليبيا فالوضع مختلف تماما حيث لم تؤدي الثورة الليبية بعد من إسقاط القذافي ، وبالرغم من مطالبة الولايات المتحدة لنظام العقيد بالتنحي لم تخف واشنطن مخاوفها من ان يكون تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مندسا وسط الثوار الليبيين وقد اثر ذلك على رغبة واشنطن في دعم الثوار الليبيين عسكريا حيث رفضت بعض الدوائر الرسمية الأمريكية تسليح الثوار خوفا من وصول هذه الأسلحة بيد تنظيم القاعدة والى حين التعرف على المعارضة الليبية جيدا ، قامت الولايات المتحدة بعد استيعابها صدمة الثورات العربية بتبني إستراتيجية جديدة للتعاطي مع الواقع العربي ، حيث أعدت واشنطن برنامجا لدعم الثورات العربية يشمل إسقاط بعض الديون المترتبة على

[1] أدهام البدراني ،المرجع نفسه، ص 14.

[2] المكان نفسه ،ص.15

مصر وتونس وتقديم الدعم والمشاركة التجارية والاستثمار في كل من الدولتين ومد جسور الثقة مع الأنظمة.

المطلب الثاني: العلاقات الإقتصادية الأمريكية المغاربية.

لقد مثلت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في المغرب العربي في الفترة الممتدة من

نسبة40 % حيث أن أغلبيتها تتصل بالمشاريع الصناعية باستثناء النفط 2003-2008

وذلك مقابل 20 % بالنسبة لأوروبا في الولايات المتحدة تمثل 12.5 % من مجموع المشاريع الاستثمارية للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال الطاقة (الجزائر وتونس).

بدأ الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية متكاملة ، بعد بروز مؤشرات تعطل و تعثر مسار الشراكة الأورو-مغاربية (مسار برشلونة) ، و الذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية فيه أن تكتفي بدور الملاحظ مما دفع بالجانب الأمريكي لاستثمار الشعور بالخيبة الذي أصاب دول المغرب العربي بعد الوعود التي حملتها مبادرة برشلونة ، وذلك بطرح مبادرة أكثر ديناميكية وأكثر فعالية فجاءت **"مبادرة إيزنستات"** *[1] والتي تم الترويج لها تدريجيا مع دول المنطقة.

1) العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع الجزائر:

إحتلت الجزائر في عام 2008 المرتبة 72 في ترتيب الأسواق المربحة بالنسبة للمنتجات والخدمات الأمريكية، حيث تمثل الجزائر مصلحة اقتصادية متجددة للولايات المتحدة ليس فقط في مجال الغاز والنفط، لقد مثل تنويع الأسواق الجزائرية،وتفكيك الحواجز الجمركية

*1 أطلقت أمريكا في عام 1998 مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية المعروف بمبادرة "أيزنستات"نسبة إلى وكيل وزير التجارة الأمريكي "ستيوارت أيزنستات في عهد الرئيس "بيل كلينتون"الذي يدعو لإنشاء مغاربية موحدة تقام مع الولايات المتحدة منطقة تبادل تجاري حر مغاربية أمريكية وهذا المشروع يختلف في بعض جوانبه عن مشروع الأورو مغاربي الذي يهتم بالجوانب السياسية وحقوق الإنسان بينما المشروع الأمريكي فلايهتم بالشق السياسي ويرى أن المشروع الاقتصادي لا دخل للسياسة فيه ،هذا ما شجع الحكام العرب وبادروا في إنجاحه بدل المشروع الأوروبي.

وزيادة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر آفاقا جديدة،من حيث هذا المنظور" واشنطن" تشارك مباشرة في إصلاحات قوانين الضرائب، القضاء، والتجارة وذلك من أجل الانضمام المستقبلي إلى منظمة التجارة العالمية، حيث أسست غرفة تجارة أمريكية في الجزائر، ومجلس تجاري أمريكي-جزائري في" واشنطن".

وتعتبر الولايات المتحدة من أكبر المستثمرين الأجانب في الجزائر، حيث أنه بين

1990-2001قدرت الاستثمارات الأمريكية بأكثر من 900 مليون دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة ، ويهتم المستثمرين الأمريكيين أساسا بالقطاع النفطي حيث أنه في عام 2006حصلت شركة "شل" على عقدين للتنقيب عن 7 آبار للنفط تبلغ قيمتها نحو 60 مليون دولار، وتعتبر الجزائر سابع مورد بالنفط للسوق الأمريكي.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي ، فإن فرع الغاز الطبيعي المميع للشركة الوطنية الجزائرية

سونا طراك حتى عام 2005 اقتصر على سوق جنوب أوروبا فقط ، هذه الشركة استفادت بعد ذلك بعدة عقود منها عقد مع شركةsempraللطاقة،حيث تسمح هذه الإتفاقية بتزويد ذلك السوق الأمريكي بحوالي250 إلى 500 مليون متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي على مدى عشرين سنة.

أما في قطاع الكهرباء، حصلت شركة General Electric في جوان 2008

على عقد لتجهيز محطة لتوليد الكهرباء تقع على بعد 700 كلم في شرق العاصمة، يتعلق الأمر بثالث موقع خص به الأمريكيين الذي يوفر ضاغطات غاز بأعلى تكنولوجيا

تكنولوجيا حيث قدر مبلغ العقد ب 635 مليون أورو.[1]

في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 عرفت العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأمريكية تزايد ملحوظ ، حيث أنه في عام 2007 سجلت زيادة قدرها 2 مليار دولار حيث أن

[1]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مرجع سابق ، ص. 14 .

الصادرات الجزائرية قدرت ب 17,5 مليار دولار ، أما صادرات الولايات المتحدة إلى الجزائر قدرت ب 1,5 مليار دولار وهذا ما يمثل نسبة 20 % كزيادة ، وعلى سبيل

المقارنة في عام 2004 كانت فرنسا أول مورد إلى الجزائر بمبلغ 4,12 مليار دولار أي بنسبة 22.67 % من إجمالي الواردات الجزائرية ، في حين كانت ثالث زبون بما يقدر

بـ 3,61 مليار دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي استولت على ما يقدر ب23.15 % من الصادرات الجزائرية في عام 2004 . والشكل التالي يمثل حجم التبادل التجاري بين الطرفين[1].

2) العلاقات الاقتصادية المغربية الأمريكية:

إحتل المغرب المرتبة 68 في ترتيب الأسواق المربحة للمنتجات والخدمات الأمريكية ولقد أبرز مؤيدي اتفاقية التبادل الحر الدوافع الاقتصادية لهذه الاتفاقية، وهي وصول المنتجات المغربية إلى الأسواق الأمريكية في حين أن النقاد أوضحوا بأن هذه حجج ليست مقنعة حيث أن التجارة مع الولايات المتحدة لا تمثل سوى 3% من مجموع المبادلات المغربية (الواردات + الصادرات) وذلك في الفترة الممتدة من عام 2002 إلى 2008 في حين مثلت المبادلات مع الاتحاد الأوروبي 61%في نفس الفترة.

ولقد منحت الولايات المتحدة إلى الحكومة المغربية من الفترة 2004 -2008 حوالي 135 مليون دولار وذلك من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) وذلك لتعزيز التعاون من خلال التركيز على أربع مجالات رئيسية:

-النمو الاقتصادي(الزراعة والصناعة الزراعية).

-تقديم الدعم للمؤسسات الصناعية الصغيرة(المنشآت الصغيرة والمتوسطة).

-التعليم وتكوين الكفاءات.

-تعزيز الحكم والديمقراطية.

[1]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مرجع سابق ،ص 15.

ولكن بالرغم من توقيع اتفاقية التبادل الحر بين الطرفين فإن المبادلات بقيت ضعيفة ما بين الدولتين، ففي عام 2004 اعتبرت الولايات المتحدة سابع مورد و ثامن زبون للمملكة المغربية ، حيث أن الشركات المغربية ليست قوية بما فيه الكفاية ولا تمتلك إستراتيجية تمكنها من التصدير إلى السوق الأمريكي، كما أنه منذ توقيع هذه الاتفاقية تضاعف ثلاث مرات حجم العجز في الميزان التجاري للمغرب[1].

وتتعلق الصعوبات أساسا بالمنافسة على الأسعار وعدم معرفة طبيعة السوق الأمريكي وعدم المقدرة على تلبية حجم الطلبات، الافتقار إلى معايير الرقابة، الفروق الثقافية.

وبعيدا عن وعودها الاقتصادية شكلت هذه الاتفاقية ورقة ضغط سياسي لكلا الطرفين حيث تسمح للولايات المتحدة بتنفيذ استراتيجياتها العالمية من خلال فتح أول منطقة تبادل حر، وفقا لمخططها، والتي تمتد من المغرب إلى أفغانستان،من جانب آخر تعتمد المغرب على الورقة الأمريكية وذلك لإرسال إشارة إلى الاتحاد الأوروبي والتي من خلالها تفاوض بشأن اتفاق الانضمام، وكان وزير التجارة الفرنسي قد حذر المغرب بلهجة

قاسية حيث قال :" لا يمكنكم القول أنكم تريدون شراكة مع الإتحاد الأوروبي ، وفي نفس الوقت توقعون اتفاقية تبادل حر مع الولايات المتحدة ، يجب عليكم الاختيار"[2].

وبالحديث عن الاستثمارات الأمريكية المباشرة في المغرب ، فليست ذات قيمة عالية فبالرغم من النشاط المكثف لغرفة التجارة الأمريكية في الرباط ، والتي تلعب دورا محوريا في الترويج للسوق المغربية فقد اقتصر الاستثمار في مجال الخدمات، قطع الغيار

مكونات الكومبيوتر حيث ليست هناك استثمارات ضخمة أمريكية في النظام الإنتاجي المغربي.

أما في المجال الطاقوي وقع المكتب الوطني للمحروقات والمناجم في 19 أفريل 2005 اتفاق من أجل اكتشاف وتقييم النفط في المغرب ، وذلك مع الشركات الأمريكية مثل شركة

[1] Kassim Bouhou, "**Stratégie et Présence Economiques des Etats-Unis au Maghreb**", (Bruxelles :Centre des Etudes Economiques, 2010), pp(12-13).
[2] Kassim Bouhou , op.cit ,p.15.

"شل ,"Shell ولقد قدمت وكالة التنمية الأمريكية والتجارة (USTDA) منح مساعدة تقنية قيمتها 115 ألف دولار إلى المكتب الوطني للمحروقات والمناجم (ONHYM) وذلك لتحسين قدرات الاستكشاف في قطاع المحروقات والمناجم, الشكل التالي يبين حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب من 2004 إلى 2008 .

3)العلاقات الإقتصادية مع تونس:

تعتبر تونس من بين البلدان المغاربية الثلاث الأقل تعامل اقتصاديا مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك يرجع بشكل كبير إلى ضعف اقتصادها الذي يعتمد وبشكل كبير على السياحة , ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة من خلال المفاوضات الوصول إلى اتفاقيات ثنائية تسهل العمليات التجارية بينهما [1]. وبالرغم من زيادة حجم التبادلات التجارية بين الطرفين منذ نهاية التسعينات، فإنها ما زالت بعيدة بشكل كبير عن تلك الأرقام التي تحققها فرنسا مع تونس .والجدول التالي يوضح حجم التبادلات التجارية بين أمريكا وتونس كالتالي:

الجدول 03 :

يبين الجدول حجم المبادلات التجارية بين تونس و أمريكا الوحدة بمليون دولار

1 فاطيمة بيرم ، مرجع سابق ،ص .200 .

السنة	الصادرات الأمريكية إلى تونس	الواردات الأمريكية من تونس	نسبة التغطية
1998	32.296	328.029	9.7%
1999	52.2	433.7	%12
2000	57.5	543.5	%10.5
2001	91	562	%16.2
2002	76.035	427.20	%17.79
2003	558.9	318	%18.48

ومن ناحية الاستثمارات فهي الأخرى ضعيفة مقارنة مع تلك في الجزائر والمغرب، نظرا لاعتمادها بشكل كبير على قطاع المنسوجات والملابس، هذا القطاع الذي تهتم به فرنسا بشكل أكبر[1]، ومع هذا فقد بلغت الاستثمارات الأمريكية في تونس103مليون دولار في 1994وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 04 :

يبين الجدول تطور الاستثمارات الأمريكية في تونس خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى2002 (الوحدة مليون دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم الاستثمارات الأمريكية	103	70	89	149	150	92	47	55	34

[1]فاطيمة بيرم ، مرجع سابق ،ص 206.

توجد 50 شركة أمريكية في تونس، 34 منهم مختصة في مجال التصدير الاستيراد، وهناك عدد قليل من هذه الشركات في مجال الطاقة مثل شركة Walter، samed، international marathon الخ ولكن استثماراتها ضعيفة مقارنة مع الجزائر. [1]

إذن بعدما كانت منطقة المغرب العربي منطقة هامشية بالنسبة للشركات الأمريكية فإنها حظيت بمكانة متزايدة منذ منتصف التسعينيات، كما أوضحنا ذلك سلفا، وعرفت ازدياد مستمر منذ ذلك الوقت، رغم أن الزيادة ليست بدرجة عالية، ولكنها موجودة. لذلك أصبحت تشكل قطبا منافسا لمصالح أوروبا في المنطقة، والذي تزداد أهميته مع التصريحات التي يدلي بها رجال السياسة الأمريكيين، بأنهم لن يتخلوا عن هذه المنطقة التي أصبحت حيوية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، مما يدل على أن التنافس ما زال يشتد مع مرور الوقت.

أما في ما يخص موقع الو م أ في سوق الطاقة للمغرب العربي ،فمنذ إعلان العرب حضر البترول على الأسواق الأمريكية و الغربية في مارس1974 (بعد حرب 1973),تيقن القادة الأمريكان أنه لابد من تغيير الإستراتجية من التفكير في كيفية امتلاك تكنولوجيا الأسلحة و تطويرها لترجيح ميزان القوة على حساب السوفيات إلى كيفية ترجيح ميزان القوة الاقتصادية ,وذلك عن طريق ايجاد مناطق بديلة لتزود بالطاقة وضمان وصوله إلى الولايات المتحدة الأمريكية في حال حدوث أزمات إقليمية و دولية .

فإن التحول في السياسة الأمنية الأمريكية جاء بعد التطورات الجيو سياسية التي طرأت على العالم بعد نهاية الحرب الباردة ،فخلال الحرب الباردة كان الهدف الاعلى للإستراتيجية الأمريكية هو خلق منظومة عالمية من التحالفات قادرة على احتواء وهزيمة الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك السعي وراء المصالح القومية الأمريكية ،أما خلال فترة التسعينات فكانت الإستراتيجية الأمريكية ضمان وصولها إلى مخزونات النفط في العالم وضمان تدفقها وإيجاد بديل للنفط الخليجي نظرا لما يشهده الشرق الأوسط من توترات .

1 فاطيمة بيرم ، مرجع سابق ،ص207 .

فكان المغرب العربي أحدى هذه المناطق لتلبية حاجات أمريكا من النفط التي تشهد ارتفاعا محسوسا (1973 استوردت حوالي 36 % ,2000 استوردت حوالي 57 % وفي2003 استوردت حولي 60 %) حيث يستهلك الأمريكيون 19.5 مليون برميل يوميا ،تستورد منه حوالي 11.5 مليون برميل .[1]

المطلب الثالث:الآليات الأمنية الأمريكية في المنطقة.

إن البعد المتوسطي للأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي بارزة في المنظور الإستراتيجي الأمريكي ،حيث أن عاملي التهديد و الخطر المحتملين من المنطقة ، اللذين يعتبران ضعيفين بحكم البعد الجغرافي لهذه المنطقة عن مركز المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، إلا أنها وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي قامت برسم خريطة جديدة لمصالحها الإقليمية في العالم ، حيث قسم العالم إلى ثلاث دوائر، احدى هذه الدوائر تضم شمال إفريقيا وتمتد من المغرب غربا إلى مصر شرقا ،وهو مقسم إلى جزأين :

-الشرق ويضم مصر وليبيا ، هذه الأخيرة التي ظلت تستمد أهميتها الإستراتيجية من طابعها التهديدي (سابقا قبل أن تتنازل عن أسلحتها الكيمياوية و محاولتها لامتلاك مفاعلات نووية مقابل فك الحصار الذي كان مفروضا عليها اقتصاديا و عسكريا بعد العدوان على العراق) ومواردها النفطية فهي تمثل ثالث مورد للنفط في إفريقيا ,لذا تسعى أمريكا إلى ضمان مصالحها و حمايتها حتى باللجوء إلى الوسائل العسكرية .

-الغرب و يضم الجزائر،تونس والمغرب ،حيث ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا يوجد تهديد مباشر لمصالحها ،مما يستبعد اللجوء إلى العمليات العسكرية ،بل بالعكس فهي ترى في هذا الجزء حليفا لها خاصة الجزائر في مكافحة الإرهاب و القضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي والساحل ،هذا لما تملكه من خبرة في قتال هذه الجماعات بالإضافة إلى تقارب الرؤى حول هذه القضية و ما قدمته الجزائر من مقاربة أمنية حول

[1] مايكل كيلر ، **الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة :عدنان حسن ،(بيروت : دار الكتاب العربي ,2002)، ص. (11-13).

مكافحة الإرهاب في المحافل الدولية ,جعل الولايات المتحدة ترى في الجزائر حليفها الأول في المنطقة ، و تأتي موريتانيا جنوبا حيث المجال الذي تقل فيه الاهتمامات الأمريكية .[1]

و كانت العلامات الأولى لهذا التقسيم الأمريكي الجديد لدائرة المصالح في العالم قد ظهرت في خطاب الرئيس السابق "جورج بوش "الأب في 02 أوت 1990 قبل أن تواصل إدارة "بيل كلينتون" في انتهاجه ، عموما فإن منطقة المغرب العربي ظلت تحتل مراتب ثانوية في الإستراتيجية الأمريكية خلال مطلع التسعينات ،وقد أكد هذا الخبير الأمريكي في الشؤون المغاربية "ريشارد باركر" Richard Parker و الذي يؤكد أن الدبلوماسية الأمريكية لا تتحرك في منطقة المغرب العربي إلا في الأزمات ، فإن حدة النزاعات في المغرب العربي لا تبلغ أبدا درجة كبيرة من التوتر لتثير أنظار المسؤوليين الأمريكيين وتحولهم من مناطق بؤر التوتر النشيطة مثل الشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية كمؤشر على ذلك فإن عدد أعضاء المعهد الأمريكي للدراسات المغاربية (A.I.M.S) يشكلون عضو واحد من أصل عشرة أعضاء من جمعية الدراسات الإفريقية (A.S.A) على غرار منطقة الشرق الأوسط فقد خصصت له جمعية الدراسات في الشرق الأوسط

(A.I.M.S).[2]

إن تفكك الاتحاد السوفيتي جعل الولايات المتحدة تغير من إستراتيجيتها اتجاه المنطقة لترفعها من السياسات الدنيا إلى السياسات العليا ،وهذا بعد غياب مصالحها خلال الحرب الباردة ، حيث أدرجة المنطقة في السياسات الشرق الأوسطية الكبرى الذي يمتد من المحيط إلى الخليج ،ولقد برز هذا الاهتمام لعدة أسباب أهمها :

1-التضييق على روسيا و حصرها في الزاوية وهذا من خلال اهتمام بدول أوربا الشرقية و محاولة ضمهم إلى حلف شمال الأطلسي N.A.T.O , هذا بالنسبة إلى دول أوربا أما بقيت

1 Francois Soudan **,"Le Maghreb un des Etats Unis**", **"Jeune Afrique"**,(paris: 14/12/1994), pp.14-19.

2 Richard Parker,**" la politique des Etat Unit au Maghreb : les années de transition**" ,(paris : 1990),p.362.

المناطق الأخرى فحاولت الولايات المتحدة السيطرة على مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي حتى لا تتمكن روسيا من إعادة تجميع قوها وبسط سيطرتها من جديد (سياسة الاحتواء).[1]

2-ضمان استقرار البيئة الأمنية الأوربية والمتوسطية باعتبار منطقة المغرب العربي تشكل امتدادا طبيعيا لها ،وأي توتر في منطقة جنوب الحوض المتوسط يعتبر تهديدا مباشرا لأوروبا ، حيث المصالح الأمريكية المباشرة لكون أوروبا الواجهة الإستراتيجية و الحضارية الأولى لها ، وقد أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الرهان الأمني المتوسطي ضمن الرزنامة الإستراتيجية للحلف الأطلسي (الحوار المتوسطي).

3-الارتكاز على منطقة المغرب العربي كنقطة اتصال إستراتيجية طبيعية وهذا باعتبارها همزة وصل بين ثلاث قارات (إفريقيا ,آسيا وأوروبا) عن طريق الشرق الأوسط ,الخليج القز وين , إفريقيا جنوب الصحراء وصولا إلى المحيط الأطلسي , هذا ما يشكل حزام إستراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية من خلال ترابط الساحل الشرقي للولايات المتحدة مرورا بالأسوريس ، البحر المتوسط ، قناة السويس ، فالشرق الأوسط و الخليج ،حيث تعتبر كلها منافذ أمنية هامة متواصلة لأي تحرك لوجيستيكي تقوم به أمريكا (90 % من القوات و العتاد العسكري للحلفاء خلال حرب الخليج عبر مياه البحر الأبيض المتوسط).[2]

4-ضمان عبور الناقلات النفطية والتجارية عبر البحر الأبيض المتوسط هذه المهمة يقوم بها الأسطول السادس للقوات البحرية الأمريكية ،بحيث يقوم بمرافقة الناقلات النفطية الأمريكية التي تعبر مضائق البحر الأبيض المتوسط خاصة قناة السويس و مضيق البوسفور و الدردنيل ، أين يتواجد الأسطول الروسي .على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع في إستراتيجيتها إمكانية توقف تدفق النفط الجزائري و الليبي في حال تدهور الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط .

---

[1] محمد أبو الفوز ,"**الهيمنة الأمريكية : الأبعاد و الدوافع**" ,من الموقع :
http://www.alnoha.com/visoto4/alhumanah.htm ,تاريخ الدخول :2015/05/15 على الساعة 17h30,ص.04 .

[2] ليسر.أليفر ، **دور و مركز المغرب العربي و حوض المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية**،محاضرة ملقاة من طرف الخبير الاستراتيجي الأمريكي ،(الجزائر :المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة ،1999/10/26) .

5-ضمان استقرار المنطقة و تفادي أي توتر إقليمي فيها , و يظهر هذا من خلال الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في إدارة النزاع بين الصحراء الغربية و المغرب بدعم الحل السلمي للقضية ،وأن النزاع المسلح بين الجزائر و المغرب من الخطوط الحمراء التي لا يجب بلوغها مهما تضاعفت حدة التوتر في المنطقة .

يعتبر التقرير السنوي الذي أعده الرئيس السابق "بيل كلينتون" سنة 2000 للكونغرس حول إستراتيجية الأمن الأمريكي للقرن 21 ، الذي حث فيه على ضرورة استقرار و رفاهية المنطقة لضمان مصالحها ، بمثابة الدليل القاطع على التغير في السياسات الأمنية الأمريكية في المنطقة .[1]

أما عن التعاون العسكري مع دول المغرب العربي فإن التوجهات الإيديولوجية و التوجهات السياسية لعبة دورا مهما في تحديد منحى هذه العلاقات، إذ ظل هذا الإطار من التعاون إلى جانب أبعاده السياسية و التجارية يخدم رهانات إستراتيجية تتعلق أساسا بالتأثير في ميزان القوى ، و قد أخذ التعاون العسكري لدول المنطقة مع الشركاء الرئيسيين عدة أشكال تراوحت بين التزود المباشر بالأسلحة والأجهزة الدفاعية والعتاد العسكري ,تبادل الخبرات العسكرية وتنظيم دورات تكوينية وتنظيم مناورات عسكرية .

لقد سيطر الاتحاد السوفيتي على سوق السلاح في المنطقة خلال الحرب الباردة ,هذا من خلال العلاقات المتميزة بين الجزائر و ليبيا ,حيث بلغت قيمة الصفقات التسلح بين الاتحاد و دول المنطقة بـ 9200 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين (1978 -1982) مقابل 560 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية . ولكن مع نهاية الحرب الباردة تراجعت صفقات التسلح لروسيا مع دول المغرب العربي وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها :

-تأثر مصداقية السلاح التقليدي لروسيا خاصة بعد حرب الخليج الأولى و حسم المعارك بسرعة لدول الحلفاء.

[1]Anthony H. Cordesman , "**Changing US securuty strategy**",Araport of C.S.I.S burkechair in strategy,(Washingtan : centre for strategic and international studies, September 2013),p.11.

-تدهور الأوضاع الاقتصادية لروسيا حيث بلغ حجم التضخم 2000 % و اهتمام النظام الروسي بإعادة بناء روسيا داخليا عن طريق القضاء على الفساد الذي عرفته ,و إعادة بناء اقتصادها الوطني وترتيب البيت من الداخل .

-التغير الإيديولوجي الذي عرفته المنطقة و التوجه نحو الدول الرأس مالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

-تنويع من مصادر التسلح لدول المنطقة ، وذلك من أجل ضمان تسلح هذه الدول

وفي ما يلي بعض الجداول و الإحصائيات التي تبين نفقات التسلح لهذه الدول وأهم الشركاء الرئيسيين في مجال استيراد الأسلحة و العتاد العسكري .[1]

الجدول 05 :

يبين الجدول النفقات العسكرية لدول المغرب العربي لفترة 1997 حتى 2004

الوحدة (مليون دولار)

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الجزائر	2100	2400	3100	3000	3200	3100	2200	2800
المغرب	1400	1700	1800	1400	1400	1400	1800	2000
ليبيا	1300	1500	1300	1200	1000	562	747	1310
تونس	334	355	351	356	321	404	492	537

المصدر: Anthony H.cordesmen ,"The North African Military balace :force devlopment in the Maghreb",(Washington : centre for strategic and international studies ,2006),p.13.

1Anthony H.cordesmen ,**"The North African Military balace :force devlopment in the Maghreb**",(Washington : centre for strategic and international studies ,2006),p.13.

.

إن عامل التسلح في دول المغرب العربي لم يبلغ الحد الذي يثير فيه قلق الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا على حد سواء، مقارنة بمنحى التسلح في الشرق الأوسط و دول الخليج العربي و دول جنوب شرق أسيا .

من خلال الجدول فإننا نلاحظ إذا ترجمنا هذه الأرقام إلى منحى بياني فإننا نلاحظ هذا المنحنى في تصاعد مستمر لنفقات التسلح لدول المغرب العربي ، فمثلا الجزائر صرفت لوحدها خلال السنوات (2000 إلى 2004)ما يقارب 14.3 مليار دولار .أما المغرب فقد بلغت نفقات تسلحها خلال نفس السنوات ما يقارب 8 مليار دولار .و ليبيا صرفت ما يقارب 4.819 مليار دولار ، وتونس أنفقت ما يقارب 2.11 مليار دولار. كل هذه الأرقام إذا ما قارنها بنفقات تسلح دول الخليج مثلا المملكة العربية السعودية أنفقت حوالي 99.150 مليار دولار خلال نفس السنوات ،أي ما يقارب ثلاث أضعاف ميزانية أربع دول في المغرب العربي ، هذا ما يعكس حدة التوترات في منطقة الخليج العربي و الشرق الاوسط (الخطر الإيراني و الاحتلال الإسرائيلي)،و ما مدى ترتيب هذه المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية مقارنة بمنطقة المغرب العربي[1] .

أما في ما يخص شركاء المنطقة في شراء الأسلحة و العتاد العسكري فتحتل الولايات الأمريكية الصف الثالث عند بعض الدول، والصف الثاني عند البعض الآخر أمثال المغرب و تونس ،وهذا راجع إلى جذور الحرب الباردة و توجه كل من تونس و المغرب نحو المعسكر الغربي خلالها .

أما في ما يخص **التعاون العسكري بين الولايات المتحدة و دول المغرب العربي** فهو كالتالي:

[1] Richard Parker, op.cit,p.361

1- الجزائر:

تعتبر الجزائر الشريك الأول لروسيا في استيراد الأسلحة على غرار غريمتها الولايات المتحدة الأمريكية, و التي لم تدخل سوق السلاح الجزائري إلا بعد نهاية التسعينات وبداية القرن الحادي و العشرين , وبضبط إلا بعد أحداث 9 من سبتمبر 2001 و إعلان أمريكا الحرب على الإرهاب,حيث وجدت في الجزائر شريكا مهما لها في المنطقة ,هذا لما تملكه الجزائر من خبرة في مكافحة هذه الجماعات المتطرفة , وقد عقدت الجزائر مع أمريكا عدة اتفاقيات في هذا الشأن, منها ما تعلق بالجانب العسكري كتدريب الجنود و تزويد الجيش بمعدات عسكرية متطورة كمنظار الليلي و طائرات التجسس , ومنها ما يتعلق بالجانب الشبه عسكري ويتعلق الأمر بتبادل المعلومات الاستخبارتية .[1]و الجدولين الآتيين يبينان أهم الشركاء الجزائر في مجال التسلح ما بين الفترة الممتدة من 1994 إلى 2009 .و قيمة المساعدات العسكرية التي منحتها الولايات الأمريكية للجزائر و دول المغرب العربي الأخرى , ذلك من أجل تبيين ما مدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة و إعادة إدراجها ضمن أجندة إستراتيجيتها الأمنية في المنطقة .

الجدول 06 :

الجدول يبين التطور في قيمة الصفقات التي عقدتها الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة بين 1994 إلى 2009 (الوحدة ب مليون دولار)

1 Jeam Francois ,"Forces armées et politique de défense au Maghreb",(paris:1998),p.225.

السنوات / الدولة المصدرة	1997-1994	2001-1998	2005-2002	2009-2006
الو م أ	00	00	00	00
روسيا	600	400	500	5700
الصين	100	100	100	500
باقي دول العالم	650	600	150	700

المصدر : Anthony H.cordesmen ,"The North African Military balace :force development and regional challeges ",(Washington : centre for strategic and international studies ,2006),p.32.

ملاحظة:

القيمة صفر (00) محصورة بين القيمة 50 مليون دولار و 100 مليون دولار

إن القيم التي في الجدول لا تعكس أبدا أهمية الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة ،ففي سنة 1997 اشترت الجزائر ستة 06 طائرات ذات أجهزة دفاعية مخصصة للنقل من صنع شركة Gulfstream التي تقدر قيمتها حوالي 28 مليون دولار للطائرة الواحدة والتي تستخدم لغرض مراقبة الحدود و الاتصالات و المكالمات بهدف دفاعي .[1]

كما اختارت الجزائر الشركة الأمريكية "نورثروب غرومان "لتطوير أجهزتها للدفاع الجوي وقد شهد التقارب العسكري بين البلدين منعطفا حاسما في السنوات الأخيرة من التسعينات تجسد في تنظيم عدة مناورات عسكرية مشتركة للتدخل السريع , هذا بعد ما شهد الموقف الأمريكي تحولا من الأزمة الجزائرية منذ عام 1995 ,والذي تبعه انضمام الجزائر لمسار الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الأطلسي في مارس 2000 ،ليتعزز هذا المسار

[1] هادي زعرور، **توازن الرعب :القوى العسكرية العالمية** ،(بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ,2013) ص 66 .

بالدور الذي انفردت به الجزائر في إطار الإستراتيجية الأمريكية الدولية و الإقليمية لمكافحة الإرهاب .

ويتضمن التعاون العسكري الجزائري –الأمريكي برنامجا واسعا لتعاون في مجال تبادل المعلومات ، حيث تستفيد الجزائر من الصور الملتقطة عن طريق الأقمار الصناعية الأمريكية بغرض حماية الحقول النفطية ،بالإضافة إلى عتاد رصد الليلي و التصنت و المراقبة الذي تتسلمه منذ 2002 ، وهي فترة نهاية الحظر العسكري الأمريكي على الجزائر.

تستفيد الجزائر من مساعدات أمريكية في مجال "برنامج صندوق التدريب و التكوين العسكري الدولي "Training International Military Education and Imer

التي قدرت قيمتها ب 144 ألف دولار سنة 1990 ثم تراجعت إلى 75 ألف دولار عام 1996 بسبب الحظر العسكري غير المعلن على الجزائر ،ثم ارتفع مجددا عام 1998 إلى 125 ألف دولار مخصصة إلى تدريب ضباط عسكريين في مجال الطيران و القوات الخاصة ، وقد تضاعفت المساعدات سنة2003 لتصل إلى 550 ألف دولار ،و التي لا يزال إطار التعاون في مجال مكافحة الإرهاب المحرك الرئيسي لها .[1]

شهدت مبيعات الأسلحة الأمريكية للجزائر مسارا تصاعديا بصفة تدريجيا و متواصلا منذ 1990 حيث بلغت قيمتها خلال الفترة 1990 إلى 1999 حوالي 20 مليون دولار التي تضاعفت سنة 2002 لتصل حوالي 38مليون دولار , وهو مؤشر واضح لتطور حجم المبيعات التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلدين.

2-المغرب و تونس :

يعود تاريخ التعاون العسكري الأمريكي مع المغرب ، إلى عام 1942 تاريخ إنزال القوات الأمريكية في شمال إفريقيا أثناء الحرب العالمية الثانية ،مما سمح للولايات المتحدة

1Anthony H.cordesmen ,"**The North African Military balace :force development and regional challeges** ",op.cit,p.46.

إقامة أول قاعدة جوية بحرية في **"قنيطرة "** (**بوت ليوتن**) قبل أن يسترجعها المغرب بعد نهاية الحرب .[1]

وفي عام 1951 أقام الأمريكيون في إطار المواجهة الشاملة للوجود السوفياتي في البحر الأبيض المتوسط ثلاث قواعد عسكرية في كل من "نواصر"،"بن غرير"و"سيدي سليمان " في إطار ما يسمى بالقيادة الإستراتيجية ، كما وقّع المغرب إتفاق سري يسمح للولايات المتحدة باستخدام كل التسهيلات المغربية حتى عام 1978 .

كما قدم المغاربة تسهيلات تسمح للقوات الجوية الأمريكية في إطار عمليات محتملة لقوات الانتشار السريع من استخدام قاعدة القنيطرة و بن غرير في تموين طلعاتها نحو الشرق ، بالاضافة إلى استخدام ميناء "الداخلة"في الصحراء المحتلة .

إن العلاقات بين البلدين اتخذت منحى تطوري من خلال تنظيم مناورات عسكرية مشتركة بتنظيم الأسطول السادس الأمريكي،كما تضمنت هذه العلاقات تكوين إطارات عسكرية مغربية و تزويد الرباط بالعتاد الحربي في إطار البعثة العسكرية الأمريكية الدائمة في المغرب ، وشمل مجال التكوين أيضا مصالح الأمن الداخلية تحت إشراف الاستخبارات الأمريكية C.I.A و الاستخبارات الغربية ، وقد جسد هذا التعاون في عملية لدعم حركة "جوناس سافيمي" المعارضة في أنغولا الموالية للمعسكر الغربي قامت بها الاستخبارات المغربية أو من خلال مشاركة القوات المغربية في حرب الخليج الأولى وذلك بإرسال قوات مغربية في مهمة لحماية الأراضي المقدسة (1200 جندي في السعودية ،500 جندي بالإمارات المتحدة).[2]

ويتابع حاليا حوالي 3000 متربص مغربي تكوينهم العسكري في الولايات المتحدة في إطار البرنامج الدولي للتكوين و التدريب العسكري بميزانية سنوية مليون دولار:

"International Programme on the Formation and Military Training"

1 Abdelkhaleq Beramdane ,**Le Sahara occidental :en jeu maghrébin**, (paris: édition Karthala ,1992),pp.(140-148).

2Ahmed Boukhari, le secret .Ben Barka et Maroc :un ancien agent des services spéciaux parle ,(paris : édition Michal Lafon , 2002),pp.(19-36).

كما تم الاتفاق في ظل هذا التعاون في نوفمبر2003 بمنح المغرب لوكالة الفضاء الأمريكي حق استعمال ساحة الهبوط قاعدة بن غريرة لمباشرة تجاربها .

سمح مستوى التعاون العسكري المتميز بين البلدين باستفادة المغرب من امتيازات برنامج تحويل فائض الأسلحة الأمريكية ، فيما بلغت ولا تزال وتيرة التدريبات العسكرية المشتركة بين القوات المغربية و الأمريكية ست 06 مناورات سنويا ,مدعمة بندوتين مشتركتين في مجال التعاون العسكري ، كما تتولى القوات الأمريكية المتواجدة بالقواعد المغربية مهمة تشغيل و صيانة أنظمة الأسلحة المغربية .[1]

يبقى التعاون العسكري الأمريكي المغربي الأهم من نوعه في المنطقة وهو ما يعكس الأهمية الإستراتيجية الثابتة التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب مقارنة بالدول الأخرى, والجدول السابق الذي يبن حجم المساعدات العسكرية الأمريكية للمغرب العربي دليل على أهمية المغرب في إستراتيجية الأمنية الأمريكية ،و في ما يلي جدول يبين مصادر تسلح المغرب :

الجدول 07:

يبين أهم صفقات التسلح للمغرب الأقصى مع الولايات المتحدة الأمريكية و بعض بلدان العالم خلال الفترة الممتدة بين 1994 إلى 2009 (الوحدة ب مليون دولار).

1Anthony H.cordesmen ,"The North African Military balace :force devlopment in the Maghreb,op.cit ,p. 26.

السنوات / الدولة المصدرة	1997-1994	2001-1998	2005-2002	2009-2006
الولايات المتحدة الأمريكية	00	00	00	2500
روسيا	00	00	200	00
الصين	00	00	00	300
باقي دول العالم	500	300	550	1950

المصدر : Anthony H.cordesmen ,"**The North African Military balace :force development and regional challeges** ",op.cit,p.32.

أما بالنسبة لتونس فإن ميزانيتها الدفاعية هي الأضعف إذا ما قارنها بالدول الأخرى هذا راجع إلى سياستها الخارجية البراغماتية المتفتحة على الغرب ، على غرار سياسات بعض الدول الصدامية ، هذا الإنفتاح التونسي سمح بقيام دولة أكثر إستقرار و عصرنة في المغرب العربي ،لذا فإن الاهتمام الأمريكي بهذا الاستقرار يشكل رهانا سياسيا أكثر منه إستراتيجيا أو اقتصاديا ، حيث أن المصالح الإستراتيجية و الاقتصادية الأمريكية في تونس ليست بالحجم الذي هو قائم مع الجزائر و المغرب [1]، في حين أن أي اضطراب يمس النظام التونسي قد يؤثر على المنطقة بأكملها ،وقد ساهم تولي الرئيس "زين العابدين بن على" زمام السلطة في تكريس العلاقات المتميزة بين البلدين في المجال العسكري حيث ظلت مجمل واردات السلاح التونسي من الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد أحداث **"قفصة"** سنة 1986 (قصف الطيران الإسرائيلي لمعاقل منظمة التحرير الفلسطينية و انتهاك المجال الجوي لتونس) مما أثبت ضعف و هشاشة المنظومة الدفاعية لتونس ، مما ساهم في توجهها لتعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية لا سيما في مجال الأجهزة العسكرية في الرصد الجوي .

[1] Anthony H.cordesmen ,"**The North African Military balace :force devlopment in the Maghreb**",op.cit ,p. 38.

يعتبر وجود لجنة عسكرية تونسية أمريكية مشتركة أحد مؤشرات التعاون العسكري بين البلدين ، و في إطار هذا التعاون تجري القوات التونسية مناورات عسكرية مشتركة دورية مع القوات الأمريكية ، كما تستفيد تونس على غرار المغرب من البرنامج العسكري الدولي للتدريب و التكوين بدعم مالي يفوق مليون دولار سنويا ، كما تستفيد أيضا من برنامج تحويل العتاد العسكري الفائض[1] .

وبهذا نختم هذا الفصل الذي تعرفنا فيه ولو بإيجاز للسياسات والآليات المعتمدة من أطراف التنافس،أي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا،فمنها ما هو إقتصاي ،عسكري أمني ،وبعض المواقف من الأزمات السياسية في المنطقة،وهذا كله من أجل التواجد كفاعلين ومستفدين في المنطقة المغاربية،و بهذا الفصل نكون قد ختمنا هذا العمل المتواضع.

[1] Ibid ,p39.

تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كغيرها من القوى الكبرى للسيطرة على الثروات النفطية في المنطقة المغاربية،بحيث تحاول الإحتكاك والتدخل في شؤون النظام المغاربي من أجل السيطرة على مجاله الجيوسياسي ،وذلك لتأمين مصالحها ومواردها النفطية وأيضا تموقعها جغرافيا وإستراتيجيا بالمنطقة ،وهذا ما جعل كل من الدولتين تتحرك على جميع الأصعدة والمستويات ،إذ عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقزيم فرنسا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام في المحافل الدولية وفي القضايا الساخنة،عن طريق إلغاء دورها كطرف له وزنه على الساحة الإقليمية والدولية، وإيهامها بأنها مازالت بحاجة إلى المظلة الأمريكية وخاصة في المجال الأمني،كما قابلتها النظرة الفرنسية التي تحاول أن تجسد تواجدها بالمنطقة المغاربية مستخدمة العامل التاريخي باعتبار دول المنطقة كانوا مستعمرات فرنسية .

إن هذا التنافس الحاد على منطقة المغرب العربي في الحقيقة هو نقطة إيجابية في يد القادة السياسيين لدول المنطقة من أجل إستغلال أهمية الموقع والثروات التي تسخر بها المنطقة،والتصدي لهذا التنافس يستدعي بذل مجهودات متناسقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة، تتعدى الإمكانيات القطرية وتتطلب توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي، خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، الذي تفتقد فيها الدول الضعيفة والمتشتتة وزنها وتصبح مجرد تابعة في مجال العلاقات الدولية تتأثر بانعكاساتها السلبية.

فلا سبيل أمام دول المغرب العربي، إلا المزيد من عمليات التكامل والتكاتف ونبذ الخلافات الجانبية، وذلك لأن المصالح مشتركة والخيارات مفتوحة، وإن الأمر لا يتعلق بالارتباط بطرف والتخلي عن الطرف الثاني، بل الاستفادة من الطرفين، عن طريق المزيد من التكامل الاقتصادي، لأنه المحرك الأساسي فضلا عن الجوانب الأخرى السياسية والثقافية.

إذ نجد المقومات الأساسية للتكامل موجودة سواء أكانت ثقافية كوحدة الدين واللغة وتشابه العادات والتقاليد، أو اقتصادية كوجود الموارد الاقتصادية من طاقة بشرية وخامات معدنية وموارد زراعية، هذا بالإضافة إلى التواصل الجغرافي وتنوعه.

و يبقى فقط تفعيل كل هذه العوامل، ووضع المصلحة المشتركة فوق كل الاعتبارات السياسية ولنا في الإتحاد الأوروبي مثال، حول طرحه جانبا اختلافاته العددية في جميع الميادين والإلتفاف حول المصلحة المشتركة، وذلك لأن العصر هو عصر التكتل وذلك للاستنهاض بالقدرة التنافسية في التفاوض مع الآخر .

من هذا المنطلق يمكن أن نستعرض أهم المجالات التي يمكن عن طريقها تدعيم اتحاد المغرب العربي، هذه المؤسسة التي توقفت بصفة مؤقتة عن العمل، رغم أن الظروف الدولية والإقليمية ومصالح شعوب المنطقة المغاربية تستدعي إعادة بعثها لكي تلعب دورها المنوط بها، ولكي تستطيع تحقيق آمال شعوب المنطقة الهادفة إلى الوحدة والازدهار.

و يمكن حصر المجالات التي يمكن أن تدعم اتجاه دول المغرب العربي نحو الاتحاد في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية.

-المجـــالات الاقتصادية:

لا يمكن للدول المغاربية أن تعيش بمعزل عما يجري في العالم الحديث من تكتلات تجاوزت حدود القارات لتحقيق المنافع الاقتصادية، بل أصبحت الضرورة ملحة والحاجة ماسة لتجاوز الخلافات المفتعلة والعمل على تدعيم هذا الإطار المؤسسي للقضاء على التبعية والتخلص من مخاطرها السياسية كخطوة أولى لتحقيق الإستقلال الإقتصادي بمفهومه الواسع.

هذا الإطار يتمثل في التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية، بحيث يتحقق بين مجموعة من الدول ذات المصالح الاقتصادية المشتركة، إذ تلغى كافة الصعوبات والعوائق أمام حركة تدفق السلع والخدمات والمواطنين ورؤوس الأموال، وهذا لا يمكن إدراكه إلا عبر التنسيق الاقتصادي في مرحلة أولى كدفع المشروعات المشتركة التي يمكن بعثها بين الدول المغاربية، وفي مرحلة تالية التخفيف من الحواجز الجمركية وصولا إلى قيام اتحاد اقتصادي بين الأقطار المتكاملة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا توافرت الإرادة السياسية المغاربية، التي تجعل مبدأ التكامل فوق كل اعتبار، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه.

إن التباين الجغرافي والنباتي والثرواتي والسكاني في المغرب العربي، يعتبر من

العناصر الأساسية للتكامل الاقتصادي الجماعي، إذ نجد المنطقة تشمل أراضي متعددة المناخات، يمكن استغلالها في إنتاج أغلب الموارد الزراعية، كما أنها تزخر بموارد مائية سواء عن طريق السدود أو المياه الجوفية، كما تحتوي على ثروات بحرية ونهرية وغابية وموارد معدنية وطاقوية، تتباين من قطر إلى آخر، مما يساعد على اتجاه كل بلد في إطار تحقيق مصلحته إلى التكامل مع البلد الآخر.

فالمطلوب هو بناء مجال اقتصادي مغاربي يؤدي في النهاية إلى تقليص التبعية للخارج في المجالات المالية والغذائية، وعدم الإرتباط طاقويا بأحد الطرفين، بل محاولة الاستفادة من الأطراف جميعا، بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدان المغاربية، ويمكن إدراك هذا المسعى عن طريق توسيع الاستثمار والإنتاج والمبادلات والتعاون على الصعيد المغاربي،كما أن فتح الأسواق الوطنية يمكن البلدان المغاربية من الاستثمار المشترك والتعاون في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق المشاريع المشتركة.

إن المصلحة الرئيسية تكمن في تجمع اقتصادي مغاربي، يمكن أن يحقق نموا اقتصاديا واجتماعيا لفائدة الشعوب المغاربية، يستطيع أن يخفف من حدة زحف منطقة التبادل الحر في المتوسط سنة 2010 ، والتي تكرس التبعية للخارج ومن ثمة عدم تلبية الحاجيات الجماهيرية ومتطلبات التنمية .

2- المجالات الثقافيـــة:

لا يمكن بلوغ الأهداف الإقتصادية السالفة الذكر، إلا بالتركيز على الإنسان صانع الثروة وموجهها نحو المصلحة المشتركة، ومن هنا كان التركيز على التعليم بمختلف أطواره ومستوياته الهاجس الأكثر اهتماما والخطير في آن واحد، بحيث إما أن يوجه توجيها صحيحا وإما أن يبقى يدور في فلك التبعية بدون الإستفادة منه من أجل الازدهار والرقي.

و في هذا الإطار المطلوب هو التنسيق بين مختلف المستويات (التأطير، المناهج، الإمكانات المادية والمالية) من أجل بعث ثقافة مغاربية، تتلاءم ومقتضيات العصر، بهدف تكوين جيل متمكن وقادر على الإبداع والابتكار في مجالات النشاط المختلفة وذلك بما يخدم التوجهات الكبرى لبناء الاتحاد المغاربي، وذلك عن طريق الاستغلال العقلاني للطاقات

البشرية بتوفير الجو المناسب للبحث العلمي وذلك بقصد الحد من هجرة الأدمغة.

و في هذا الصدد فالتفكير ينصب على إعادة النظر في البرامج والمناهج والتأطير وإعادة المدرسة لأهدافها والمتمثلة في التنوير والتثقيف، وأن تكون أداة يمكن عن طريقها المحافظة على الإنسان من نفسه، حيث يمكن لها أن تقدم له أدوات الحوار والتبادل والإختيار.

كما أنه لابد من التفكير في التعليم المهني والتقني حتى يأخذ في عين الاعتبار احتياجات السوق، ومن هنا يتأقلم مع تحولات سوق العمل عبر الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية.

أما فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي، ففي هذا الصدد فإنه من الضروري تفعيل مشروع أكاديمية المغرب العربي، والجامعة المغاربية والتي بقيت حبرا على ورق منذ 1993، بسبب انعدام الميزانية، على أن يتم اختيار البرامج بما يخدم المنطقة المغاربية وانشغالاتها، وهذا لا يتم إلا عن طريق المزيد من الإرادة السياسية وحرية البحث في المجالات المختلفة، وربط ذلك بالاحتياجات الاقتصادية من أجل إيجاد ترابط فعال متعدد الأشكال بين الجامعة والمؤسسة المستخدمة عن طريق توجيه البحث العلمي للمساهمة في حل المشاكل الاقتصادية للمنطقة المغاربية، والمساهمة في التغلب على مشكلة الإطارات البطالة عن طريق إدماجها في المجتمع للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة المغاربية.

3- المجالات السياسيـــة:

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية والثقافية في أي مجتمع ما، ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تفتح ذلك المجتمع على الديمقراطية، إذ بدون استقرار سياسي لا يمكن التحدث عن تنمية المجالات الأخرى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. ومن جهة أخرى فلابد من الأخذ في عين الإعتبار إتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد العالمي منذ التسعينات، بحيث ربطت الدول المانحة للمعونات والقروض مساعداتها الاقتصادية والمالية، بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة.

من هنا كان على النظم المغاربية تيسير الإنفتاح السياسي، الذي يعتبر عاملا محفزا للقوى الاجتماعية المطالبة بالإصلاح السياسي، وذلك بغية استرجاع الثقة بين المواطنين، عن طريق القبول بالحق في الاختلاف والتعددية التنظيمية في المجتمع.

و في هذا الصدد فلابد من إعادة النظر في النظم الانتخابية، وذلك لضمان تمثيل حقيقي للمواطنين والرأي العام عن طريق القوائم المختلفة، وكذلك التأكيد على حقوق الإنسان والاختيار الدقيق للكفاءات التي تشغل المناصب العليا في جميع القطاعات بمعايير الكفاءة والالتزام،كما إن الديمقراطية تحتاج إلى وعاء حضاري واستعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي يسوده احترام حرية وكرامة الإنسان على صعيد المعايير القيمية وعلى صعيد النشاط الإنساني المتعدد، ومن هنا فلابد من تدعيم الوسائل التي تمكن الشعوب المغاربية من الإنعتاق والتحرر، مثل الإصلاح الدستوري والقانوني الذي يكفل التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومعرفة الآخر وتطلعاته واحترامها في إطار من الحوار والشفافية والإقناع، مما يتيح بتواجد ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة والمعارضة تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي داخل المجتمع، بحيث تصبح فيه السياسة ممارسة مدنية من أجل تحصيل الحقوق وإدارة التوازن بين المصالح وتفضيل المصلحة العامة للبلاد على المصالح الخاصة، وفي هذا الصدد تفضيل المصالح المشتركة المغاربية على المصالح القطرية الضيقة، وذلك لتعزيز دور الوحدة المغاربية في المحافل الدولية عن طريق تطويق غريزة التفرد والوصاية وتقديم بعض التنازلات عند الاقتضاء وذلك لإعلاء مبادئ التوافق والتراضي .

وبالتالي فإن التخلص أو الإستفادة من الهيمنة التنافسية في المنطقة المغاربية قائم على مدى فعالية الآليات القطرية والإقليمية من أحزاب سياسية وتنظيمات المجتمع المدني والإتحاد المغاربي وجامعة الدول العربية في تطبيق سياسات تدعو للتحالف والتكامل بين الدول المغاربية وإتباع برامج تمكنها من إستغلال التنافس الدولي على المنطقة دون الخضوع إلى الهيمنة والتبعية .

قائمـــة المصادر والمراجع

1)الكتب باللغة العربية :

* مسعود الخوند،**الموسوعة التاريخية الجغرافية**،ج1،لبنان:الشركة العالمية للموسوعات،2004.

1/الكثيري مصطفى ، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**، (الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، 1986).

2/المسيري عبد الوهاب و التريكي فتحي ، **الحداثة و ما بعد الحداثة**،(دمشق : دار الفكر , 2003).

3/ بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ،(الجزائر: المكتبة العصرية ،2005).

4/ بويبية نبيل، **"الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية"**،(القاهرة : جامعة الدول العربية معهد البحوث و الدراسات ،2009).

5/ جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**،(الجزائر: دار الخلدونية ,2007).

6/ جون بيليس و ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية**،ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ،(الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ،2004).

7/ جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة : وليد عبد الحي ، (الكويت : كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة و المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،1985).

8/ حجاج قاسم ، **العالمية و العولمة:نحو عالمية تعددية و عولمة إنسانية**،(الجزائر: جمعية التراث،2003).

9/ خلاف هاني و نافع أحمد ، **نحن و أوروبا شواغل الحاضر و آفاق المستقبل** ،(القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1998).

10/ زعرور هادي، **توازن الرعب :القوى العسكرية العالمية** ،(بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ،2013).

11/سعد زغلول عبد الحميد ، **تاريخ المغرب العربي،** (القاهرة : دار المعارف، 1965).

12/ محمدصالح المصفر،**الإتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية**في:" العلاقات الأوروبية حاضرها ومستقبلها"،ط1،باريس:مركز الدراسات العربي الأوروبي،1997.

13/ غربي محمد وآخرون ، **الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق**،(الجزائر : الوكالة الوطنية للتنمية و مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، 2008).

14/ كريب أيان ، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**،ترجمة :محمد غلوم (الكويت: عالم المعرفة ،1999).

15/ مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (**دبي : مركز الخليج للأبحاث , 2002).

16/ مايكل كيلر ، **الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية،** ترجمة عدنان حسن ،(بيروت : دار الكتاب العربي ،2002).

17/ محمود عبد اللطيف، **"الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي "**،(القاهرة : الحضارة العربية ، 2003)

18/ ناجي عبد النور،**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط**،"ظاهرة الهجرةغير القانونية في المغرب العربي"،في كتاب جماعي بعنوان"الجزائر والأمن في المتوسط،واقع وأفاق"،(الجزائر:مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،2006).

19/ وليد عبد الحي ، **تحول المسلمات في العلاقات الدولية – دراسة مستقبلية –** (الجزائر : مؤسسة الشروق للإعلام و النشر, 1994).

2)المقالات(المجلات،الدوريات والصحف):

أ)-المجلات والدوريات :

1/ سيد أحمد قوجيلي ،**"تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي "دراسات إستراتيجية**"،العدد 169 ،(أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،2012).

2/ عبد الله العروي، **"المغرب العربي: نظرة مستقبلية"**، **مجلة قضايا عربية**، العدد 10, (لبنان : مطبعة المتوسط، ، أوت 1975).

3/.شريط عابد،**أثر ظهور اليورو على الإقتصاديات الدوليةوالعربية**،"**مجلة بحوث إقتصاد عربية**"،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،العدد2007

4/ الحاج اسماعيل زرقون ،**"المغرب العربي و الصراع الدولي "**،**مجلة الواحات للبحوث و الدراسات** ،العدد 09، (الجزائر: المركز الجامعي غرداية ، 2010).

5/ ميلاد مفتاح الحراثي، **"الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21"**، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 187, (الإمارات المتحدة : مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1994)

6/ ادريس لكريني ، **"مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية و وقائع المقاربات الانفرادية "**، **مجلة المستقبل العربي**،العدد 281 ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، جويلية 2002).

7/ هيثم الكيلاني ، **"الشراكة الأوروبية المتوسطية :تحليل لنتائج برشلونة "**،**شؤون الشرق الأوسط** ،العدد. 49 ،(بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث و التوثيق ،فيفري 1996).

8/ العميد الركن الياس أبو جودة ، **"دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة" ,"مجلة الدفاع لوطني"**،العدد 92 ،(لبنان :2014/01/01).

9/ جون ديفورك ،**"تنافس حاد على حوض المتوسط معطيات إفريقية مغربية "**,**العالم الإستراتيجي**،العدد 01،(الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ،2008).

10/ أدهام البدراني ،**"الموقف الأمريكي من الثورات العربية :ثوابت ؟ أم مصالح ؟"**،**"الحوار المتمدن"**،العدد 3452 ،(القاهرة : 2011/08/10).

ب)-الجرائد :

1/عبد الستارحتيتة ، **"ليبيا سوق مفتوحة لتجارة السلاح و الامريكي و التركي على رأس القائمة "**،**"جريدة الشرق الأوسط"** ،العدد 13322،(القاهرة : 06 مارس 2015)

3)التقارير والمؤتمرات والملتقيات والندوات:

1/ المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، **"المؤشر العربي 2013/2012 "مشروع قياس الرأي العام العربي** ، 2013.

2/ التطور الديمقراطي في موريتانيا، **"التقرير الاستراتيجي العربي 2007 "**، (مصر : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2006).

3/ تقرير صندوق النقد الدولي ،**"آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2013 الآمال و الواقع و المخاطر"**،2013 .

4/المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،**"الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة"**، العدد الفصلي الثاني،2014.

4)المذكرات و المحاضرات والمداخلات :

1/ رياض حمدوش ،**"تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية "**،مداخلة ضمن الملتقى الدولي: **الجزائر و الأمن في المتوسط –واقع و آفاق**, (جامعة منتوري قسنطينة ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر : الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، 2008).

2/ عمار بالة،**"مكانة الولايات المتحدة الامريكية صمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"**، مذكرة ماجيستر ،(جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2012/2011).

3/ عبد الناصر جندلي، **"انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية "**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2005/2004).

4/ عمار حجار , **"السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي "**, مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلاقات الدولية , (جامعة باتنة : كلية الحقوق , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , 2002).

5/ خالد معمري ، **"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة"**،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، (جامعة باتنة :كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2008/2007).

6/ مريم زكري، **"البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية "**،مذكرة ماجيستر (جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2011/2010)

7/ فاطمة بيرم،**"ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة "**، مذكرة ماجيستار ، (جامعة الحاج لخضر باتنة :كلية الحقوق و العلوم السياسية , قسم العلوم السياسية ، 2010/2009).

8/قريب بلال ،**" السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي من المنظور أقطابه –التحديات و الرهانات-"**،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ،(جامعة الحاج لخضر باتنة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2011/2010).

9/ نسيمة مسالي ،**" التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي و استراتيجيات مواجهتها "**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ، (جامعة منتوري قسنطينة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2010/2009).

10/ ليسر.أليفر ،**"دور و مركز المغرب العربي و حوض المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية"**، محاضرة ملقاة من طرف الخبير الاستراتيجي الأمريكي ،(الجزائر :المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة ،1999/10/26)

11/ أمين عبد القادر سرغيني ،**"السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،(جامعة مستغانم :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2012/2001).

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

1- **الكتب باللغة الأجنبية** :

1/ Charls philippe david et Jean Jaques Roche, **Théories de la Securité**, (France: Paris,Editon Montchrestien ,2002)

02/ Jean Jacque Roche , **Théories des Relations Internationales**,(Paris : Edition Montchrestien , 2004)

03/ Juanita Elias and Peter Sutch**, International Relation-The Basics**-,(New York: Routledge,2007).

04/ Kenn Booth and Steve Smth, "**International Relaton TheoryToday**",Pensylvania,The Pensylvana State University Press, 1995).

05/ André Charles Julieu," **l'Afrique du Nord, en marche"** ,(paris :1975).

06/ Yahia H. Zoubir, Haizam Amirah Fernandez**," North Africa: Politics, region ,and the Limits of Transformation",**(New York: Routledge, 2008).

07/ Abdelkader Bousselham**, Regards sur la diplomatie algérienne** ,(Algérie : CASBAH Editions, 2005).

08/ Richard Parker,**" la politique des Etat Unit au Maghreb : les années de transition**" ,(paris : 1990).

09/ Jeam Francois ,"Forces armées et politique de défense au Maghreb",(paris:1998).

10/ Abdelkhaleq Beramdane ,**Le Sahara occidental :en jeu maghrébin**, (paris: édition Karthala ,1992).

11/Ahmed Boukhari, le secret .Ben Barka et Maroc :un ancien agent des services spéciaux parle ,(paris : édition Michal Lafon , 2002).

12/ Kassim Bouhou, "**Stratégie et Présence Economiques des Etats-Unis au Maghreb**", Bruxelles :Centre des Etudes Economiques, 2010).

13/amor khelif , " **la reforme du secteur des hydrocarbures en Algérie de la dépendance économique à … la dépendance économique** " , NAQD , revue d'études et de critique sociale , Alger : centre national du livre n 12 , printemps - été 1999.

2- التقارير باللغة الأجنبية:

1/ Bernard I. Finel, Holly Crystal Gell, " Are We Wining: Measuring Progress in the Struggle against Violent Jihadism". Report, (Washington: American SecurityProject,2007).

2/ Thomas More Institut ," **Towards a Sustainable Security in the Maghreb: An Opportunity for the Region",** a commitment for the European , Special Report Union, Thomas More Institut, April. 2010

3/ Anthony H. Cordesman , "**Changing US securuty strategy**",Araport of C.S.I.S burkechair in strategy,(Washingtan : centre for strategic and international studies, September 2013).

4/ Anthony H.cordesmen ,**"The North African Military balace :force devlopment in the Maghreb**",(Washington : centre for strategic and international studies ,2006).

5/ Anthony H.cordesmen ,"**The North African Military balace :force development and regional challeges** ",(Washington : centre for strategic and international studies,2006).

6/ Francois Soudan **,"Le Maghreb un des Etats Unis**", **"Jeune Afrique"**,(paris: 14/12/1994).

7/" sarkosy à rabat pour évoquer le terrorisme et la drogue " , **le quotidien d'Oran** , du 21 novembre 2005

1- مواقع الأنترنت :

1/"**The Copenhagen School** " ,19h25,20h45,24/mars/2015. **(Internationl Relations)**
http://www.wikipedia.org/wiki/Copenhagen_School
2/Matt Mc Donald, **"Securitization and The Construction Of Securty**", University of Warwick institutional repository,2008 ,PP.5 – 10 ,21h15 ,22h00 , 25mars2015.
http://www.sagepub.com/cgi/content/abstact/14/2/563.
3/Mariane Stone, "**Scurity According to Buzan: A Compehensive Security Analysis**",
SECURITY DISCUSSION PAPERS SERIES 1,N°09 , New York: Columbia UniversitySchool of International and Public Affairs,1991,29 March 2015, 19h30/21h00
http://www.geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf

4/Comité d'aide au développement française, "France : coopération pour le développement " , dans : http://www.diplomatie.gouv.fr

5/ Le SÉNAT français, "crédits d'aide publique au développement affectés aux pays du Maghreb 2000-2001",15/08/2015à14h , dans : http://www.senat.fr

6/Encours des créances de la France sur les États étrangers au 31 décembre 2008" ,17/08/2015à09h, dans : http://www.minefe.gouv.fr/directions_services/dgtpe/international/encours_creances071231.pdf

7/ " les relations économiques franco-algérienne", 29/06/2015à00:35,dans : http://www.ambafrance-dz.org/

8/L'Office National algérien des Statistiques (ONS)," les échanges commerciaux entre la France et l'Algérie" ,13/07/2015à15:03, dans : http://www.ons.dz/-Commerce-Exterieur

9/"les relations économiques franco-algérienne" ,22/07/2015à21h dans : http://www.ambafrance-dz.org/

10/"les relations économiques franco-marocaine" , dans : http://www.diplomatie.gouv.fr

11/ "les échanges commerciaux franco-tunisiens", dans : http://www.ambassadefrance-tn.org

12/Agence nationale algérienne pour développer les investissements, "évolution des déclarations d'investissements période 2002-2008" ,11/09/2015à12h, dans : http://www.andi.dz/

13/" l'industrie automobile française au Maghreb : caractéristiques des marches et stratégies des acteurs, pour une stratégie renforçant

les synergies entre chaque acteur" ,16/09/2015à07:15, dans :

http://www.industrie.gouv.fr

14/les relations économiques franco-marocaine ,22/08/2015à22:06 dans : http://www.financesmediterranee.com/pdf

15/Ambassade de France en Tunisie mission économique, "fiche signalétique de la Tunisie" ,24/08/2015à16h,dans:

http://www.upe13.com/docViewer.aspx

16/Immigration clandestine : une réalité inacceptable, une réponse ferme juste et humaine (rapport)" ,07/09/2015à15h dans : http://www.senat.fr/rap

17/la lutte contre les filières d'immigration clandestine ,10/09/2015 à19:08, dans :

http://www.immigration.gouv.fr/spip.php?page=dossiers_det_imm&numrubrique=237&numarticle

18/la défense en Europe les initiatives multinationales,11/09/2015 à14:25dans :

http://www.defense.gouv.fr/la_defense_en_europe/les_initiatives_multinationales/les_euroforces/euromarfor/

19/الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي،"إتحاد المغرب العربي الأهداف والهيكل التنظيمي"،في:
http://www.maghrebarabe.org تاريخ الدخول :2015/08/12 على الساعة 13:04 .

20/"إتحاد المغرب العربي الأهداف والهيكل التنظيمي"،في:
http://www.aljazeera.net/NR تاريخ الدخول :2015/08/22على الساعة 14:25 .

21/محمد أبو الفوز ,"الهيمنة الأمريكية : الأبعاد و الدوافع" ,من الموقع :
http://www.alnoha.com/visoto4/alhumanah.htm ,تاريخ الدخول
:2015/08/17 على الساعة 19:35.

22/فاطمة بنت عبد الوهاب،**الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية**،في:
http://www.aljazeera.net تاريخ الدخول :2015/09/19 على الساعة 16:30 .

23/ اتفاقية الأمن بين المغرب و فرنسا: الجريدة الرسمية المغربية رقم 4955 الصادرة يوم الاثنين نوفمبر 2001 "، في:
/Conventions ar/ http://adala.justice.gov.ma/production تاريخ الدخول
:2015/09/20 على الساعة 21 .

24/ الحسن بوقنطار،**آليات مواجهة الهجرة السرية**،في:
http://www.aljazeera.net /NR /exeres 53/ CD62AA-DDFD 4- CE -3
B4B .-7htm تاريخ الدخول :2015/09/03 على الساعة 06.

25/ رشيد خشانة،**"ضمان أوروبا...بين التعاونوالريبة والتناقض"**،في:
http://www.swissinfo ch./ara/search/Result.html?siteSect=882

تاريخ الدخول :2015/08/06 على الساعة 22.

المقدمة:.....أ،ب،ج،د،هـ،و،ز

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للأمن زتطوره في المنظورات الدولية.

المبحث الأول : مفهوم الأمن من المنظور العقلاني – المقاربة التقليدية –.....1

المطلب الأول : الأمن من منظور الواقعية..... 2

المطلب الثاني :الأمن من منظور الليبيرالية.....7

المبحث الثاني :مفهوم الأمن من المنظور التكويني -التأملي-.....11

المطلب الأول :الأمن من منظور البنائية.....12

المطلب الثاني :الأمن من منظور النقدية – الإجتماعية-.....16

المطلب الثالث :الأمن من منظور ما بعد الحداثة.....20

المبحث الثالث :تطورمفهوم الأمن -منظور توسعي-.....23

المطلب الأول :مدرسة كوبنهاغن 24

المطلب الثاني : مقترب مركب الأمن.....28

الفصل الثاني:مكانة المنطقة المغاربية والتهديدات الأمنيةالجديدة فيها.

المبحث الأول: المنطقة المغاربية في التصور الإستراتيجي للو م أ وفرنسا.....32

المطلب الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية.....32

المطلب الثاني:الأوضاع السياسية لدول المنطقة.....37

المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية والتجارية للمنطقة.....38

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية.....52

المطلب الأول: الأصوليات الإسلامية وظاهرة الإرهاب.....53

المطلب الثاني: الهجرة السرية(غير الشرعية).....61

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية السوسيوإقتصادية.....64

الفصل الثالث:آليات التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية.

المبحث الأول:آليات التنافس الفرنسي في المنطقة المغاربية.....69

المطلب الأول: الآليات السياسية(مواقفها من الأزمات في المنطقة).....69

المطلب الثاني:الآليات الإقتصادية 76
المطلب الثالث:الآليات الأمنية والدفاعية الفرنسية.....85
المبحث الثاني: آليات التنافس الأمريكي في المنطقة المغاربية.....96
المطلب الأول :مواقف الو م أ من الأزمات في المنطقة.....96
المطلب الثاني: العلاقات الإقتصادية الأمريكية المغاربية.....98
المطلب الثالث:الآليات الأمنية الأمريكية في المنطقة.....105
الخاتمة.....118
قائمة المصادر والمراجع.....123
الفهرس.....134